

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
الموضوع:

تحليل حالة الخزينة الصافية في مؤسسة اقتصادية من خلال جدول تدفقات الخزينة - دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية -

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إشراف الأستاذ:

عبد الوهاب برحال

إعداد الطالبتين:

سهام قطيش

سمية حميود

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا

مشرفا ومقررا

عضوا مناقشا

الرتبة

الرتبة

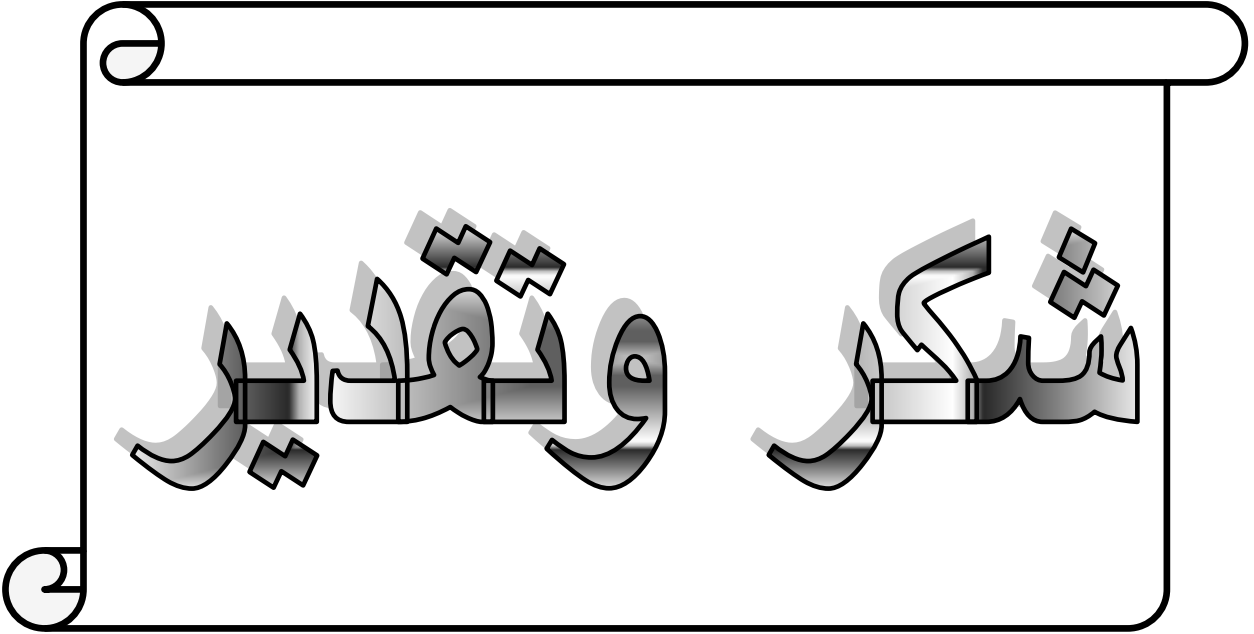
الرتبة

أ. باديس بوغرة

أ. عبد الوهاب برحال

أ. محمود كبيش

السنة الجامعية 2016 - 2017



"شكر وتقدير"

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من اصطنع إليكم معروفا فكافؤوه فإن لم تجدوا ما تكافؤونه به فادعوا له حتى
تروا أنكم قد كافئتموه"

اللهم لك الحمد إذا أئمتنا من الخطأ استغفارا ولك الحمد فارزقنا الجنة واصرفه عنا
النار"

نشكر الله تعالى ونحمده حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي
وفقنا لإنجاز هذا العمل كما نتقدم بوسع الشكر والتقدير إلى من لم يبخل علينا
بمساعدته وإرشاداته لإكمال هذا العمل وقبوله بالإشراف على هذه المذكرة إلى أستاذنا:
"برحال عبد الوهاب"

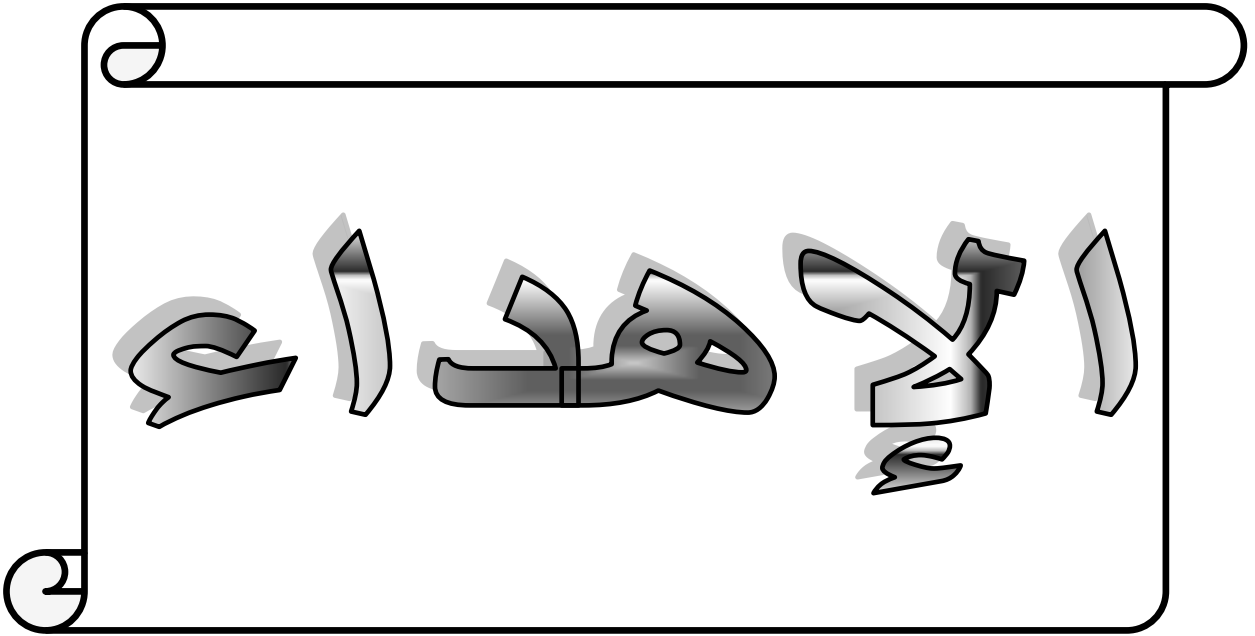
كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى الأستاذ

"بوريبج عمران"

الذي كان نعم السند والدعم في إنجاز هذا العمل .

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا على إتمام هذه المذكرة من قريب أو
من بعيد سائلين الله تعالى أن يجازي عنا خيرا كل من قدم لنا يد المساعدة طيلة
المشوار الدراسي.

سهام وسامية



إهداء

بمساعدة الله القدير الذي رسم لي طريق حياتي استطعت أن أنجز هذا العمل

المتواضع الذي أهديه

إلى ملائكتي في الحياة إلى معنَى الحب والتفاني إلى بسمة حياتي وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحِي إلى أغلى الناس أمي

الحبيرة أطال الله في عمرها.

إلى من أكن له بالصبر والوقار إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل

اسمه بكل افتخار أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى من كان سنداً لي في الحياة، إلى من تمررت بحبه إلى من أهداني فرحة

مع كل نجاح إلى أخي ونور عيوني "إلياس".

إلى أختي العزيزة "حفافه".

إلى أختي الغالية "إيمان" وزوجها "سفيان" والتكوتة "أمينة".

إلى العائلة الكريمة إلى أعمامي كل باسمه.

إلى من رافقتني في هذا العمل المتواضع صديقتي "سمية".

إلى صديقتاتي: أسماء، طليحة، حياة، سناء، أمية، سميرة.....

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر دراسات محاسبية وجبائية محفمة.

إلى كل الأساتذة الكرام الذين رافقتوني طيلة مشواري الدراسي.

إلى كل من أعرفهم لأنهم في قلبي

ولكن حيز الورقة لم يسعني لذكرهم

سما

إهداء

الحمد لله الذي قدرنا على إتمام هذا العمل وأتمنى من الله عز
وجل أن نكون قد وفقنا في ذلك

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى...

الغاليتين أُمي وجدتي حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى ...

أبي وجدي رحمهما الله

إلى ...

إخوتي وكافة أفراد عائلتي

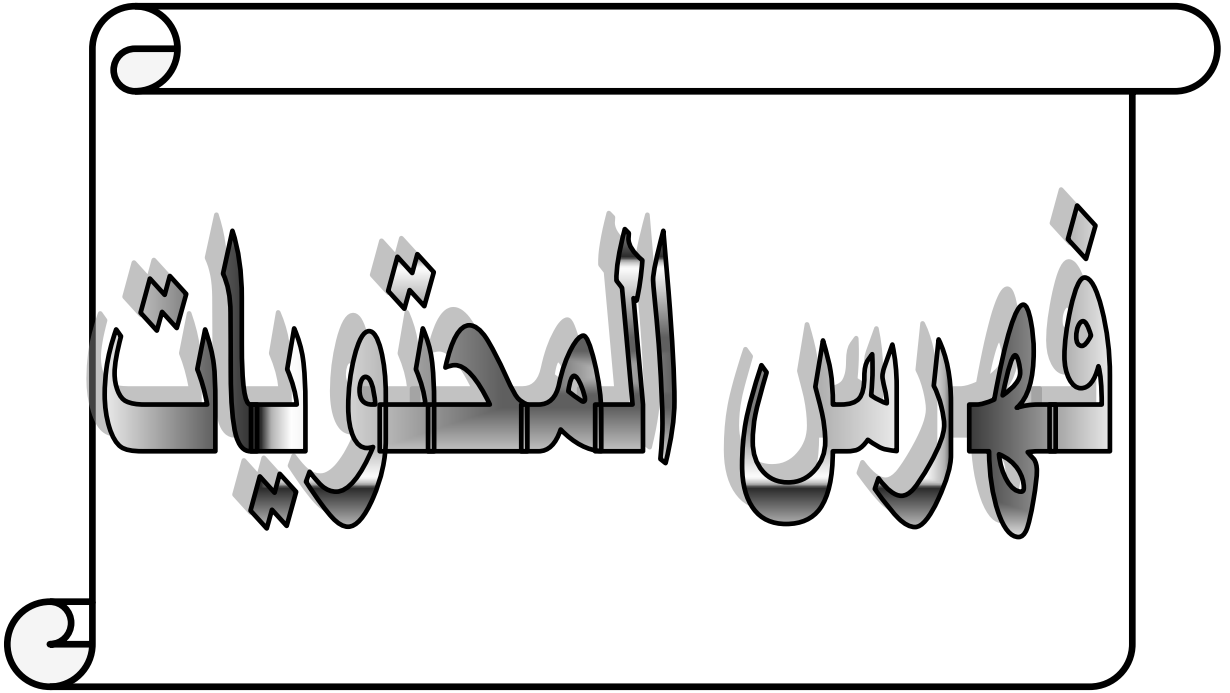
إلى ...

كل الأصدقاء وزملاء الدراسة

إلى ...

كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

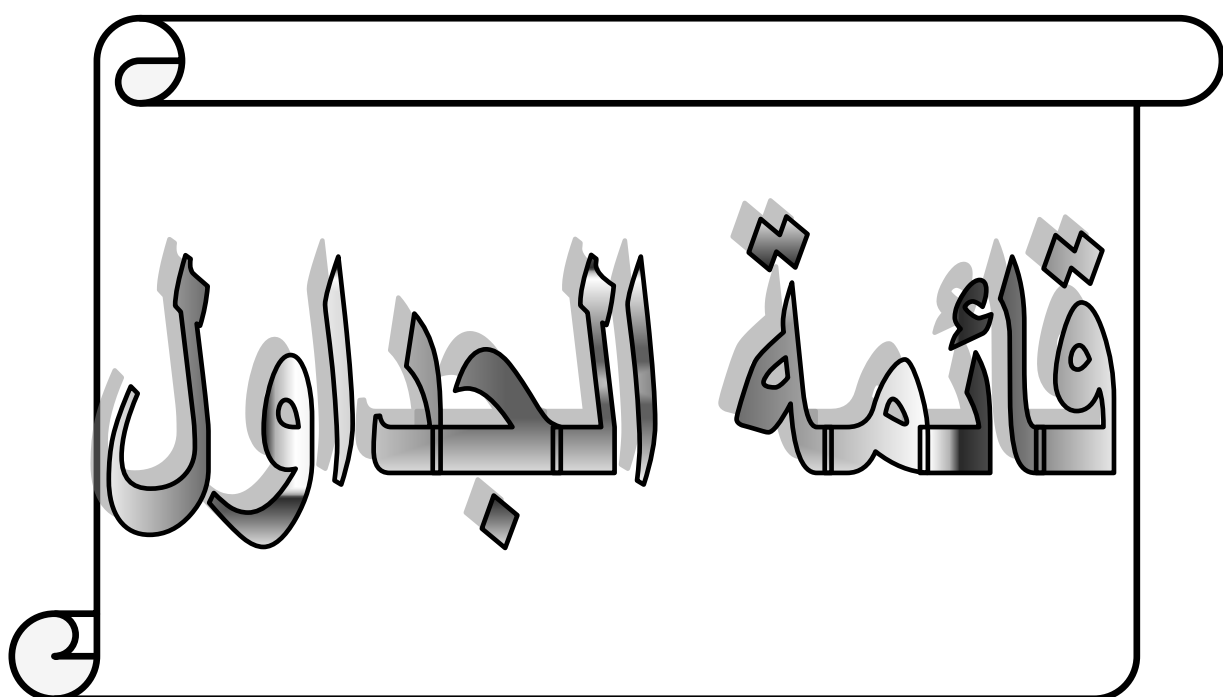
سمية



الصفحة	فهرس المحتويات
I	الشكر
II	الإهداء
III	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة المختصرات
VIII	قائمة الملاحق
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: تحليل الخزينة الصافية من المنظور الوظيفي	
08	تمهيد
09	المبحث الأول: أساسيات حول الخزينة الصافية
09	المطلب الأول: مفهوم الخزينة
11	المطلب الثاني: العناصر المكونة للخزينة
12	المطلب الثالث: تسيير الخزينة
19	المبحث الثاني: التحليل المالي حسب المنظور الوظيفي كأساس لتحليل الخزينة الصافية
19	المطلب الأول: المفهوم الوظيفي للمؤسسة
22	المطلب الثاني: مفهوم الميزانية الوظيفية
24	المطلب الثالث: إعداد الميزانية الوظيفية
26	المبحث الثالث: تحليل الخزينة الصافية من خلال مؤشرات التوازن الوظيفي
26	المطلب الأول: رأس المال العامل
29	المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل
31	المطلب الثالث: حالة الخزينة الصافية
40	خلاصة
الفصل الثاني: أساسيات حول تحليل الخزينة الصافية باستخدام جدول تدفقات الخزينة	
42	تمهيد
43	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لجدول تدفقات الخزينة
43	المطلب الأول: مفهوم جدول تدفقات الخزينة
45	المطلب الثاني: نشأة جدول تدفقات الخزينة
47	المطلب الثالث: أهمية جدول تدفقات الخزينة واستخداماته

49	المبحث الثاني: إعداد جدول تدفقات الخزينة
49	المطلب الأول: تبويب جدول تدفقات الخزينة
53	المطلب الثاني: متطلبات، خطوات واعتبارات إعداد جدول تدفقات الخزينة
55	المطلب الثالث: طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة
67	المبحث الثالث: جدول تدفقات الخزينة كأداة لتحليل حالة الخزينة الصافية
67	المطلب الأول: تحليل مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة
69	المطلب الثاني: تحليل مقاييس تقييم جودة سيولة المؤسسة
71	المطلب الثالث: تحليل مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة
73	خلاصة
الفصل الثالث: تحليل الخزينة الصافية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية	
75	تمهيد
76	المبحث الأول: تقديم مؤسسة الخزف الصحي بالميلية
76	المطلب الأول: نبذة عن مؤسسة الخزف الصحي بالميلية
77	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية
79	المطلب الثالث: عملية الإنتاج في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية
80	المبحث الثاني: تحليل الخزينة الصافية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية انطلاقاً من الميزانية الوظيفية للفترة 2010-2015
80	المطلب الأول: إعداد الميزانية الوظيفية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية للفترة 2010-2015
83	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التوازن الوظيفي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية للفترة 2010-2015
86	المبحث الثالث: تحليل الخزينة الصافية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية انطلاقاً من جدول تدفقات الخزينة للفترة 2010-2015
86	المطلب الأول: التحليل الأفقي لجدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية للفترة 2010-2015
94	المطلب الثاني: تحليل مقاييس جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية للفترة 2010-2015
104	خلاصة
106	خاتمة عامة
113	قائمة المراجع

XI	الملاحق
XII	ملخص



قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	نموذج بناء الميزانية الوظيفية	25
1-2	مقارنة بين قائمة التغير في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي	47
2-2	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي	56
3-2	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي	64
1-3	استخدامات الميزانية الوظيفية لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	81
2-3	موارد الميزانية الوظيفية لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	82
3-3	تطور رأس المال العامل لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	83
4-3	تطور احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	84
5-3	تطور خزينة مؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	85
6-3	تطور صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	87
7-3	تطور صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	88
8-3	تطور صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	90
9-3	تطور التغير في أموال الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	91
10-3	مقارنة الخزينة الصافية لمؤسسة الخزف الصحي من وجهة نظر الميزانية الوظيفية وجدول تدفقات الخزينة خلال الفترة 2010-2015	93
11-3	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	94
12-3	نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي المبيعات لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	95

96	نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي الدخل لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	13-3
97	مؤشر العائد على الأصول لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	14-3
98	نسبة تغطية النقدية لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	15-3
99	نسبة التدفق النقدي من العمليات التشغيلية لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	16-3
99	نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	17-3
100	نسبة التدفقات النقدية الحرة لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	18-3
101	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى توزيعات الأرباح النقدية لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	19-3
102	نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	20-3
102	نسبة الإنفاق الرأسمالي لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015	21-3

فائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	الحجم الاقتصادي للطبقة "بومول"	1-1
18	نموذج ميلر وأور للأرصدة النقدية	2-1
34	أسباب انخفاض الخزينة	3-1
35	بيان أثر المقص لحالة خطأ في السياسة المالية	4-1
36	بيان أثر المقص لحالة النمو غير المتحكم فيه	5-1
37	بيان أثر المقص لحالة سوء تسيير عناصر الاستغلال	6-1
38	بيان أثر المقص لحالة الخسائر المتراكمة	7-1
39	بيان أثر المقص لحالتي تدهور النشاط وإفلاس عميل مهم	8-1
54	التحول من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي	1-2
66	الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة	3-2

فائمة المحتويات

قائمة المختصرات

اللغة الأجنبية	الرمز
Trésorier net général	Tng
Les remplia de Trésorier	Et
Les ressources de Trésorier	Rt
Fonds rampement globale	FRng
Basin du fond de	BFRg

قائمة الملحق

قائمة الملاحق

اسم الملحق	رقم الملحق
القوائم المالية لسنة 2010	01
القوائم المالية لسنة 2011	02
القوائم المالية لسنة 2012	03
القوائم المالية لسنة 2013	04
القوائم المالية لسنة 2014	05
القوائم المالية لسنة 2015	06

عالمه

مقدمه

تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعداد قوائمها المالية الأساسية ونشرها لأصحاب المصلحة تلبية لاحتياجاتهم المختلفة، وظلت هذه القوائم المالية ولسنوات طويلة تقتصر فقط على قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج، إلا أن هذه القوائم فشلت في إظهار الصورة الكاملة للحالة المالية للمؤسسة وبالأخص التدفق النقدي، فاتجهت تعليمات الأسواق المالية وقوانين الشركات نحو مطالبة المؤسسات بإعداد جدول تدفقات الخزينة وإضافته إلى مجموعة المخرجات من القوائم المالية والذي حل مكان قائمة التغيرات في المركز المالي وفقا لرأس المال العامل.

يعد جدول تدفقات الخزينة من أهم القوائم المالية التي تكشف عن بعض المعلومات التي لا تظهر في الميزانية وجدول حسابات النتائج، وتزود مستخدمي هذه المعلومات بالأساس الذي يبين قدرة المؤسسة في الحصول على النقدية وما في حكمها، من خلال تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من العمليات تكفي للوفاء بالتزاماتها اتجاه المسيرين وحملة الأسهم، كما أنه أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة لتحقيق أهدافها من خلال ما يوفره من مؤشرات كمية لقياس جودة السيولة والقدرة على الاقتراض والربحية، وكذا تقييم السياسات المالية التي تتبعها المؤسسة.

إن اختلاف الأدوات التحليلية لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ومدى ارتباطها ببعضها البعض أدى بالضرورة إلى استخدام جدول تدفقات الخزينة والاهتمام بعنصر التدفق النقدي من خلال أنشطة المؤسسة في تحليل وتقييم خزينة المؤسسة، فنتائج التحليل وفقا لأساس الاستحقاق توسع الفجوة بين كل من صافي الدخل ورصيد النقدية، ولتتمكن المؤسسة من تضيق هذه الفجوة ومعرفة مدى بلوغها لأهدافها وهل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها تحتاج إلى قياس نتائجها أو بالأحرى تقييم سلوكها المالي ولتفعيل عملية التقييم يتم الاستناد إلى الخزينة التي تمثل تمركز التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ومصدر القرارات المالية المناسبة لفرص استثمار الفوائض النقدية في مختلف المجالات لتحقيق أهداف إضافية.

1- إشكالية البحث

إن مؤسسة الخزف الصحي بالميلية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى تقوم بإعداد قوائم مالية نهائية من بينها جدول تدفقات الخزينة والذي تمكنا من الحصول عليه من إدارة هذه المؤسسة، الأمر الذي يمكننا من تحليله لمعرفة حال الوضعية المالية لها بناء من هذا التحليل وهو ما يقودنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

❖ كيف يمكن الحكم على الوضعية المالية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية من خلال تحليل خزنتها الصافية عن طريق جدول تدفقات الخزينة؟



الأسئلة الفرعية

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ ما المقصود بالخبزينة؟ وما هي أهم النماذج الرياضية لتحديد الحجم الأمثل لها؟
- ❖ كيف تساهم مؤشرات التوازن الوظيفي في الحكم على سلوك الخبزينة؟
- ❖ ما المقصود بجدول تدفقات الخبزينة وما هي أهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية؟
- ❖ هل تلبي المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخبزينة احتياجات مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات الاقتصادية؟

- ❖ ما هي أهم المؤشرات المالية التي يمكن اشتقاقها من جدول تدفقات الخبزينة، وما مدى مساهمتها في تحليل حالة الخبزينة الصافية؟
- ❖ ما مدى تمكن مؤسسة الخزف الصحي بالميلية من تحقيق التوازن المالي لخبزيتها الصافية خلال الفترة 2010-2015؟

- ❖ هل مؤسسة الخزف الصحي بالميلية في وضعية مالية جيدة من حيث السيولة خلال الفترة 2010-2015؟
- ❖ هل مؤسسة الخزف الصحي بالميلية في وضعية مالية جيدة من حيث الربحية خلال الفترة 2010-2015؟

2- فرضيات الدراسة

- ❖ مؤسسة الخزف الصحي بالميلية تحقق خبزينة صافية موجبة خلال الفترة 2010-2015؛
- ❖ مؤسسة الخزف الصحي بالميلية في وضعية مريحة من حيث السيولة اعتمادا على تحليل خبزيتها الصافية من خلال جدول تدفقات الخبزينة خلال الفترة 2010-2015؛
- ❖ مؤسسة الخزف الصحي بالميلية في وضعية مريحة من حيث الربحية اعتمادا على تحليل خبزيتها الصافية من خلال جدول تدفقات الخبزينة خلال الفترة 2010-2015.

3- أسباب اختيار الموضوع

- لا شك أن الرغبة في إنجاز عمل معين له أسباب معينة، فاختيار هذا الموضوع يعود إلى:
- ❖ الرغبة الشخصية في معالجة موضوع التدفقات النقدية، والمواضيع المتعلقة بالتحليل المالي؛
- ❖ كون الموضوع يعالج مشكل من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية وهو كيفية تحليل وتسيير الخبزينة؛

- ❖ إهمال مسؤولي المؤسسة للتأثيرات الناجمة عن الخزينة على الأداء المالي؛
- ❖ محاولة التقريب بين الجانب النظري وواقع المؤسسات الاقتصادية؛
- ❖ الأهمية البالغة التي يتميز بها جدول تدفقات الخزينة في تقدير سيولة المؤسسات الجزائرية وربحياتها.

4- أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال:

- ❖ أهمية جدول تدفقات الخزينة في القدرة على التنبؤ بتوليد التدفقات النقدية المستقبلية وتقدير إمكانية المؤسسات الاقتصادية على تسديد التزاماتها في الأوقات المحددة، ومعرفة آثار التدفقات النقدية على ربحية المؤسسة ومركزها المالي؛
- ❖ أهمية الخزينة الصافية في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؛
- ❖ الدور المهم الذي يلعبه جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الخزف الصحي ومقارنتها بنتائج تحليل القوائم المالية التقليدية.

5- أهداف الدراسة

- نسعى من خلال الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:
- ❖ إبراز أهمية الخزينة الصافية وأهم النماذج الرياضية لتحديد الحجم الأمثل لها؛
- ❖ إبراز دور مؤشرات التوازن الوظيفي في الحكم على سلوك الخزينة؛
- ❖ التعرف على الإطار النظري لجدول تدفقات الخزينة وكيفية إعداده ومدى مساهمته في تحليل حالة الخزينة الصافية؛
- ❖ إبراز أهمية المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- ❖ بيان مدى مساهمة المؤشرات المشتقة من جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

6- مناهج الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة، ومن أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، ثم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال استخلاصه من أهم الدراسات والكتب والمداخلات التي طرحت في الملتقيات العلمية، أما الجانب التطبيقي فسيتم الاعتماد على منهج التحليل لتدعيم الدراسة النظرية من خلال دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية، والذي سنعتمد فيه على الوثائق المتحصل عليها من مصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة محل الدراسة.

7- الدراسات السابقة

يمكن توضيح بعض الدراسات السابقة، التي لها علاقة بموضوعنا فيما يلي:

❖ دراسة عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، سنة 2008، وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول مدى مساهمة النسب المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي في تقييم سيولة وجودة أرباح المؤسسة وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي والترقة بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفق النقدي، والتعرف على آراء ووجهات نظر كل من مسؤولي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان حول الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي في تقييم سيولة المؤسسة وجودة أرباحها ومدى تأثيرها على ما يتخذونه من قرارات مالية.

أهم ما توصل إليه الباحث أن هناك اتفاق بين آراء محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية بأن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي تعتبر أداة هامة لتقييم السيولة وجودة أرباح المؤسسة، وأن هناك اختلاف بين وجهتي نظر محلي الائتمان ومحلي الأوراق المالية حول أهمية نسب قائمة تدفقات الخزينة في تقييم السيولة وتقييم جودة أرباح المؤسسة عند مستوى المعنوية البالغ (5%).

أجريت هذه الدراسة عن طريق توزيع استبيان على عينة من محلي الائتمان في البنوك التجارية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، وهي تعكس البيئة الاقتصادية الأردنية، وما يميز دراستنا عنها أننا قمنا بإجراء دراسة حالة لإحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأجل معرفة مدى مساهمة جدول تدفقات الخزينة في تحليل خزينة المؤسسة.

❖ دراسة محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006، وتتمحور إشكالية الدراسة حول مدى قدرة كل من مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمصارف الفلسطينية وطبيعة العلاقة بين هذه المقاييس وأبها أفضل في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية والعوائد المحاسبية، وتحديد أكثر تلك المقاييس قدرة وأفضلها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى تقييم القدرة التنبؤية لتلك

المقاييس في التنبؤ بالتدفقات النقدية على مستوى المصارف.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قائمة تدفقات الخزينة مضمونها معلوماتي، بما تحويه من إفصاحات عن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة، إن جدول حسابات النتائج يظهر قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة، مما يجعلها تقوم أداء الوحدة الاقتصادية، غير أنها لا تظهر توقيت التدفقات النقدية ولا تظهر أثر العمليات على السيولة.

تناولت هذه الدراسة التدفق النقدي ومقارنته بالعائد المحاسبي من جدول حسابات النتائج على مستوى المصارف الفلسطينية، أما في دراستنا سوف نتطرق إلى جدول تدفقات الخزينة باعتباره أداة لتحليل حالة الخزينة الصافية لإحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المشتقة منه.

❖ دراسة غيثي أسماء، دور قائمة تدفقات الخزينة في تفعيل القرارات المالية للمستثمرين، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2014، تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى أهمية المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة في تلبية احتياجات المستثمرين.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور قائمة تدفقات الخزينة في تفعيل قرارات المستثمرين المالية، وذلك من خلال إظهار وضعية النقدية في المؤسسة، لتزويد متخذي القرارات الاقتصادية وخاصة المستثمرين بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم الاتجاهات المستقبلية للمؤسسة، وقدرتها على التوسع والانتشار.

وعليه توصلت الدراسة إلى أن قائمة تدفقات الخزينة أكثر ملاءمة للمستخدمين من خلال العلاقة الإيجابية الموجودة بين معلومات قائمة تدفقات الخزينة وعملية اتخاذ القرار، كما يتم الاعتماد على هذه القائمة لتسيير الاحتياجات المالية للمستثمرين والتنبؤ بالاستعمال الأمثل للسيولة النقدية المتاحة ولتقادي خطر الإفلاس وتكاليفه.

تناولت هذه الدراسة أهمية المعلومات والإفصاحات التي تقدمها قائمة تدفقات الخزينة للمستثمرين عن وضعية النقدية في المؤسسة بشكل عام عن طريق توزيع استبيان على عينة من المهنيين والأكاديميين، وما يميز دراستنا أننا اعتبرنا هذه القائمة أداة لتحليل حالة الخزينة الصافية من خلال مجموعة من المؤشرات والنسب المشتقة منها، والتي تمكننا من تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

❖ دراسة حسين أحمد دحدوح، بعنوان "دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية"، وهي مقابلة بمجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 العدد الثاني، سنة 2008، تتمحور إشكالية هذه



الدراسة حول أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات الخزينة وبيان أي الطرق أفضل في المساعدة على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آراء مجموعة من المهنيين في مجال المحاسبة عن أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة تدفقات الخزينة في المساعدة باتخاذ العديد من القرارات فضلا عن أثر طرائق إعدادها في ملاءمة المعلومات التي تقدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قائمة تدفقات الخزينة تعد مناسبة لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية وأهمها المساعدة في تقييم درجة السيولة وتقييم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها ودفع توزيعات الأرباح والمساعدة في التنبؤ بأوقات التدفقات النقدية ومقاديرها والإعسار المالي.

لقد تناولت هذه الدراسة قائمة تدفقات الخزينة بشكل عام من خلال توزيع استبيان على عينة من الأساتذة وطلبة الدراسات العليا في المحاسبة، وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أننا اعتبرنا جدول تدفقات الخزينة كأداة لتحليل حالة الخزينة الصافية في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

8- هيكل الدراسة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والتوصل إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول فصلان نظريان وآخر تطبيقي.

الفصل الأول بعنوان تحليل الخزينة الصافية من المنظور الوظيفي والذي قسم إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول منه إلى أساسيات حول الخزينة الصافية، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه للتحليل المالي حسب المنظور الوظيفي كأساس لتحليل الخزينة الصافية، في حين يتعرض المبحث الثالث من هذا الفصل إلى تحليل الخزينة الصافية من خلال مؤشرات التوازن الوظيفي.

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان أساسيات حول تحليل الخزينة الصافية باستخدام جدول تدفقات الخزينة، حيث أشرنا في المبحث الأول منه للإطار المفاهيمي لجدول تدفقات الخزينة، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لإعداد وعرض جدول تدفقات الخزينة، في حين تعرض المبحث الثالث من هذا الفصل إلى جدول تدفقات الخزينة كأداة لتحليل حالة الخزينة الصافية.

وأخيرا خصصنا الفصل الثالث للدراسة التطبيقية حيث سيتم إسقاط الدراسة النظرية على واقع مؤسسة الخزف الصحي بالميلية، وذلك بتحليل خزنتها الصافية انطلاقا من الميزانية الوظيفية وجدول تدفقات الخزينة.

الفصل الأول: تحليل الخزينة الصافية من المنظور الوظيفي

تمهيد

المبحث الأول: أساسيات حول الخزينة الصافية

المبحث الثاني: التحليل المالي حسب المنظور الوظيفي كأساس لتحليل
الخزينة الصافية

المبحث الثالث: تحليل الخزينة الصافية من خلال مؤشرات التوازن
الوظيفي

خلاصة

تمهيد

أعطى المبدأ الوظيفي معياراً مغايراً لترتيب عناصر الموارد والاستخدامات يكون متناسباً مع المفهوم الوظيفي للمؤسسة ويهمل الاهتمام بذمة المؤسسة حيث يستبعد في تصنيفه معيار السيولة والاستحقاق، ويوجه المحلل المالي إلى تصور المؤسسة على أنها وحدة اقتصادية هدفها الأساسي هو إنتاج سلع وخدمات ويجسد نشاطها في شكل دورات وبالاعتماد على مجموعة من الوسائل تعمل على تنظيمها فيما يسمى بالوظائف، وإن أهم تمثيل واقعي لتسيير هذه الموارد المالية في المؤسسة هي الخزينة، التي تعتبر من أهم أدوات التسيير الفعال للموارد والاستخدامات ولعل أهم هدف تسعى إليه المؤسسة من خلال الخزينة هو التسيير الأمثل للسيولة النقدية، ولتتمكن المؤسسة من معرفة مدى بلوغها لأهدافها وهل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها تحتاج إلى قياس أو تقييم تلك النتائج بواسطة معايير ومؤشرات محددة مسبقاً وهي مؤشرات التوازن الوظيفي انطلاقاً من الميزانية الوظيفية التي تعطينا صورة واضحة عن الحالة المالية التي تمر بها المؤسسة أو مراحل تطورها عبر الزمن.

وبناءً على ما تم ذكره سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تحليل حالة الخزينة الصافية، حيث ينقسم هذا

الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: أساسيات حول الخزينة الصافية؛

المبحث الثاني: التحليل المالي حسب المنظور الوظيفي كأساس لتحليل الخزينة الصافية؛

المبحث الثالث: تحليل الخزينة الصافية من خلال مؤشرات التوازن الوظيفي.

المبحث الأول: أساسيات حول الخزينة الصافية

يعتبر تسيير خزينة المؤسسة وسيولتها المالية من أهم مهام المسير المالي وأغدها حيث تلتقي فيها مختلف العوامل المتعلقة بالوظيفة المالية، باعتبار الخزينة المركز الذي تجتمع فيه كل التدفقات المالية، وتعتبر عن قدرة المؤسسة على مواجهة كل التزاماتها خاصة تلك المتعلقة بالاستغلال والتمويل الذاتي.

المطلب الأول: مفهوم الخزينة

يمكن النظر للخزينة بمفاهيم متعددة منها: المفهوم التقليدي، النقدي، التفاضلي، والمفهوم الديناميكي¹.

أولاً: المفهوم التقليدي للخزينة

ينظر للخزينة حسب هذا المفهوم على أنها "الفرق في لحظة معينة بين المصادر الموضوعية لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط"، ويتضح من خلال هذا التعريف أن مفهوم الخزينة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصادر المتعلقة بتمويل نشاط المؤسسة واحتياجات هذا الأخير. ويمكن تصنيف المصادر الممولة للنشاط كما يلي:

1- المصادر المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال: أو ما يعرف بالمصادر الدورية، وتتمثل في التسهيلات الممنوحة للمؤسسة من طرف الموردين، وبعض الديون الأخرى قصيرة الأجل غير المالية الناتجة عن دورة الاستغلال، وتنقسم إلى:

- أ- **الاحتياجات المرتبطة أساساً بدورة الاستغلال:** (شراء، إنتاج، بيع) وهي ما تعرف بالاحتياجات الدورية، فهي تتجدد بمعدل يتناسب مع دورة الاستغلال، وتتمثل في الائتمان الممنوح للعملاء والرسوم المستحقة على المبيعات... إلخ؛
- ب- **الاحتياجات غير المرتبطة بدورة الاستغلال:** وهي الاحتياجات الدائمة أو غير الدورية مثل، الأراضي، المباني... إلخ.

2- مصادر غير مرتبطة بدورة الاستغلال: وتعرف بالمصادر غير الدورية مثل الأموال الخاصة والديون الطويلة والمتوسطة الأجل، من هذا المنظور تعتبر الخزينة صورة لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء طويلة أو قصيرة الأجل وهذا ما يتطلب وجود أموال جاهزة باستمرار لمواجهة الاحتياجات المختلفة، وهي تعكس حالة التسيير المالي للمؤسسة.

ثانياً: المفهوم النقدي للخزينة

يمكن النظر للخزينة حسب المفهوم النقدي على أنها: "مخزون نقدي يتوقف مستواه على مميزات هيكلية

1- باديس بن يحيى بوخلوة، الأمتلية في تسيير خزينة المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 8-10.

استخدامات وموارد المؤسسة، هذا الهيكل يمكن تعريفه استنادا إلى درجة التقارب النقدي الخاص بمختلف أقسام استخدامات وموارد المؤسسة".

1- التقارب النقدي للاستخدام: والذي يتميز بخاصيتين هما:

أ- السيولة: تتوقف على مدى سرعة تحول الاستخدام (الأصل) إلى سيولة وهي النقود السائلة والجاهزة لمعاملات المؤسسة؛

ب- المتاح: وهي قدرة عناصر الأصول على توفير النقدية دون إحداث توقف في نشاط المؤسسة.

2- التقارب النقدي للموارد: يتميز أيضا بخاصيتين هما:

أ- الاستحقاق: ويتعلق بفترة تسديد القرض؛

ب- عدم الاستمرار: ويعبر عن إمكانية سحب المورد (عنصر من عناصر الخصوم) من دورة تمويل المؤسسة.

ثالثا: المفهوم التفاضلي للخزينة

تعبر خزينة المؤسسة حسب المفهوم التفاضلي "عن رصيد لمجموع الموارد والاحتياجات، فهي تعرف إذن بأنها الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وتظهر في هذا التعريف كنقطة وصل بين الأجل الطويل الممثل ماليا برأس المال العامل، والأجل القصير الممثل ماليا باحتياجات رأس المال العامل"، وفي هذا الجانب التفاضلي ترتبط الخزينة بالخزان النقدي أين تلقي فيه نوعين من التدفقات النقدية هما:

1- التدفقات النقدية المجمعة في الأجل الطويل أو الاستثمار نتيجة العمليات المالية الخاصة بأعلى الميزانية والقائمة على تعديل رأس المال العامل؛

2- التدفقات النقدية المجمعة في الأجل القصير (شراء، إنتاج، بيع) نتيجة العمليات المالية الخاصة بأقل الميزانية، والتي تقوم بتعديل مستوى احتياجات رأس المال العامل.

رابعا: المفهوم الديناميكي للخزينة

وهو "مقياس لحظي (ظرفي) ناتج عن الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة المرتبطة أساسا بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة، فجوهر الخزينة إذن هو ضمان الحركة المستمرة للتدفقات النقدية، حيث تشمل التدفقات الداخلة على تلك الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من أطراف متعددة (المساهمون، البنوك، الزبائن...) لمواجهة الاحتياجات المتعلقة بالتدفقات الخارجة (أجور المستخدمين، تسديد الديون، الضرائب...)"

المطلب الثاني: العناصر المكونة للخزينة

تمثل الخزينة حصيلة التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة للمؤسسة وبالتالي فهي تنقسم إلى شطرين أساسيين هما عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يضمن ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من ديون.

أولاً: عناصر الأصول

تضم عناصر أصول الخزينة كل أصل سائل أو متاح وهي¹:

- 1- **سندات الخزينة:** يتم شراؤها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب والتي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الآجال يسدد البنك قيمة السندات وفائدتها؛
- 2- **خصم الاوراق التجارية:** هي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق وتتحصل مقابل ذلك على عمولة؛
- 3- **الحسابات الجارية:** هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت وتوجد في الحساب الجاري البريدي وحساب البنك؛
- 4- **الودائع لأجل:** تقوم المؤسسة بتوظيف أموالها الفائضة من خلال فتح حسابات بنكية لأجل، وهذه الآجال تكون متغيرة حسب احتياجات الخزينة وهي تتراوح من شهر إلى ثلاث أشهر، وفي حالة ما إذا كانت المؤسسة في حاجة إلى سيولة نقدية قبل انقضاء المدة القانونية فإن البنك يمنحها قرض الخزينة.

ثانياً: عناصر الخصوم

في هذه الحالة يسمح البنك للمؤسسة بسحب الأموال، حتى ولو لم يكن لها أموال جاهزة في حساباتها، وهذا حسب الاتفاق بين البنك والمؤسسة، وتتمثل فيما يلي²:

- 1- **تسهيلات الخزينة:** عبارة عن مساعدة يقدمها البنك للمؤسسة حيث يتفق البنك مع المؤسسة على حجم هذه التسهيلات، والعمولة التي تدفعها خلال هذه العملية؛
- 2- **تسبيقات مصرفية:** هذا النوع من القروض يسمح لحساب المؤسسة أن يبقى في حالات مدينة بصفة أطول من الأولى، ومنح هذا الائتمان يتوقف على دراسة البنك لحال المؤسسة، كما يتطلب منها ضمانات في

1- أنظر:

- مداني بن بلغيت، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول (IAS) النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، جامعة ورقلة، 12-13 ديسمبر 2011، ص24.

- باديس بن يحيى بوخلوة، مرجع سبق ذكره، ص30.

2- نفس المرجع، ص31.

شكل أوراق مالية.

المطلب الثالث: تسيير الخزينة

يهدف تسيير الخزينة إلى تحقيق سيولة نقدية بشكل مستمر وبأقل تكلفة ممكنة، وهذا لن يتحقق إلا من خلال التسيير الأمثل لموارد المؤسسة.

أولاً: مفهوم تسيير الخزينة

يعتبر تسيير الخزينة من المهام الأساسية للمسير المالي، فهي تمثل أساس التوفيق بين الربحية والسيولة، فارتفاع رصيد الخزينة يمثل القوة المالية للمؤسسة، لكن التماذي في ذلك يؤدي إلى التوقف التدريجي لتلك القوة ويؤدي بها إلى فقدان فرص تحقيق الربح، فالمسير أمام وضعيتين، الأولى أن زيادة السيولة تسهل تسديد المستحقات بسرعة أو مواجهة الوضعيات الطارئة غير المتوقعة والتي تتطلب دفعا نقديا، بالإضافة إلى تدعيم السمعة الائتمانية للمؤسسة، لكنها تؤدي إلى تجميد السيولة عوض توظيفها للحصول على أرباح مستقبلية. والثانية، أن توجيه السيولة إلى الاستخدامات الإنتاجية المتمثلة في التوظيفات قصيرة الأجل للسيولة النقدية في المؤسسة يرفع من مستوى الربح المستقبلي وقد يصل إلى حد ضياع السيولة الآتية فيتسبب في ضياع الفرص أمام المؤسسة¹.

ثانياً: أهداف تسيير الخزينة

إن الغاية من تسيير الخزينة هو إحكام السيطرة والرقابة على مستوى معين من النقد الموجود في المؤسسة والاحتفاظ به للاحتياجات المستجدة في المستقبل، مثل دفع أجور ورواتب العمال والموظفين، شراء المواد الخام، الموجودات الثابتة ودفع الضرائب²، ويتمثل الهدف الرئيسي لتسيير الخزينة في تقليل مخاطر السيولة على المؤسسة ويكون ذلك على النحو التالي³:

1- مواجهة احتياجات النقدية: وهذا يتم من خلال:

أ- إعداد التنبؤات للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة؛

ب- توفير التمويل للاحتياجات المتوقعة.

2- تقليل الاحتياجات النقدية: وهذا يكون من خلال:

أ- تقليل تسرب النقد من المؤسسة؛

ب- الإسراع في تحصيل الديون؛

1- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص249.

2- علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص303.

3- عبد الحلیم كراجه، علي ربابعة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، صص132-133.

ج- التأخير في دفع المستحقات على المؤسسة إلى أقصى حد ممكن مسموح به من قبل الدائنين من دون إلحاق الضرر بسمعة المؤسسة الائتمانية.

3- تقليل كلفة النقد: ويتم ذلك من خلال:

أ- تقليل الحاجة إلى النقد؛

ب- الاقتراض بأفضل الشروط الممكنة؛

ج- البحث عن أفضل الفرص لاستثمار الفائض من النقد.

ثالثاً: وظائف تسيير الخزينة

تسعى المؤسسة من خلال تسيير خزينتها إلى التسيير الأمثل لتدفقاتها النقدية الداخلة والخارجة، ضمن مجموعة من الوظائف الأساسية مستخدمة كل الطرق الفعالة من أجل تحقيق تسيير عقلاني وأمثل للخزينة يضمن استمرارية المؤسسة، ويمكن تلخيص هذه الوظائف فيما يلي¹:

1- **التنبؤ بالتدفقات النقدية:** يعتبر التنبؤ بالتدفقات النقدية من أولى المراحل التي يتم القيام بها، من خلال التنبؤ بكافة عمليات التحصيل والدفع، ويسمح تعدد مهام مسير الخزينة إعداد برامج في مختلف الأبعاد، فمخطط الخزينة في المدى القصير يعتبر مهم جداً للاختيار العقلاني لإمكانيات التمويل والتوظيف، كما أن التقديرات على المدى المتوسط تسمح بتحديد مبالغ القروض اللازمة ومفاوضتها مسبقاً، ويمكن من خلال ما سبق أن نشير إلى العلاقة العكسية الموجودة بين إدارة التدفقات النقدية في المستويات المختلفة (المدى القصير، المتوسط والطويل) ودرجة المخاطرة، حيث تؤدي الخطط قصيرة المدى إلى قرارات لا رجعة فيها كخصومات الأوراق التجارية.

2- **القرارات المتعلقة بالتمويل والتوظيف:** تعتبر حالة التوازن المالي في المدى القصير من الأمور المهمة، من خلال استحالة تغطية كل الالتزامات قصيرة الأجل بالتحصيلات المتوقعة، وبهذا تظهر أهمية إدارة الرصيد النقدي والذي يعبر عن الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة (التحصيلات) والتدفقات النقدية الخارجة (التسديدات) من خلال القرارات المتعلقة بالتوظيف في حالة وجود الفائض النقدي أو عمليات تمويل العجز النقدي في ميزانية الخزينة.

3- **تنظيم ومراقبة تسيير التدفقات النقدية:** تأتي في مرحلة موائية عملية الرقابة، حيث تساهم عملية تحليل الفوارق والاختلافات بين ما هو متوقع (مخطط) وما هو فعلي في تحسين نماذج التوقعات، ومختلف الأدوات

1- محمد أمين خنيوة، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2008، ص 44-45.

والأساليب المستخدمة.

رابعاً: العوامل المؤثرة في تسيير الخزينة

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تسيير الخزينة، منها حجم المؤسسة، نوع النشاط، درجة المركزية واللامركزية في نشاط المؤسسة وأخيراً مدى انتشار أعمالها خارج حدود الدولة، وسنتناول هذه العوامل فيما يلي¹:

1- حجم المؤسسة: حيث يؤثر حجم المؤسسة مقاساً بحجم المبيعات أو نطاق عملياتها على مدى أهمية تسيير الخزينة، بالرغم من أن هناك شك في أن المؤسسات الصغيرة تواجه نفس المشاكل التي تواجهها المؤسسات الأخرى ولكن بصورة أقل، لأن الواقع هو أن حجم المؤسسات الأخرى يكون مبرراً لاستخدام العديد من الأساليب المتقدمة والمتطورة لإدارة النقدية وذلك نظراً لحجم تدفقاتها النقدية وتنوع أنشطتها واتساع الرقعة الجغرافية التي تغطيها؛

2- نوع النشاط: حيث يؤثر نوع النشاط في مدى الاهتمام بإفراد وظيفة خاصة لتسيير الخزينة، فالمؤسسات التي تتميز بكثافة العمليات النقدية ومؤسسات تجارة التجزئة تحتاج إلى اهتمام خاص بعمليات تسيير الخزينة، كما أنها تواجه مشاكل نقدية تختلف عن المؤسسات التي تعمل في مجال التصنيع أو التوزيع؛

3- درجة المركزية واللامركزية في عمليات المؤسسة: تؤثر درجة المركزية أو اللامركزية في عمليات المؤسسة على عملية تسيير الخزينة، ولقد اكتشفت الكثير من المؤسسات أن هناك فائدة في تسيير الخزينة بطريقة مركزية وذلك من أجل عمليات الاقتراض والاستثمارات المركزية على مستوى المؤسسة، لكن قد تؤثر لامركزية أداء عمليات المؤسسة وتشتتها الجغرافي في ضرورة الاهتمام بتسيير الخزينة، ويلاحظ بصفة عامة أنه كلما زادت درجة اللامركزية في أنشطة المؤسسة كلما ظهرت أهمية تسيير الخزينة، ولأن كثير من المؤسسات التي يتسم نشاطها وعملياتها بالمركزية تهتم بتسيير الخزينة مع الأخذ في الاعتبار أن هذه العملية تتعقد أكثر في المؤسسات اللامركزية؛

4- انتشار أعمال المؤسسة خارج حدود الدولة: فإذا كانت المؤسسة من الشركات المتعددة الجنسيات أي تعمل في أكثر من دولة وتحقق تدفقات نقدية من خلال فروعها المنتشرة في هذه الدول وبعملات مختلفة فإنها تحتاج إلى تسيير متخصص للنقدية، وهذا لا ينفي أن المؤسسات التي ليس لها فروع في الخارج تهتم هي الأخرى بتسيير الخزينة لأن الشركات متعددة الجنسيات تكون حاجاتها أكثر من ذلك.

1- فاطمة الزهراء بوطبة، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2015، ص09.

خامسا: نماذج تحديد الحجم الاقتصادي الأمثل للنقدية

تشير الدلائل التشغيلية لمؤسسات الأعمال إلى أن مقدار النقدية الذي يجب أن يتوفر لضمان السيولة، يختلف من ناحية المقدار باختلاف الظروف التي تمر بها إدارة المؤسسة وأيضاً باختلاف حاجتها إلى النقدية لوفاء بكل ما عليها من التزامات مستحقة بالإضافة إلى مقدار ما تمتلكه من استثمارات مؤقتة ذات درجة من السيولة والقادرة للتحويل إلى نقدية بالزمن المطلوب وبالسرعة المطلوبة، ولذلك فقد طورت نماذج متعددة تعتمد على فرضيات بسيطة الغرض منها الوصول إلى تحديد دقيق للحجم الاقتصادي الأمثل للنقدية¹، ومن أهمها نموذج الحجم الاقتصادي للطلبية ونموذج حدود الرقابة.

1- نموذج الحجم الاقتصادي للطلبية "بومول": لاحظ وليام "بومول" أن أرصدة النقدية في العديد من الجوانب تماثل المخزون السلعي، وأن نموذج المخزون السلعي يمكن استخدامه لبناء رصيد نقدي مستهدف²، ويقوم هذا النموذج على افتراض أن حالة المؤسسة مستقرة وإمكانية التنبؤ الدقيق بالتدفقات النقدية للمؤسسة خلال عدد من الفترات الزمنية، أي أنه يفرض حالة التأكد³، ويهدف هذا النموذج إلى تحديد متوسط الحجم الأمثل من الاستثمارات المعقدة التي يجب تحويلها إلى نقدية لتلبية احتياجات المؤسسة من النقدية عبر الزمن.

أ- متغيرات نموذج الحجم الاقتصادي للطلبية "بومول": إن تحديد متوسط الحجم الأمثل للنقدية يتوقف على متغيرين أساسيين هما⁴:

❖ المتغير الأول يتمثل في تكلفة الفرصة البديلة، ويقصد بها العائد الذي يتوقع أن تفقده المؤسسة خلال احتفاظها بالأموال الفائضة مؤقتاً في شكل نقدية بدلاً من توجيه تلك الأموال إلى استثمارات مؤقتة، وهي تعتبر في ظل هذا النموذج نوعاً من التكاليف المتغيرة التي تتغير مع حجم النقدية المحتفظ بها؛

❖ المتغير الثاني يتمثل في التكلفة التي تتحملها المؤسسة، إذا ما قامت بتوجيه الأموال الفائضة إلى استثمارات مؤقتة بدلاً من الاحتفاظ بها في شكل نقدية، وتتمثل هذه التكاليف أساساً في قيمة المبالغ النقدية التي تدفعها المؤسسة إلى السماسرة، لبيع جزء من تلك الاستثمارات لغرض سداد تلك الالتزامات التي يحين تاريخ استحقاقها، وهي تعتبر في ظل هذا النموذج نوعاً من التكاليف الثابتة التي لا تتغير بتغير حجم الاستثمارات المباعة.

1- حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 213.

2- علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 311.

3- محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 256.

4- منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999، ص 256.

ب- كيفية بناء نموذج الحجم الاقتصادي للطلبية "بومول": لبناء نموذج الحجم الاقتصادي للطلبية نقوم باتباع الخطوات التالية¹:

❖ التكلفة الكلية = تكلفة تحويل الأصل إلى سيولة + تكلفة الفرصة البديلة من استثمارات السيولة الجاهزة.

❖ تكلفة التمويل = التكلفة الثابتة للطلبية الواحدة × $\frac{\text{كمية السيولة خلال الفترة}}{\text{كمية التحويل}}$

❖ تكلفة الفرصة البديلة = معدل الإيراد من الاستثمار × متوسط الكمية المحولة.

ج- علاقة نموذج الحجم الاقتصادي للطلبية "بومول": وتكتب علاقة التكلفة الكلية للاحتفاظ بالنقدية حسب بومول كما يلي:

$$TC = FC \times \frac{DM}{QM} + HC \times \frac{QM}{2}$$

حيث تمثل:

TC : التكلفة الكلية للاحتفاظ بالسيولة الجاهزة.

FC : تكلفة الطلبية الواحدة لتحويل السيولة الجاهزة إلى استثمارات (توظيفات) قصيرة الأجل، وهي تكلفة ثابتة تتمثل في مصاريف السمسرة والعمولات والرسوم والمصاريف الإدارية الأخرى.

DM : كمية السيولة الجاهزة التي تحتاجها المؤسسة خلال الفترة الزمنية.

HC : تكلفة الفرصة البديلة فيما لو استخدمت السيولة في وجهة أخرى بدل تجميدها، وتتمثل في معدل إيراد متوسط، فإن لم يكن هذا المعدل متوفراً نستخدم بدلاً عنه متوسط الفائدة الذي تقدمه البنوك على الإيداعات قصيرة الأجل.

QM : الحجم الأمثل من السيولة الواجب الاحتفاظ به في الخزينة.

ونحصل على الحجم الاقتصادي الأمثل للسيولة الواجب الاحتفاظ بها من طرف المؤسسة من خلال

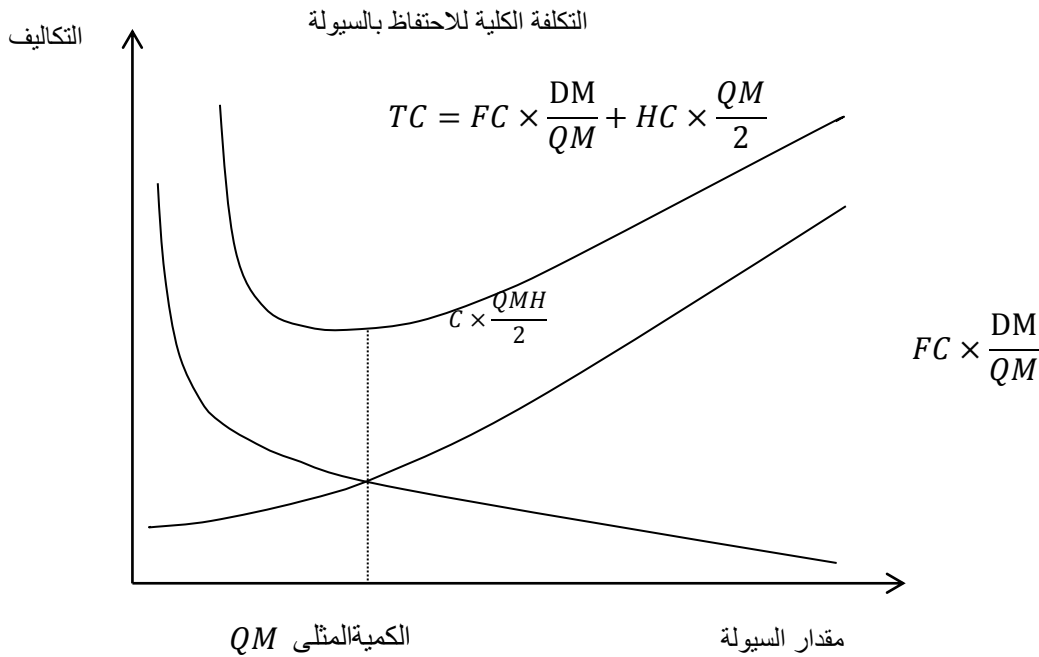
العلاقة التالية:

$$QM = \sqrt{\frac{2 * FC * DM}{HC}}$$

د- التمثيل البياني لنموذج الحجم الاقتصادي للطلبية "بومول": بعد حساب الحجم الاقتصادي الأمثل للطلبية انطلاقاً من المعادلة السابقة الذكر وبالاعتماد على عدة متغيرات، ترسم بيانياً علاقة نموذج الحجم الاقتصادي للطلبية لبومول حيث يتم تجسيدها في الشكل الموالي كما يلي:

1- مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص ص 252-253.

الشكل رقم (1-1): الحجم الاقتصادي للطلبية "بومول"



المصدر: مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص253.

ه- عيوب نموذج الحجم الاقتصادي للطلبية "بومول": يفترض "بومول" أن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة هي تدفقات منتظمة وثابتة في كل الأحوال والظروف وهذا ما لا يمكن التنبؤ به، حيث تطراً أحيانا ظروف غير متوقعة على المؤسسة وذلك بانخفاض حاد في أسعار الأوراق المالية أو ارتفاع معدلات الفائدة بنسب أكبر مما هو متوقع أو انخفاض حجم المبيعات في المؤسسة بسبب بعض الأحوال والظروف الاقتصادية العامة¹.

2- نموذج حدود الرقابة "ميلر وأور": يفترض النموذج السابق أنه يمكن التنبؤ بالتدفقات النقدية الخاصة بالمشروع إلا أن هذا الافتراض لا يعبر دائما عن الظروف الواقعية التي يقابلها المشروع، لذلك ظهر نموذج آخر قام على افتراض أساسي مؤداه أن التغيرات في التدفقات النقدية ذات طبيعة عشوائية، ويساعد نموذج "ميلر وأور" على إدارة الرصيد النقدي في حالة ما إذا كانت المؤسسة غير قادرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة بدقة أي في حالات عدم التأكد ويوضح الشكل رقم (2-1) الأساس الذي يقوم عليه هذا النموذج².

أ- علاقة نموذج حدود الرقابة "ميلر وأور": يتم تحديد الرصيد النقدي المستهدف أو نقطة العودة في الرصيد

1- عليان الشريف، رشاد العصار، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص124.

2- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية، دار الجامعة، مصر، 2005، ص166.

النقدي إلى مستواه من خلال العلاقة التالية¹:

$$ST^* = \sqrt[3]{\frac{3FC \cdot \sigma^2}{4 \frac{HC}{360}}} + \text{MinTr}$$

حيث تمثل:

ST : الحجم الأمثل لرصيد الخزينة من السيولة الجاهزة، وهو يمثل نقطة انعطاف، فقد تكون أقصى أو أدنى خزينة وعندها يتم اتخاذ قرار البيع أو الشراء للأصول المتداولة الموظفة.

FC : التكاليف الثابتة للطبقة نتيجة شراء أو بيع الأصول المتداولة.

σ^2 : تباين أرصدة الخزينة.

HC : تكلفة الفرصة البديلة وهي معدل الإيراد المتوسط من توظيف السيولة الجاهزة، أو يؤخذ متوسط ما تعرضه البنوك من سعر الفائدة على التوظيفات قصيرة الأجل.

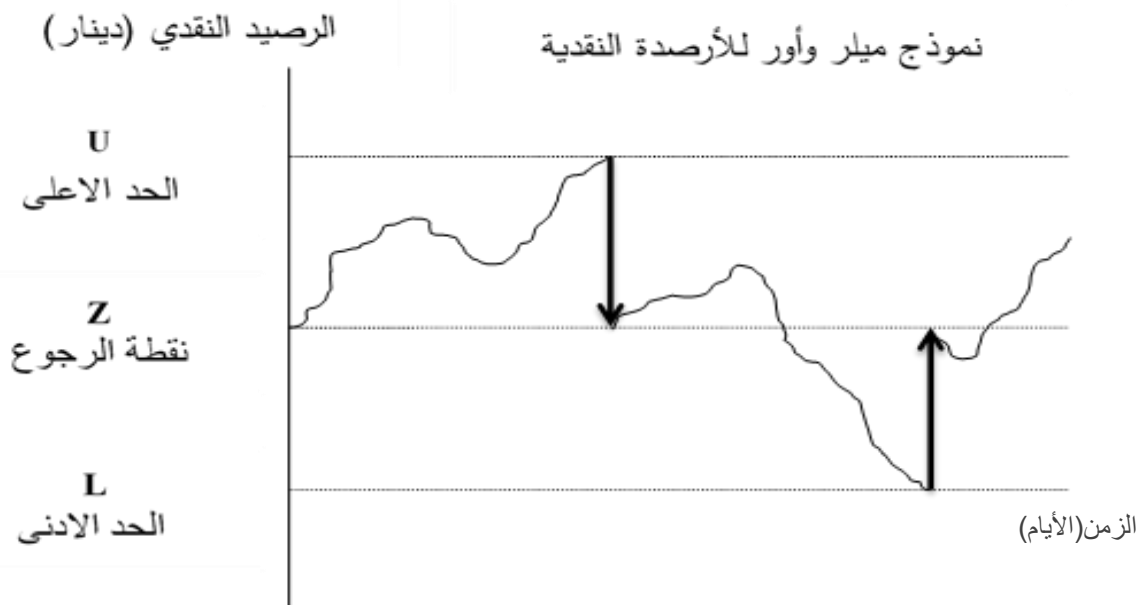
360: عدد أيام السنة.

MinTr : الحد الأدنى للنقدية.

ملاحظة: الحد الأدنى من السيولة الواجب توفره يخضع لظروف المؤسسة وبالتالي هي التي تحدده.

ب- التمثيل البياني لنموذج حدود الرقابة لميلر وأور في تحديد حجم الأرصدة النقدية

الشكل رقم (1-2): نموذج ميلر وأور للأرصدة النقدية



المصدر: محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص260.

1- مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص255.

يمكن أن نلاحظ من خلال الشكل أن الرصيد النقدي يتغير صعوداً وهبوطاً بشكل عشوائي حتى يصل إلى الحد الأقصى (u) وهنا تقوم المؤسسة بشراء حجم معين من الأوراق المالية يؤدي إلى عودة الرصيد النقدي إلى المستوى الطبيعي، ومرة أخرى يتذبذب حجم الرصيد النقدي حتى يصل إلى الحد الأدنى (L) وهنا تتدخل المؤسسة ببيع حجم كافٍ من الاستثمارات المؤقتة يكفي لعودة الرصيد النقدي لمستواه العادي (Z)¹. كما نلاحظ من خلال الشكل أن الحد الأدنى لرصيد النقدية أكبر من الصفر وهو بذلك يعتبر رصيد الأمان للمؤسسة، ويتوقف حجم هذا الرصيد على متغيرين رئيسيين هما، مدى ميل الإدارة لتحمل المخاطر والقوة الاقتراضية للمؤسسة، فكلما اتسمت الإدارة بالجرأة، وكلما زادت قدرة المؤسسة على الاقتراض بسرعة كافية كلما انخفض رصيد الأمان².

مما سبق يمكن القول أن المؤسسة تترك للرصيد النقدي حرية التقلب صعوداً وهبوطاً حتى يصل إلى الحد الأقصى والأدنى وهنا تتدخل المؤسسة ببيع أو شراء الأوراق المالية ليعود الرصيد النقدي إلى مستواه الطبيعي أو ما يسمى بنقطة العودة³.

المبحث الثاني: التحليل المالي حسب المنظور الوظيفي كأساس لتحليل الخزينة الصافية

يقوم المدخل الوظيفي على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف، ومنه البحث عن أثر دورة الاستثمار على الهيكل المالي للمؤسسة، والدور الأساسي لقدرة التمويل الذاتي في دورة التمويل، ومن خلال هذا المنطلق وللوصول إلى الميزانية الوظيفية يستوجب القيام بالتحليل الوظيفي، وذلك بإعادة ترتيب الاستخدامات والموارد وهذا بحسب مختلف الدورات التي تمر بها المؤسسة خلال مدة نشاط محددة.

المطلب الأول: المفهوم الوظيفي للمؤسسة

ينظر هذا المفهوم للمؤسسة على أنها وحدة اقتصادية لها ثلاث وظائف أساسية تتمثل في وظيفة الاستغلال، الاستثمار والتمويل مهمتها الرئيسية تحقيق الهدف العام للمؤسسة، لذلك تجاوز هذا المفهوم فكرة الذمة المالية للمؤسسة.

أولاً: وظيفة الاستغلال

يعتبر مفهوم وظيفة الاستغلال ركيزة أساسية في هذا التحليل وتكتسي أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، أي تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة إذا كانت مؤسسة صناعية أم خدمية

1- نهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديد للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 167-168.

2- منير إبراهيم الهندي، مرجع سبق ذكره، ص 265.

3- نهال فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 168.

أم مختلطة إلخ¹. وتتجزأ وظيفة الاستغلال إلى المراحل التالية:

1- مرحلة الإمداد (التموين بالمواد الأولية ومستلزمات النشاط): التموين من الوظائف التي تنطلق بها مختلف العمليات والأنشطة للمؤسسة عند التنفيذ، فهي تمثل الخطوة الأولى من هذه الأنشطة وهي تعني العمل على توفير مختلف عناصر المخزون المحصل عليها من خارج المؤسسة أساساً بكميات وتكاليف ونوعيات مناسبة، وهذا لتنفيذ البرامج الخاصة بنشاط المؤسسة سواء كانت إنتاجية أو بيعية بهدف تحقيق أحسن النتائج وهذا بأقل تكلفة². وتتقسم وظيفة التموين بحد ذاتها إلى وظيفة الشراء ووظيفة التخزين:

أ- وظيفة الشراء: تتضمن هذه الوظيفة اختيار مصدر التوريد، إنهاء إجراءات التعاقد والاتفاق على الشروط، إصدار أمر أو أوامر التوريد، متابعة عملية التوريد، المحافظة على علاقات ودية مع الموردين وتدعيمها، الموافقة على صرف مستحقات الموردين، تقييم وترتيب الموردين حسب الجدارة والكفاءة ومدى الالتزام³؛

ب- وظيفة التخزين: التخزين يعني الاحتفاظ بالمخزون لفترة زمنية، وهي لا تشمل المواد التي تشتري وتستهلك مباشرة، أي أن عملية التخزين ترتبط بعامل الزمن، أما المحافظة على المواد (أي الحفاظ عليها بحالتها) فتعني توفير ظروف تخزين ملائمة، بحيث تحفظ هذه المواد من الفساد والتلف، عدا بعض المواد التي تحتاج إلى تغيير شكلها ومكوناتها وتخزن لهذا الغرض، حيث يكون التخزين هنا لهذه الغاية، أما فيما يتعلق بتوفير المواد وقت الحاجة إليها فهذا يعني تدفق المواد بحيث لا يحدث توقف في العملية الإنتاجية⁴؛

2- المرحلة الإنتاجية: الإنتاج وظيفة أساسية من وظائف المؤسسة شأنها في ذلك شأن الوظائف الأخرى كالمالية، التسويق وإدارة الأفراد، وإن نمو واستمرارية حياة المؤسسة يعتمدان إلى حد كبير على تأدية المؤسسة لهذه الوظيفة بكفاءة عالية وما ينسجم واحتياجات المستهلكين من السلع أو الخدمات المنتجة كما ونوعاً، وكما يمكن تعريف المرحلة الإنتاجية أنها عبارة عن عملية يتم بموجبها تحويل المدخلات (عوامل الإنتاج) إلى مخرجات (سلع أو أجزاء تامة، أو خدمات)⁵؛

3- مرحلة البيع والتوزيع: ويتم في هذه المرحلة إيصال المنتجات (السلع والخدمات) إلى المستهلك النهائي

1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص75.

2- سهيلة بن موفق، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005، ص17.

3- عبد الغفار حنفي، إدارة المواد والإمداد: المشتريات والمخازن، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص15.

4- عمر وصفي عقيلي، منعم زمزير الموسوي وآخرون، إدارة المواد: الشراء والتخزين من منظور كمي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص252.

5- علي عباس، عبد الله بركات وآخرون، وظائف منظمات الأعمال مبادئ الإدارة II، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2001، ص149.

أو المشتري الصناعي، وذلك عن طريق مجموعات الأفراد والمؤسسات التي يتم عن طريقها خلق المنافع الزمنية والمكانية للسلع، وتعد عملية البيع هذه من العناصر الأساسية في التسويق¹. تتحمل المؤسسة خلال هذه المرحلة تكاليف التوزيع، النقل والإشهار... إلخ، وكلها تكاليف طبيعية طالما أدت إلى زيادة المبيعات، كما تمنح المؤسسة لبعض العملاء خصومات تجارية وتخفيضات في السعر وآجال الدفع، وذلك من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء؛

4- مرحلة تحصيل المبيعات: قد يقتضي الحال كما ذكرنا سابقاً أن تمنح المؤسسة آجال دفع لعملاء محددين وذلك لفترة تتحدد بالاتفاق، ومن ثم تتحمل المؤسسة فترة تتجمد فيها السيولة المالية في شكل قروض للعميل، تنتهي هذه الفترة بأجل التسديد، حيث تتلقى المؤسسة مستحقاتها في شكل أموال سائلة².

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى وجود اختلاف بين وظيفة الاستغلال للمؤسسة الإنتاجية والتجارية، حيث تتجزأ وظيفة الاستغلال للمؤسسة الإنتاجية إلى أربع مراحل أساسية والمتمثلة في مرحلة الإمداد، الإنتاج، البيع والتوزيع، ومرحلة تحصيل المبيعات، على عكس وظيفة الاستغلال للمؤسسة التجارية التي تتكون من ثلاثة مراحل أساسية والمتمثلة في مرحلة الإمداد، البيع والتوزيع ومرحلة تحصيل المبيعات.

ثانياً: وظيفة الاستثمار

يتمثل دور وظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات الإنتاج والاستثمارات الضرورية لممارسة مختلف الأنشطة الاستثمارية، وذلك بعد دراسة جدوى كل استثمار والمفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأمثل الذي يحقق المراد والفعالية الاقتصادية، وتتجزأ عمليات وظيفة الاستثمار إلى عمليتين رئيسيتين³:

1- حيازة الاستثمار: أي شراء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات، وينتج عنها نفقة الاستثمار والمتمثلة في تكلفة الشراء ومختلف المصاريف الملحقة بالشراء وكذا المصاريف الإعدادية؛

2- التنازل عن الاستثمار: تقوم المؤسسة بعملية التنازل لعدة أسباب منها:

أ- بعد نهاية العمر الافتراضي للاستثمار والمتمثل عادة في مدة الاهتلاك المحاسبي، تقوم المؤسسة ببيع الاستثمار بمقابل مادي يتمثل في سعر التنازل والذي يعتبر إيراد خارج الاستغلال يساهم في تعزيز النتيجة المحاسبية؛

ب- كما تلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى التنازل عن جزء من استثمارات من أجل تقليص احتياجاتها

1- ناجي معلا، رائف توفيق، أصول التسويق: مدخل تحليلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 241.

2- إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

3- نفس المرجع، ص 79-80.

المالية نظرا لظروف مالية سيئة، وذلك بغية إنعاش الخزينة ضمن الحلول الداخلية للخروج من حالات العجز في الخزينة، حيث ينتج عن هذه العملية حصول المؤسسة على سيولة مالية تؤدي إلى الرفع في الموارد والتخفيض من الاستخدامات.

ثالثا: وظيفة التمويل

بصفة عامة يمكن تعريف وظيفة التمويل على أنها "تطبيق للمبادئ والمفاهيم الاقتصادية عند اتخاذ القرارات وحل المشاكل الخاصة بمنظمات الأعمال، ومن أهم القرارات الإدارية التي تحتاج إلى تطبيق النظريات والأدوات المالية هي قرارات الاستثمار (استخدام الأموال) وقرارات التمويل (زيادة رأس المال أو الحصول على الأموال)". وتنقسم مصادر التمويل إلى نوعين أساسيين هما¹:

- 1- **مصادر التمويل الداخلية:** ومن خلالها يمكن للمؤسسة أن تلجأ إلى إصدار الأسهم، أو الاحتياطات باستخدام الأرباح غير الموزعة وذلك لتوفير رأس المال اللازم له؛
- 2- **مصادر التمويل الخارجية:** أي التمويل من الغير وهنا توفر المؤسسة احتياجاتها المالية عن طريق الاقتراض من البنوك أو من الجمهور أو من رجال الأعمال بواسطة إصدار السندات أو الشراء بالتقسيط. تعتبر وظيفة الاستغلال المصدر الرئيسي لتسديد تكاليف الاستثمار في نهاية مدة استخدامه، أما وظيفة التمويل فمهمتها توفير الموارد المالية اللازمة لاقتناء الاستثمار.

المطلب الثاني: مفهوم الميزانية الوظيفية

الميزانية الوظيفية هي أداة للتشخيص المالي تقيم فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الإجمالية لتدفقات الإيرادات والنفقات، وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورة التمويل، الاستثمار والاستغلال.

أولا: تعريف الميزانية الوظيفية

تعرف الميزانية الوظيفية "كمجموع مخزونات الاستخدامات والموارد، تحلل نشاط المؤسسة من خلال ثلاث دورات:

- 1- دورتين طويلتي الأجل: المتمثلتين في الاستثمار والتمويل؛
- 2- دورة الاستغلال: تقيم الأصول حسب القيمة الإجمالية، توجه المقاربة الوظيفية أساسا نحو التحليل الداخلي"².

كما تعرف الميزانية الوظيفية على أنها " وثيقة مالية تعدها المؤسسة انطلاقا من الميزانية المحاسبية،

1- نجوى إبراهيم البدالي، عقد الإيجار التمويلي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2005، ص ص6-7.

2- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص63.

وبالضبط انطلاقاً من ترتيب كل حساب موجود في الأصول والخصوم حسب الوظائف سواء كان يخص عملية أو وظيفة الاستغلال، الاستثمار والتمويل، وهنا يكمن الاختلاف بين الميزانية الوظيفية والميزانية المالية، وبالتالي فمبدأ الميزانية الوظيفية يقوم على تصور جديد للمؤسسة ويهمل الاهتمام بذمة المؤسسة حيث تستبعد في تصنيفها معيار السيولة والاستحقاق، ويوجه المحلل المالي إلى تصور المؤسسة على أنها وحدة اقتصادية هدفها الأساسي هو إنتاج سلع وخدمات ويجسد نشاطها في شكل دورات وبالاعتماد على مجموعة من الوسائل تعمل على تنظيمها فيما يسمى بالوظائف، وتضم هذه الوظائف كل منها مجموعة من العمليات يمكن تجميعها في ثلاث فئات رئيسية وهي عمليات دورة الاستغلال، عمليات دورة الاستثمار وعمليات دورة التمويل¹.

ويمكننا القول بأن الميزانية الوظيفية " هي الأداة التي تسمح بتحليل التوازن المالي للمؤسسة، وهذا التحليل يسمح لنا بتسليط الضوء على مفاهيم رأس المال العامل، واحتياج رأس المال العامل وصافي التدفقات النقدية التي يمكن أن تكون موضع تقدير الوضعية المالية للمؤسسة، كما أن استخدام النسب سيتمكن من استكمال هذا التقييم واقتراح الحلول في حالة عدم التوازن المالي"².

ثانياً: أهداف وخصائص الميزانية الوظيفية

وسنقوم بتوضيح أهداف الميزانية الوظيفية وخصائصها فيما يلي:

1- أهداف الميزانية الوظيفية: تهدف الميزانية الوظيفية إلى ما يلي³:

- أ- تحليل نشاط المؤسسة وفقاً لمختلف مراحل وأطوار العمليات فيها، أي تقسيم عناصر الميزانية إلى استخدامات وموارد حسب مصدرها، وهنا نهتم بمصادر الأموال وبوجهتها؛
- ب- كما تهدف الميزانية الوظيفية إلى تسهيل فهم عمليات تسيير المؤسسة مما يساعد على تتبع السياسة المالية المنتهجة.

2- خصائص الميزانية الوظيفية: تمتاز الميزانية الوظيفية بخاصيتين هما⁴:

- أ- تستبعد الميزانية الوظيفية تماماً القيمة السوقية، ولا تأخذ إلا بقيمة الحصول على الأصل سواء كانت استثمارات أو أصول استغلال؛

1- حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007، ص38.

2- Brigitte Doriath, Michal Lazoto Et Autre, comptabilité et gestion des organisations, dunod, 6 e Edition, paris, 2008, p135.

3- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص66.

4- نفس المرجع، ص67.

ب- تستبعد كذلك الميزانية التصنيف حسب معيار السيولة والاستحقاق، معتمدة في تصنيف عناصر الميزانية على مدى ارتباطها بدورة معينة استثمار، استغلال أو تمويل، أي على أساس تصنيف اقتصادي.

المطلب الثالث: إعداد الميزانية الوظيفية

يعتبر تجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية (الاستغلال، الاستثمار والتمويل) من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل، فبعض الأجزاء الكبرى للميزانية الوظيفية يمكن إظهار الأهمية المتعلقة بالاستخدامات والموارد والطريقة التي تغطي بها الموارد كل الاستخدامات.

أولاً: عناصر الميزانية الوظيفية

تتكون الميزانية الوظيفية من أربعة كتل أساسية، كتلتين تخصان الدورتين الطويلتين هما الموارد الثابتة والأصول الثابتة، أما الكتلتين الأخيرتين فتخصان دورة الاستغلال هما الأصول الدورية والموارد الدورية، ويمكن إظهارها كما يلي¹:

1- الموارد والأصول الثابتة: تنتج الموارد والأصول الثابتة عن قرارات التمويل وقرارات الاستثمار على المدى الطويل، وتنقسم إلى ما يلي:

أ- **الموارد الثابتة:** تنتج هذه الموارد عن قرارات التمويل التي تلزم المؤسسة على المدى الطويل، وتتكون من:

❖ **الموارد الخاصة:** (الأموال الخاصة، الإهلاكات، التدهورات والمؤونات)؛

❖ **الديون المالية:** هي عبارة عن ديون طويلة الأجل، مصدرها الهيئات المالية.

ب- **الأصول الثابتة:** تنتج عن قرارات الاستثمار وتتمثل في التثبيات الإجمالية التي توجد في أعلى الميزانية الوظيفية.

2- العناصر الدورية: تتولد هذه الأصول عن دورة الاستغلال، وتنقسم هذه الأصول إلى:

أ- **الأصول الدورية:** تتمثل في المبالغ الإجمالية للمخزونات، والمدينون والمتاحات؛

ب- **الموارد الدورية غير المالية:** تتمثل في ديون الموردين والديون المختلفة، كما تجدر الإشارة إلى أن الأصول الدورية والموارد الدورية غير المالية تنقسم بدورها إلى عناصر الاستغلال وأخرى خارج الاستغلال.

ثانياً: نموذج الميزانية الوظيفية

يتم بناء الميزانية الوظيفية بعد إجراء بعض التعديلات على عناصر أصول وخصوم الميزانية المالية

وترتيبها حسب أنشطة المؤسسة وفق النموذج التالي:

1- خميسي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

الجدول رقم (1-1): نموذج بناء الميزانية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
Rd الموارد الدائمة الأموال الجماعية الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الإهلاكات والمؤونات	الاستخدامات المستقرة Es (بقيم إجمالية) الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
Rex موارد الاستغلال مستحقات المورد وملحقته	استخدامات الاستغلال Eex (بقيم إجمالية) المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقته
Rhex موارد خارج الاستغلال موارد أخرى	استخدامات خارج الاستغلال Ehex (بقيم إجمالية) حقوق أخرى
Rt موارد الخزينة الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)	استخدامات الخزينة Et المتاحات
مجموع الموارد R (بقيمة إجمالية)	مجموع الاستخدامات E (بقيمة إجمالية)

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية: دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 81.

ثالثاً: المعالجات الرئيسية للانتقال إلى الميزانية الوظيفية

من أجل إعداد الميزانية الوظيفية يجب القيام بعدة تعديلات على عناصر الميزانية المالية كما يلي¹:

1- مصاريف التنمية القابلة للتثبيت: تعتبر هذه المصاريف تكاليف وليست استثمارات وذات قيم ضعيفة لذلك تعالج كما يلي:

أ- تحذف من الاستثمارات الصافية؛

ب- تحذف من الأموال الخاصة.

2- نتيجة السنة: تعتبر كمورد مالية مستقرة ويمكن معالجتها من خلال إضافتها كلياً إلى الأموال الخاصة قبل التخصيص، أي بغض النظر عما إذا كانت تدمج في الاحتياطات أو توزع على الشركاء.

3- الإهلاكات والمؤونات: ويتم معالجتها كما يلي:

أ- **مؤونات التكاليف والأخطار:** وهي المؤونات التي بقيت مستقرة منذ سنوات، لأنها ليس لها غرض فتصبح

1- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سبق ذكره، ص 73.

وكأنها احتياطات، ويتم معالجتها بعد إخضاعها للضريبة كما يلي:

❖ تضاف إلى الاحتياطات بالنسبة للجزء (المستقر بدون عرض)؛

❖ تضاف إلى الديون ذات المدى القصير بالنسبة للجزء المتغير.

بالإضافة إلى ذلك توجد اهتلاكات ومؤونات أخرى والتي تعتبر كموارد مالية مستقرة، ويتم معالجتها

كما يلي:

❖ اهتلاكات الاستثمارات، مؤونات المخزون، مؤونات الزبائن، مؤونات سندات المساهمة وسندات التوظيف

كلها تضاف إلى الأموال الخاصة.

المبحث الثالث: تحليل الخزينة الصافية من خلال مؤشرات التوازن الوظيفي

تعتبر مؤشرات التوازن الوظيفي من أكثر أدوات التحليل المالي شيوعاً في عملية التحليل، حيث نجد

أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها، رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

المطلب الأول: رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة

والحكم على توازنها خاصة على المدى القصير وبتاريخ معين.

أولاً: مفهوم رأس المال العامل

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية

المالية أن تكون الاستخدامات ممولة من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية

الأصول الثابتة التي لا تستطيع تحصيلها أو تحويلها إلى نقود إلا بعد مدة طويلة لذا فيستوجب تمويلها من

قبل الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في مدة قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول

العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة في مدة قصيرة وهذا مانعني به التوازن المالي¹؛

إن عناصر الأصول المتداولة وعناصر الديون قصيرة الأجل تختلف من حيث المدة والقيمة فهذا ما

يؤدي إلى التفكير في موازنتها وذلك بمحاولة جعل حقوق المؤسسة في مجموعها يجب أن تكون مدة

تحصيلها أقل من مدة استحقاق ديونها، وهناك مشكل المخزون الذي قد لا يتحكم في مدة المؤسسة وبالتالي

يؤثر على التوازن المالي لها، كما تجدر الإشارة إلى أن القضاء على مشاكل التوازن المالي هو توفير فائض

من الأموال الدائمة، التي تزيد من قدرة تمويلها لعناصر الأصول الثابتة وهذا الهامش أو الفائض يدعى برأس

1- ناصر دادي عدون، التحليل المالي، الدار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 44-45.

المال العامل الدائم أو الصافي¹؛

ويعرف رأس المال العامل بأنه "أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة"².

ثانياً: حساب رأس المال العامل

توجد طريقتين أساسيتين لحساب رأس المال العامل الصافي وهما³:

1- الطريقة الأولى: من أعلى الميزانية: يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية:

رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة.

2- الطريقة الثانية: من أسفل الميزانية: يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل = أصول متداولة - خصوم متداولة.

ثالثاً: الحالات الممكنة لرأس المال العامل

بصفة عامة هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي⁴:

1- رأس المال العامل الصافي الموجب $FR > 0$: ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، أو ضمان قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها في الآجال المحددة وتقادي تأثيرات اضطرابات دورة الاستغلال في حالة كون الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة.

2- رأس المال العامل الصافي المعدوم $FR = 0$: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز، لكن على المدى القصير فهو تأمين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في تواريخ استحقاقها إلا أنه من الصعب تحقيق هذه الوضعية بسبب التذبذبات في دورة الاستغلال وكذلك

1- إسماعيل عرياجي، اقتصاد وتسيير المؤسسة، الطبعة الثالثة، دار موفم للنشر، ص 240.

2- مليكة زغيب، ميلود بوشنقىر، مرجع سبق ذكره، ص 49.

3- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مكتبة الشركة الجزائرية بوادود، الجزائر، 2008، ص 214.

4- إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

المشاكل غير المتوقعة والتي ينتج عنها عدم المطابقة الجيدة بين الموارد والاستخدامات ويضع المؤسسة في أوضاع حرجة.

3- رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحقت بذلك عجزاً في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي تتوافق مع مواردها المالية الدائمة، أي أن المؤسسة سوف تواجه مشاكل في التوازن المالي وفي تغطية مستحقاتها في الآجال المحددة وهذا يتطلب إعادة النظر في التسيير المالي للمؤسسة من أجل تصحيح اختلالاتها.

رابعاً: العوامل المؤثرة في رأس المال العامل

يؤثر على رأس المال العامل الصافي عدة عوامل أهمها¹:

1- طبيعة الإنتاج: فكلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس المال العامل أكبر وبالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية والغذائية وهكذا.

2- طبيعة المواد الأولية المستخدمة: هل أن المواد الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم وبالتالي لا يوجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينها، أم أنها موسمية يجب شراؤها عند موسمها وتخزينها.

3- طبيعة العملية التسويقية: هل تسويق المنتجات بسرعة بمعنى ارتفاع معدل دوران المبيعات وهذا يعني انخفاض حجم رأس المال العامل والعكس صحيح.

4- طبيعة الائتمان والتحويل: هل تحصل الوحدة على فترة ائتمان من الدائنين كما تعطي هي لمدينياها فترة ائتمان للسداد؟. ذلك أنه كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من الفترة التي تحصل عليها الوحدة كلما كانت الحاجة إلى حجم رأس المال العامل أقل والعكس صحيح.

خامساً: التغيرات في صافي رأس المال العامل وأسبابها

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى، ويكون هذا التغير أحياناً بالزيادة وأحياناً أخرى بالنقصان، ولا بد لإدارة الوحدة من دراسة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها

1- محمود عزت اللحام، محمود إبراهيم نور وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الإصدار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، صص 126-127.

المستقبلية.

ويمكننا تلخيص أسباب النقص في رأس المال العامل الصافي كما يلي¹:

1- النقص في الأموال الدائمة (تخفيض رأس المال، تسديد الديون طويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات)؛

2- الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممولة من أموال دائمة جديدة؛

3- الخسائر المتحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة وبالتالي الأموال الدائمة.

أما أسباب الزيادة فيمكن إيجازها فيما يلي:

أ- الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الاحتياطات)؛

ب- التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع؛

ج- الأرباح المحققة وغير الموزعة؛

د- مخصصات اهتلاك الأصول الثابتة.

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل

يتولد الاحتياج المالي عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها بواسطة حقوقها، مما يضطرها إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية لتغطية هذا العجز، وهو بمثابة المحدد لرأس المال العامل الأمثل للمؤسسة.

أولاً: مفهوم الاحتياج في رأس المال العامل

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها (بالإضافة إلى القيم الثابتة) توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمدينون، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل (متجددة) وهي الديون الممنوحة من الموردين أو التسبيقات، هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) وإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل².

وتعرف احتياجات رأس المال العامل على أنها "رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال

1- منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، صص 116-117.

2- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل¹.

ثانياً: مكونات الاحتياجات لرأس المال العامل

تتشكل احتياجات رأس المال العامل من مكونين هما احتياجات رأس المال العامل للاستغلال واحتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال ويتم توضيحها كما يلي²:

1- الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال: تمثل الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال الفرق بين الاحتياجات الدورية للاستغلال والموارد الدورية للاستغلال، وتسمح الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال بقياس كتلة الأصول الدورية المرتبطة بالاستغلال، إذ تعد كاحتياجات دائمة لأنها تتجدد مع نشاط استغلال المؤسسة، لكن ظهور احتياجات رأس المال العامل برصيد سالب تقسر وجود فائض مالي للاستغلال ناتج عن اللجوء الهام للمديونية قصيرة الأجل.

ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل للاستغلال من خلال العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = احتياجات دورة الاستغلال ± موارد دورة الاستغلال.

تتميز الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال بميزتين أساسيتين:

أ- ترتبط مباشرة بنشاط المؤسسة: كل تغير في رقم الأعمال يؤدي إلى تغير في الاحتياجات لرأس المال

العامل، على مستوى إعداد التقديرات، تبقى العلاقة $\frac{إر م ع}{ر ع}$ ثابتة، بشرط بقاء شروط الاستغلال ثابتة.

ب- يرتبط انخفاض الاحتياجات لرأس المال العامل للاستغلال بتحسين شروط الاستغلال.

2- الاحتياجات لرأس المال العامل خارج الاستغلال: تضم الاحتياجات الدورية خارج الاستغلال الأصول

الدورية التي ليس لديها علاقة مباشرة مع الاستغلال العادي للمؤسسة: أموال مكتتبه غير مستدعاة، قروض ممنوحة للعمال، تسبيقات ممنوحة لموردي الاستثمارات، سندات التوظيف، تكاليف مقيدة سلفاً غير مرتبطة.

أما الموارد الدورية خارج الاستغلال، فتضم الوسائل الموجودة تحت تصرف المؤسسة دون علاقة

مباشرة مع الاستغلال العادي: الديون غير المالية (كديون على الاستثمارات)، رصيد الضريبة على أرباح

الشركات، أرباح السندات الموزعة، النواتج المقيدة سلفاً (غير المخصصة للاستغلال).

وتحسب احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال من خلال الفرق بين الاحتياجات الدورية خارج

الاستغلال والموارد الدورية خارج الاستغلال وفق العلاقة التالية:

1- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سبق ذكره، ص 52.

2- خميسي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 86-88.

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = احتياجات دورية خارج الاستغلال

- موارد دورية خارج الاستغلال

ومنه فاحتياجات رأس المال العامل الإجمالية يمكن صياغتها كما يلي:

الاحتياجات الإجمالية لرأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال

+ احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

ثالثا: تغيرات احتياجات رأس المال العامل

تتغير احتياجات رأس المال العامل بين فترة وأخرى ويكون التغير أحيانا بالزيادة وأحيانا أخرى

بالنقصان ويمكن حصر أسباب هذه التغيرات فيما يلي¹:

1- تغيرات احتياج رأس المال العامل الموجب: في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الحالية

أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية وهذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع موارد الدورة المتمثلة في:

أ- ارتفاع سرعة دوران العملاء؛

ب- انخفاض سرعة دوران الموردين.

2- تغيرات احتياجات رأس المال العامل السالبة: في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر

من احتياجات الدورة للسنة الحالية، وهذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل

الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.

المطلب الثالث: حالة الخزينة الصافية

تكتسي الخزينة الصافية أهمية كبيرة كونها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي للمؤسسة، وهي

مجموع الأموال الجاهزة التي تكون تحت تصرفها لمدة دورة الاستغلال والتي لا تستطيع المؤسسة استخدامها

فورا.

أولا: حساب الخزينة الصافية والحالات الممكنة لها

يمكن توضيح كيفية حساب الخزينة الصافية والحالات الممكنة لها كما يلي:

1- حساب الخزينة: تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي

في تمويل العجز في احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به الاحتياج في رأس المال العامل

الإجمالي، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في

1- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،

التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل؛
تحسب الخزينة الصافية الإجمالية انطلاقاً من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الخزينة
وموارد الخزينة، وانطلاقاً من المعادلة للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي
والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وذلك كالآتي¹:

$$T_{ng} = E_t - R_t \quad \text{و} \quad T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g$$

حيث تمثل:

T_{ng} : الخزينة الصافية الإجمالية؛

E_t : استخدامات الخزينة؛

R_t : موارد الخزينة؛

FR_{ng} : رأس المال العامل الإجمالي؛

BFR_g : احتياجات رأس المال العامل.

2- الحالات الممكنة للخزينة الصافية: من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل
ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي²:

أ- الخزينة الصفرية: تعتبر هذه هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي،
وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر، وبالتالي
ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

ب- الخزينة الموجبة: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك
فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة،
وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

ج- الخزينة السالبة: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا
تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

ثانياً: شروط التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي

لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي يجب أن يتحقق ما يلي³:

1- إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

2- اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص ص 66-67.

3- إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-88.

1- الشرط الأول: رأس مال عامل صافي إجمالي موجب، أي أن $FR_{ng} < 0$ ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في الأموال الجماعية والديون المتوسطة والطويلة الأجل؛

2- الشرط الثاني: أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، أي أن $FR_{ng} > BFR_g$ ، إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال؛

3- الشرط الثالث: خزينة موجبة، أي أن $T_{ng} > 0$ ، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

ثالثا: دراسة أزمات الخزينة

تتم هذه الدراسة من خلال العلاقة الأساسية للخزينة وسنحاول أن نبين أولا أسباب انخفاض الخزينة، ثم أنواع أزمات الخزينة.

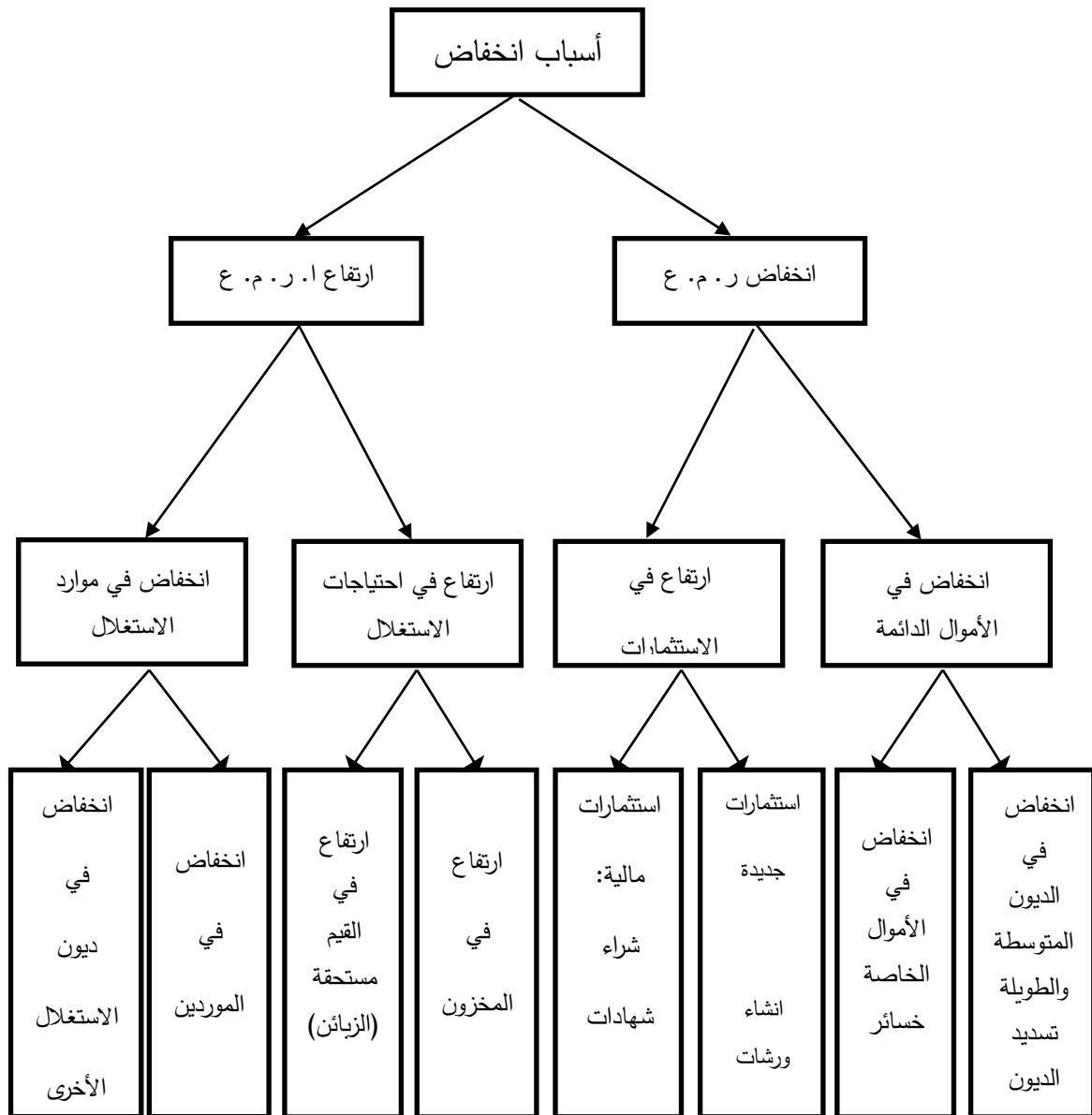
1- أسباب انخفاض الخزينة: توجد عدة أسباب لانخفاض الخزينة الصافية مرتبطة أساسا بانخفاض رأس المال العامل وارتفاع الاحتياجات في رأس المال العامل، ويتم توضيحها كما يلي:

❖ **انخفاض رأس المال العامل:** ويكون ذلك نتيجة لانخفاض الأموال الدائمة بمعنى انخفاض الديون الطويلة والمتوسطة الأجل والأموال الخاصة يقابله ارتفاع في الاستثمارات، الناتج عن اقتناء استثمارات جديدة، إنشاء ورشات...إلخ؛

❖ **ارتفاع احتياجات رأس المال العامل:** ويكون ذلك بارتفاع احتياجات المؤسسة للاستغلال نتيجة لارتفاع المخزونات، والقيم المستحقة والمتمثلة في الزبائن يقابله انخفاض موارد الاستغلال الناتج عن انخفاض الموردين والديون الأخرى للاستغلال.

ويمكن تلخيص هذه الأسباب في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): أسباب انخفاض الخزينة



المصدر: مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص66.

2- حالات العجز في الخزينة: بعد تطرقنا لأسباب العجز في الخزينة سنحاول توضيح حالات العجز في

الخزينة حسب المنظور الوظيفي كما يلي¹:

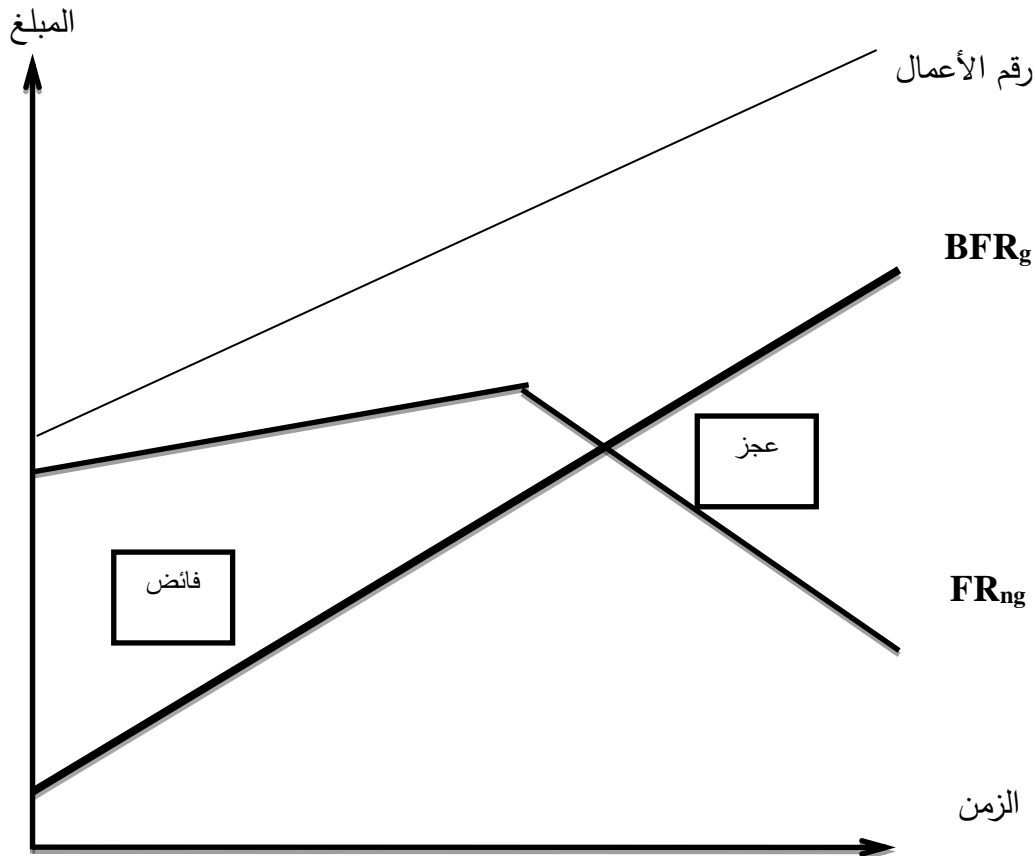
أ- حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة

❖ شرح الحالة: يحدث عجز في الخزينة إذا أخلت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو الأعلى وقامت

1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص89-90.

بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل (الاعتمادات البنكية الجارية)، الأمر الذي يؤدي إلى حالة انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي وتكون النتيجة خزينة إجمالية سالبة.

الشكل رقم (1-4): بيان أثر المقص لحالة خطأ في السياسة المالية



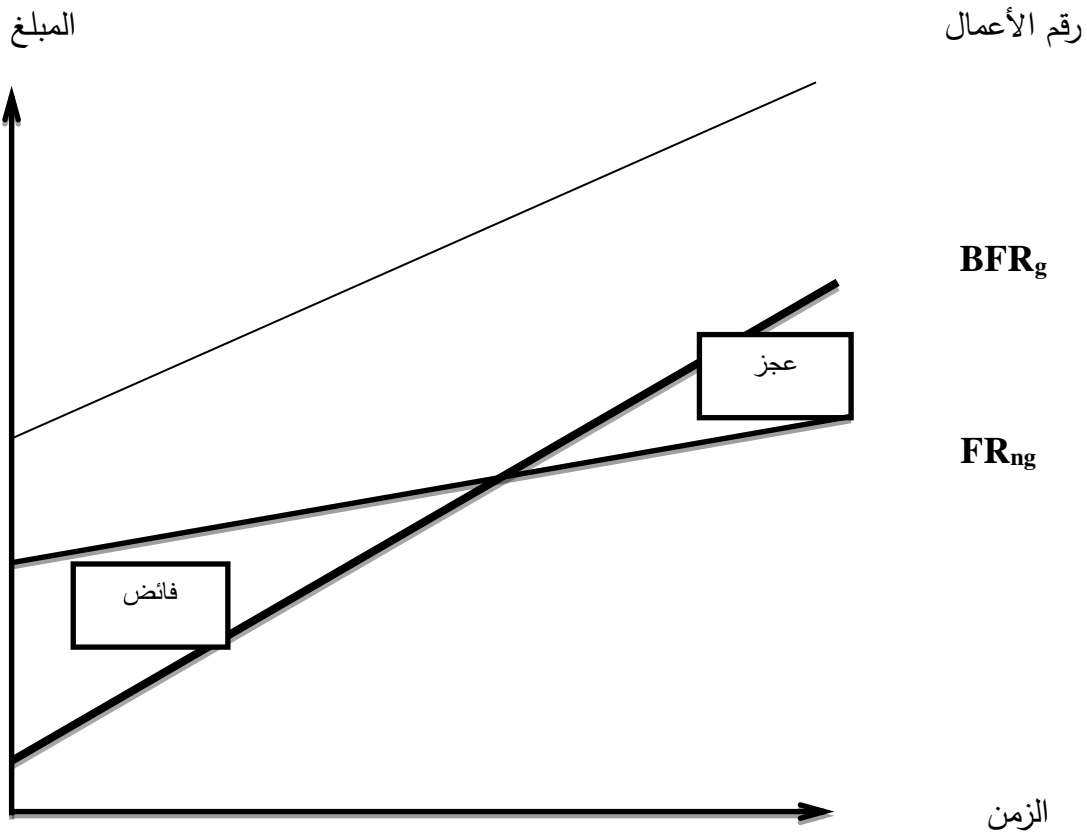
المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 89.

❖ **كيفية تصحيح الخطأ:** تتم معالجة هذا الوضع بتصحيح الخطأ عن طريق مجموعة من الإجراءات، منها التنازل عن جزء من الاستثمارات أو الحصول على قرض طويل الأجل وذلك لتصحيح مسار رأس المال العامل.

ب- حالة نمو سريع وغير متحكم فيه

❖ **شرح الحالة:** إذا قدمت المؤسسة على تحقيق معدلات نمو في رقم الأعمال أكبر من امكانياتها المالية الحالية فإن ذلك يؤدي إلى تضخيم الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال مع تطور رأس المال العامل في وضع طبيعي، وبالتالي تستهلك الفوائض المالية ويحدث عجز في الخزينة.

الشكل رقم (1-5): بيان أثر المقص لحالة النمو غير المتحكم فيه



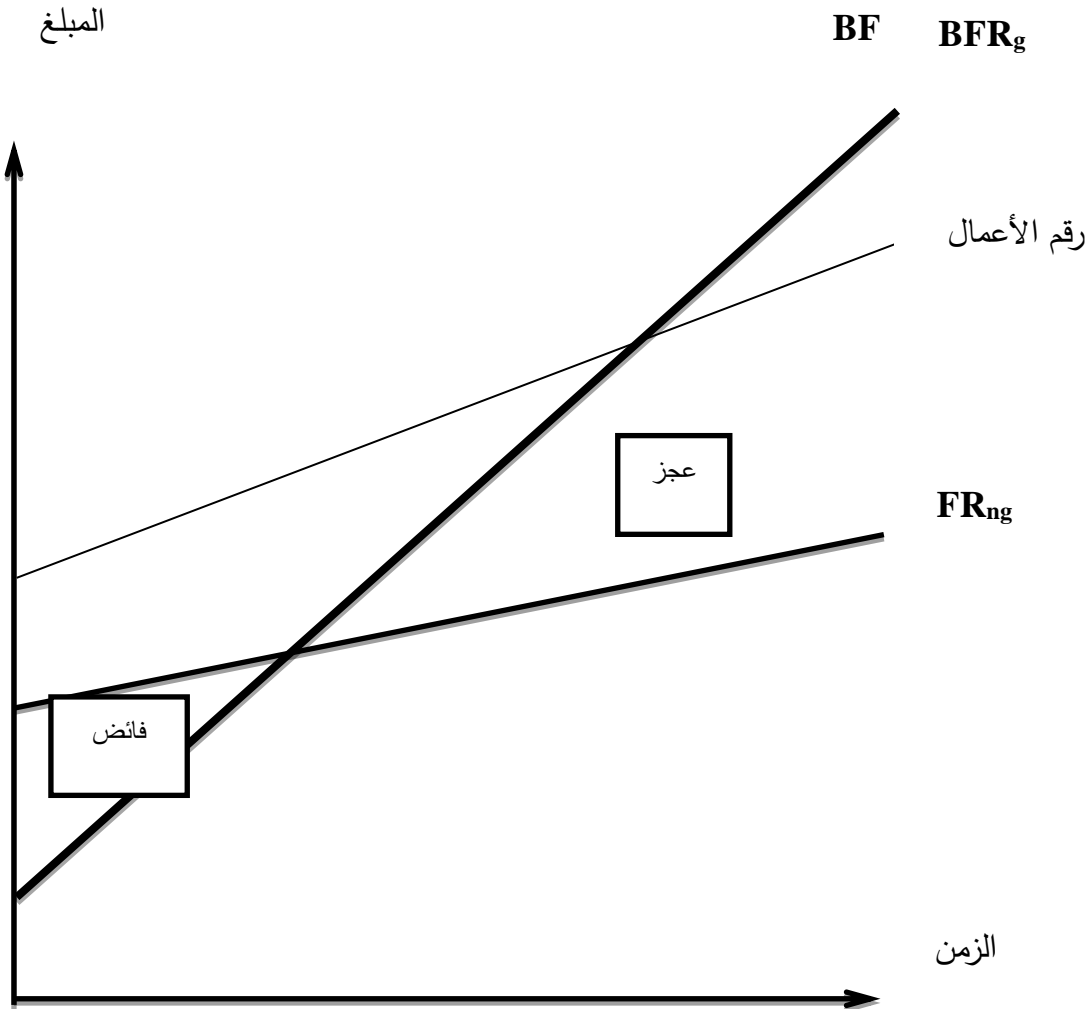
المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص90.

❖ **تصحيح الخطأ:** يمكن إعادة التوازن المالي من جديد من خلال إعادة النظر في المخطط التنموي للمؤسسة، وبالرجوع عن استهداف أسواق إضافية وتركيز الجهود التجارية والاستثمارية والصناعية على حصة سوقية تتناسب والإمكانات المالية للمؤسسة، بهذا ينخفض رقم الأعمال وتنخفض معه الاحتياجات الناجمة عن دورة الاستغلال، بحيث يمكن تغطيتها باستخدام رأس المال العامل.

ج- حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال

❖ **شرح الحالة:** في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي يظهر من خلال تباطؤ شديد في دوران المخزون ومنح آجال طويلة للعملاء، قبول آجال قصيرة للموردين، هذا التسيير يؤدي إلى تضخم غير طبيعي في الاحتياج في رأس المال العامل، يؤدي إلى التهام رأس المال العامل وكافة موارد الخزينة، ومن ثم يحدث خلل مالي يتمثل في عجز الخزينة.

الشكل رقم (6-1): بيان أثر المقص لحالة سوء تسيير عناصر الاستغلال



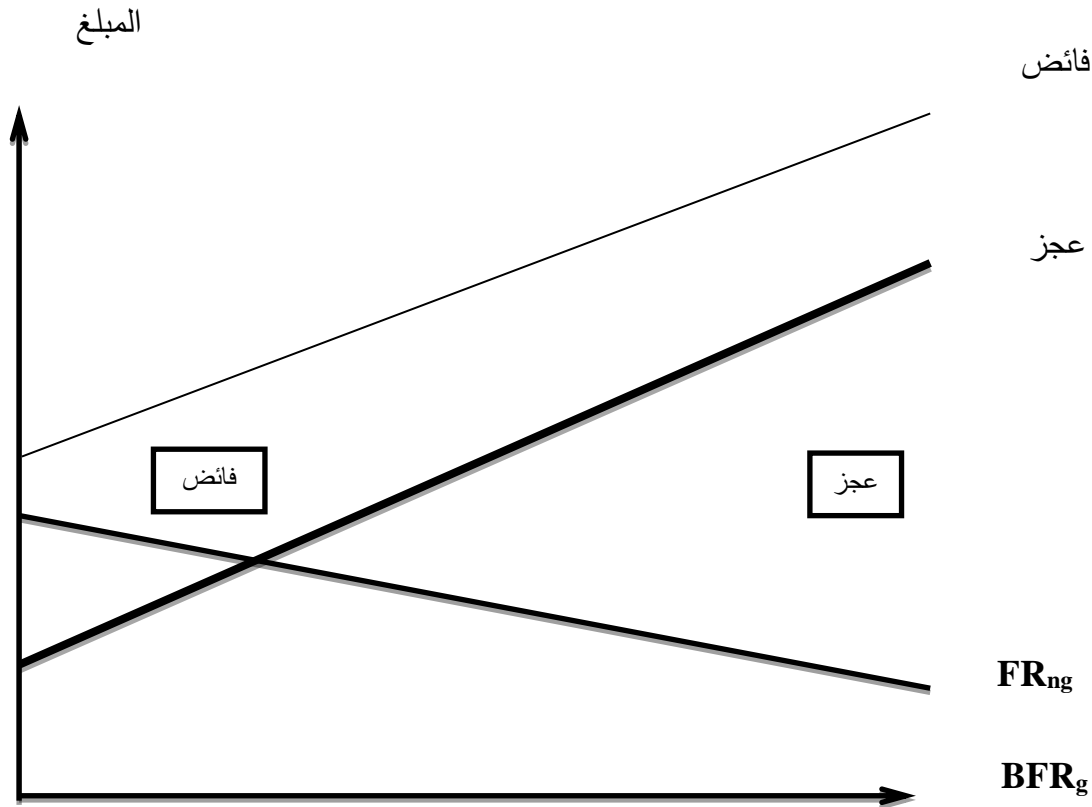
المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص90.

❖ **تصحيح الخطأ:** للخروج من هذا المأزق على المؤسسة تبني سياسة علمية دقيقة وصارمة تمكن من تسيير المخزونات والعلاقة الدائنية مع العملاء والموردين بشكل فعال يضمن مستوى أدنى من السيولة النقدية في الخزينة.

د- حالة الخسائر المتراكمة

❖ **شرح الحالة:** إذا حققت المؤسسة خسائر متتالية، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الأموال الجماعية، مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يلبى احتياجات الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وبالتالي تتحقق خزينة سالبة والمعبرة عن حالة التوازن المالي.

الشكل رقم (1-7): بيان أثر المقص لحالة الخسائر المتراكمة



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص91.

❖ **تصحيح الخطأ:** لا يمكن للمؤسسة إنعاش رأس المال العامل إلا بخطة طويلة الأجل تتضمن إجراءات صارمة لتحسين النتيجة وذلك على مستويين¹:

✓ **مستوى داخلي:** وذلك بترشيد الإنفاق وتدنية التكاليف بالتوجه نحو الرشادة في الاستهلاك باستخدام النظم المتخصصة في ذلك، وذلك دون التأثير على قيود الجودة والنوعية؛

✓ **مستوى خارجي:** وذلك بمحاولة إنعاش رقم الأعمال عن طريق مخطط تسويقي محتم يهدف إلى تعظيم الحصة السوقية وجلب أكبر عدد ممكن من العملاء.

هـ - **حالة تدهور في النشاط (انخفاض رقم الأعمال)**

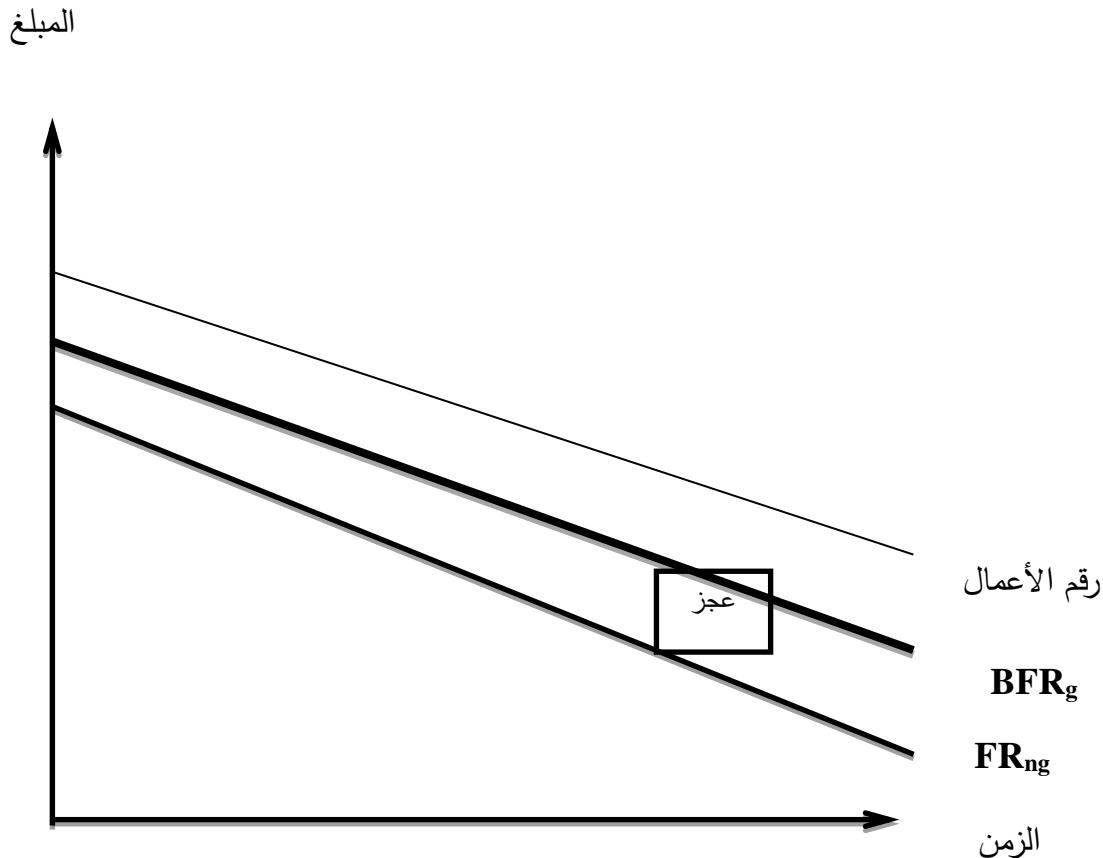
❖ **شرح الحالة:** في حالة مواجهة مشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط، فهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات وارتفاع في التكاليف، حيث تتخفف قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي مما يؤثر على مستويات رأس المال العامل، وتتحوّل هذه الحالة إلى حالة الخسائر المتراكمة.

1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص91.

و- حالة إفلاس عميل مهم

❖ شرح الحالة: إذا كانت السياسة التسويقية للمؤسسة تركز على تلبية احتياجات عميل وحيد، فإن أي تغيير في وضعيته المالية يحدث أثارا مباشرة على وضعية المؤسسة، مثل حالة الإفلاس واختفاء هذا العميل مما يؤدي إلى انخفاض حاد في رقم الأعمال، وتنتقل إلى حالة تدهور في النشاط.

الشكل رقم (1-8): بيان أثر المقص لحالتي تدهور النشاط وإفلاس عميل مهم



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص92.

❖ تصحيح الخطأ: إن كلا الحالتين السابقتين لهما خلفية تتعلق بمكانة المؤسسة في السوق، حيث كان السبب في تدهور الخزينة ناتج عن الانخفاض في النشاط نتيجة للتقلص التدريجي لحجم عملاء المؤسسة، وبالتالي فإن الحلول الكفيلة بتصحيح الوضع تتمحور حول تحسين الوضعية الاستراتيجية للمؤسسة، عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لذلك، وذلك في حال قابلية الوضع للتصحيح، أما في الحالة المعاكسة وهي حالة طفرة تكنولوجية جديدة يملكها المنافس وحالة ظهور منتجات جديدة بديلة وغيرها، فما على المؤسسة إلا الانسحاب وتغيير النشاط.

خلاصة

من خلال ما سبق تم التعرض إلى الخزينة الصافية والتي تعتبر عنصر أساسي في حياة المؤسسة باعتبارها المركز الذي تجتمع فيه كل التدفقات المالية الحقيقية من وإلى المؤسسة، كما حاولنا توفية الشرح فيما يتعلق بأدوات تحليل السيولة في المؤسسة من خلال مؤشرات التوازن الوظيفي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل) التي تسمح بالحكم على درجة الثقة والأمان في البيانات والمعلومات المقدمة، وترجع أهمية تسيير الخزينة إلى السعي الدائم إلى التوفيق بين هدفين متناقضين هما الربحية والسيولة، بحيث يمكن القول أن التسيير الجيد للخزينة هو عبارة عن مجموعة من القرارات والإجراءات التي تحافظ على التوازن المالي للمؤسسة.

الفصل الثاني: أساسيات حول تحليل الخزينة الصافية باستخدام جدول
تدفقات الخزينة

تمهيد

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لجدول تدفقات الخزينة

المبحث الثاني: إعداد جدول تدفقات الخزينة

المبحث الثالث: جدول تدفقات الخزينة كأداة لتحليل حالة الخزينة
الصافية

خلاصة

تمهيد

عرف جدول تدفقات الخزينة في السنوات الأخيرة ارتفاع لمستخدمي معلومات التدفقات النقدية وهذا لأن المعلومات تمثل الأداة المحركة لقيام أي مشروع اقتصادي، كما تعد عنصر ربط وتنسيق بين المؤسسة ومستخدميها عند عملية اتخاذ القرار ونتيجة لتزايد الطلب والاهتمام بمعلومات تدفقات الخزينة التي تتيح لنا معلومات نافعة عن نشاطات المؤسسة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وكذلك المعلومات الخاصة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية التي تساعد في تحديد عوامل عديدة منها السيولة والربحية الخاصة بالمؤسسة والمخاطر المحيطة بها.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مفهوم جدول تدفقات الخزينة وإبراز أهميته بالإضافة إلى استخداماته وهذا ضمن المبحث الأول أما المبحث الثاني فسنتناول فيه تبويب، طرق ومتطلبات إعداد جدول تدفقات الخزينة والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد هذا الجدول وأوجه الاختلاف بين الطريقتين، أما المبحث الأخير فسنتناول فيه جدول تدفقات الخزينة كأداة لتحليل حالة الخزينة الصافية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لجدول تدفقات الخزينة؛

المبحث الثاني: إعداد جدول تدفقات الخزينة؛

المبحث الثالث: جدول تدفقات الخزينة كأداة لتحليل حالة الخزينة الصافية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لجدول تدفقات الخزينة

كانت القوائم المالية الأساسية تقتصر على الميزانية العمومية وجدول حسابات النتائج، إلا أن هذه القوائم لم تكن كافية لتقديم المعلومات اللازمة والضرورية للمستخدمين وخاصة تلك المعلومات المتعلقة بأسباب التغير في الموجودات، حقوق الملكية والخصوم، لذا كان لابد من إصدار جدول تدفقات الخزينة الذي يبين أسباب هذه التغيرات وأنواعها والاستفادة منها في التعرف على اتجاه الأداء في المؤسسة وطبيعة هيكل التمويل وقدرة المؤسسة على تحقيق السيولة.

المطلب الأول: مفهوم جدول تدفقات الخزينة

توجد عدة تعريفات لجدول تدفقات الخزينة والعناصر المرتبطة به نذكر منها:

أولاً: تعريف النقدية والنقدية المعادلة

يمكن تعريف النقدية والنقدية المعادلة كما يلي:

1- تعريف النقدية: "يقصد بها النقود الموجودة بالخزينة والحسابات الجارية"¹.

كما أن النقد "مصطلح يشير إلى الأداة التي تستخدم من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لإتمام عمليات تبادل السلع والخدمات"²، وتستخدم كلمة النقدية في المحاسبة لتشمل كل الأوراق النقدية والعملة المعدنية والشيكات والحوالات البريدية والأموال المودعة في البنوك، وبمعنى آخر فإن النقدية تشمل أي أداة للتبادل يقبلها البنك للإيداع، وبهذا المعنى فإن الشيكات المؤجلة لا تعتبر ضمن النقدية لأنها لا تقبل للإيداع في البنك إلا في تاريخ استحقاقها³.

2- تعريف النقدية المعادلة: وهي عبارة عن "استثمارات قصيرة الأجل والعالية السيولة والتي تتصف بخاصيتين هما⁴:

أ- قابلية تلك الاستثمارات للتحويل إلى مبالغ نقدية محددة؛

ب- تاريخ استحقاق هذه الاستثمارات يكون قريباً جداً لدرجة أن قيمتها السوقية لا تتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة، ويمكن القول أن هذه الاستثمارات هي التي تكون تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر ومن أمثلة ما في حكم

1- المعيار المحاسبي الدولي السابع، المادة رقم 06، منشور على:

http://ias-ifr.blogspot.com/2011/04/blog-post_4971.html.10:30 الساعة، 2017، 14 مارس،

2- رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس وآخرون، أسس المحاسبة المالية: قياس بنود قائمة المركز المالي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص55.

3- إسماعيل يحيى التكريتي، عبد الوهاب حبش الطعمة وآخرون، أسس ومبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص14.

4- مسعد محمود الشرفاوي، مبادئ المحاسبة المالية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص346.

النقدية أذونات الخزنة وشهادات الادخار أو الإيداع أو الأوراق التجارية القصيرة الأجل".

ثانيا: تعريف التدفق النقدي

التدفقات النقدية هي "التدفقات الداخلة والخارجة للنقدية (البنك والصندوق) وما في حكمها والخاصة بمؤسسة معينة"¹، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية²:

التدفق النقدي = التدفق النقدي الداخل + التدفق النقدي الخارج.

وبذلك نكون قد تعرفنا على نوعين من التدفقات النقدية هما:

1- التدفق النقدي إلى الداخل: وهو "أي إجراء أو عملية تقوم بها المؤسسة تؤدي إلى دخول النقد السائل أو الشبه سائل إلى صندوقها المالي أو حساباتها الجارية في البنوك خلال فترة زمنية محددة، مثل: الاقتراض النقدي، تحصيل الذمم المدينة... إلخ؛"

2- التدفق النقدي إلى الخارج: وهو "عكس التدفق النقدي إلى الداخل، وينشأ نتيجة عملية أو إجراء تقوم به المؤسسة يؤدي إلى خروج النقد من صندوقها المالي أو من حساباتها الجارية في البنوك خلال فترة زمنية محددة، مثل دفع رواتب وأجور العمال والموظفين... إلخ".

ثالثا: تعريف جدول تدفقات الخزينة

لقد حظي جدول تدفقات الخزينة بالعديد من التعاريف إلا أنها تصب جميعا في إطار واحد، فهناك من عرفه بأنه "جدول يظهر تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة، ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة"³.

كما عرف بأنه "جدول يعرض بيان التدفقات النقدية بالمؤسسة خلال الفترة المحاسبية المنتهية مع التمييز بين التدفقات المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة"⁴.

وقد عرفه النظام المحاسبي المالي بأنه "جدول يقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها"⁵، كما عرف كذلك على أنه "جدول يتضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال فترة مالية في المؤسسة، ويكتسب أهميته استنادا على الأساس الذي يتم إعدادها بناء عليه، وهو الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم إعدادها استنادا إلى

1- أحمد نور، المحاسبة المالية: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص782.

2- علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص55.

3- مليكة زغيب، ميلود بوشنيقر، مرجع سبق ذكره، ص136.

4- رضا إسماعيل البسيوني، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص133.

5- أحمد التيجاني بلعروسي، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص93.

أساس الاستحقاق"¹.

المطلب الثاني: نشأة جدول تدفقات الخزينة

لم يكن جدول تدفقات الخزينة وليد اللحظة، إنما هو خلاصة جهود ودراسات متعددة مر بمراحل زمنية طويلة نسبياً تطور خلالها من حيث الشكل والمضمون، واتخذ الجدول خلال كل مرحلة زمنية نموذجاً يلبي حاجات مستخدميه، إلى أن استقر على ما هو عليه الآن²؛

وكانت المؤسسات العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر بعرضه بصفة طوعية في نهاية الخمسينات، وذلك في صورة جدول تحليلي بسيط تحت مسمى " قائمة من أين جاءت الأموال وإلى أين ذهبت"، كما كانت تقتصر على المقارنة بين قائمتين متتاليتين للمركز المالي لتظهر عناصر الزيادة أو النقص الحادثة في القائمتين على مدار الفترة المحاسبية، لكن المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين أصدر في عام 1961 دراسة أوصى فيها بتغيير مسمى القائمة لتصبح " قائمة تحليل التدفقات النقدية والمصادر المالية"، كما أوصى جميع المؤسسات المساهمة بإصدارها ونشرها بعد تدقيقها مثلها في ذلك مثل بقية القوائم المالية الأخرى³؛

وفي سنة 1963، قام مجلس معايير المحاسبة المالية بإصدار نشرته رقم 03 وأوصى المجلس بتعديل اسم القائمة إلى " قائمة مصادر الأموال واستخداماتها"، وبأن تعرض القائمة كمعلومات إضافية في التقارير المالية، ولم يكن إدراج مثل هذه المعلومات الإضافية إلزامياً، كما أن اشمال تقرير المراجع عليها كان أمراً اختيارياً⁴؛

ثم أصدرت الهيئة الحكومية المشرفة على الأسواق المالية النشرة رقم 117 سنة 1971، وألزمت فيها المؤسسات المسجلة في البورصات أن تعد هذه القائمة ضمن قوائمها الأساسية، وقد كانت القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات حينئذ متباينة في شكلها ومضمونها مما دعا "مجلس المبادئ المحاسبية" مرة أخرى إلى إصدار الرأي المحاسبي رقم 19 بعنوان "قائمة التغيرات في المركز المالي" حيث ألزم كل المؤسسات بإعدادها خضوعاً للتحقق من قبل المراجع الخارجي، وقد بدأ الجدول حول عدم فعالية هذه القائمة منذ 1982 وتساعد هذا الجدول مع تزايد حالات إفلاس المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت قوائم دخل هذه المؤسسات تفصح عن صافي دخل مرتفع جداً بينما كانت تواجه هذه الأخيرة في نفس الوقت عجزاً في

1- خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص97.

2 - محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير، غزة، 2006، ص17.

3- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية: مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص333.

4- اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص83.

السيولة النقدية¹؛

وفي قائمته رقم 05 في مفاهيم المحاسبة المالية سنة 1984، أيد وبشدة مجلس معايير المحاسبة المالية أن يدرج ضمن القوائم المالية الأساسية " قائمة التدفقات النقدية" التي تعكس المتحصلات والمدفوعات النقدية مصنفة إلى كل من مصادرها واستخداماتها على التوالي، وقد تلقى مجلس معايير المحاسبة المالية أكثر من 450 رسالة تتضمن تعليقا على المشروع رقم 05 وردا على ذلك قام مجلس معايير المحاسبة المالية في ديسمبر من عام 1986 بالاجتماع مع فريق من المحللين الماليين لمناقشة احتياجات مستخدمي القوائم المالية²؛

واعترافا بأهمية النقدية وأهمية تتبع حركتها خلال العام، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية في نوفمبر 1987 القرار رقم 95، الذي يقضي بإلزام المؤسسات بإعداد قائمة التدفقات النقدية³، وكذلك المعيار الدولي رقم 07 "جدول تدفقات الخزينة" الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC عام 1992 بصورته النهائية، والذي أصبح ساري المفعول بالنسبة للقوائم المالية المعدة ابتداء من الأول من جويلية عام 1994⁴؛

وبالرغم من التطورات التي طرأت على جدول تدفقات الخزينة إلا أنه يمكن التمييز بين ثلاثة مراحل أساسية لهذه التطورات أهمها: مرحلة قائمة مصادر الأموال والاستخدامات، مرحلة قائمة التغير في المركز المالي وأخيرا مرحلة قائمة التدفقات النقدية، ويمكن حصر أهم الفروقات الرئيسية بين قائمة التغير في المركز المالي وفقا لرأس المال العامل وقائمة التدفق النقدي الذي تقوم على الأساس النقدي من حيث تعريف الأموال، أهداف وشكل القائمة، أسلوب الإعداد، العمليات غير النقدية وجدول رأس المال العامل من خلال الجدول التالي:

1- عبد الفتاح حنفي، القياس والتقييم في المحاسبة المالية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص ص231-232.

2- حمزة شباح، تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2014/2013، ص ص37-38.

3- منير إبراهيم الهندي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

4- عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الإئتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص11.

الجدول رقم (2-1): مقارنة بين قائمة التغير في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي

بيان	قائمة التغيرات في المركز المالي	قائمة التدفق النقدي
تعريف الأموال	الأموال بمعنى رأس المال العامل.	الأموال بمعنى النقد والنقدية المعادلة.
أهداف القائمة	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد رأس المال العامل.	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد النقدية.
شكل القائمة	تعرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل.	تعرض مصادر واستخدامات النقد مبنوية حسب الأنشطة: تشغيلية، استثمارية، تمويلية.
أسلوب الإعداد	الطريقة المباشرة، الطريقة غير المباشرة، والطريقة الثانية هي الأكثر شيوعاً.	الطريقة المباشرة، الطريقة غير المباشرة، والطريقة الأولى هي الأكثر شيوعاً.
العمليات غير النقدية	تعرض في صلب القائمة.	لا تعرض في صلب القائمة.
جدول رأس المال العامل	يعرض كجزء لا يتجزأ من القائمة.	لا يعرض.

المصدر: محمد مطر، التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص 167.

المطلب الثالث: أهمية جدول تدفقات الخزينة واستخداماته

تستفيد إدارة المؤسسات الاقتصادية وكذا المستثمرين والدائنين من جدول تدفقات الخزينة لما له من أهمية بالغة في تزويدهم بالمعلومات الهامة والمساعدة في اتخاذ القرارات.

أولاً: أهمية جدول تدفقات الخزينة

إن حصيلة الأرباح المحاسبية تتأثر بالتعليمات والأعراف المحاسبية وخاصة عند اختيار طرق حساب الاهتلاك وتقدير كلفة المخزون، ووفقاً لحصيلة الربح المحاسبي لا تتمكن المؤسسة من ناحية السيولة النقدية من تسديد التزاماتها من هذه الأرباح، لأنها تتأثر بالطرق الخاصة بالاحتساب المشار إليها أعلاه، وتؤثر على مبلغ الربح في السجلات، بينما جدول تدفقات الخزينة يبين لنا¹:

1- آثار عناصر التشغيل على السيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأوقات المحددة، كما أن جدول تدفقات الخزينة يحسن القدرة على التنبؤ بتوليد التدفقات النقدية مستقبلاً وتقدير إمكانية تسديد التزاماته

1- أنظر:

- دريد كمال آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 88.

- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 148-150.

- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 129-130.

- منير إبراهيم الهندي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

وتقييم درجة السيولة؛

- 2- يقدم معلومات أكثر تفصيلا عن الأرباح وبذلك يعد من المقاييس المهمة في تقييم أداء المشروع، لأنه لا يتأثر بالطرق المحاسبية المعتمدة في التقييم ويعطي مؤشر عن قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قبل الوصول إلى مرحلة إشهار الإفلاس بفترة طويلة؛
- 3- يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات إضافية للمستخدمين عن أصول وخصوم وحقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة؛
- 4- يعزز جدول تدفقات الخزينة من القدرة على مقارنة تقارير الأداء التشغيلي لمختلف المؤسسات لأنه يستبعد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحداث والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة؛
- 5- بيان التدفقات النقدية المتعلقة بالنشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية؛
- 6- التعرف على النقدية والنقدية المعادلة المقيدة والمتاحة للاستخدام في المؤسسة؛
- 7- التعرف على سياسات المؤسسة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة واستبدالها، وكذلك سياسات المؤسسة النقدية المختلفة فيما يتعلق بأسهم الخزينة والقروض كمانحة وكمقترضة؛
- 8- قياس مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي؛
- 9- تفسير التباين بين صافي الدخل والتدفق النقدي المتولد عن الأنشطة المختلفة؛
- 10- قياس آثار التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية على ربحية المؤسسة ومركزها المالي.

ثانيا: استخدامات جدول تدفقات الخزينة

يمكن استخدام جدول تدفقات الخزينة والانتفاع منه من قبل كل من الجهات الداخلية للمؤسسة والجهات الخارجية ويمكن بيان كيفية الانتفاع فيما يلي¹:

- 1- استخدامات الإدارة: يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات مهمة عن القرارات المهمة للإدارة المتخذة سابقا مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط، كما أن هذا الجدول يظهر ما إذا كانت التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كافية لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الأجل، فإذا ما أظهر الجدول عجزا في الخزينة فإن الإدارة تستخدمه لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز وباستخدام جدول تدفقات الخزينة تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض حصص الأرباح والاحتفاظ بالنقدية.

1- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص145-146.

2- استخدامات المستثمرين والدائنين: يساعد جدول تدفقات الخزينة المستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد ما يلي:

- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية إيجابية صافية؛
- قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية؛
- قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين؛
- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي؛
- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلمات النقدية والمدفوعات النقدية المرافقة؛
- أثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة (والتي يكشف عنها عادة بقائمة مستقلة).

المبحث الثاني: إعداد جدول تدفقات الخزينة

في هذا المبحث سنتناول كيفية تبويب عناصر جدول تدفقات الخزينة وبنوده حسب الأنشطة الرئيسية الثلاث للمؤسسة (التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية)، بالإضافة إلى طرق إعدادها والمتمثلة أساساً في الطريقتين المباشرة وغير المباشرة، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة ويكمن الاختلاف فقط في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

المطلب الأول: تبويب جدول تدفقات الخزينة

إن جدول تدفقات الخزينة يقوم بتبويب المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية حسب مصادرها من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

أولاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

يتم عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كما يلي:

1- تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: الأنشطة التشغيلية هي الأنشطة الرئيسية لتوليد الإيراد في المؤسسة والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية¹، وتكون التدفقات النقدية المتولدة من النشاطات التشغيلية عبارة عن تدفقات نقدية داخلية أو خارجة تنشأ من العمليات التشغيلية للمؤسسة، وتسمى أحياناً تلك التدفقات النقدية الداخلية والخارجة بالتدفقات النقدية التشغيلية².

2- أنواع التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تنقسم إلى ما يلي³:

1- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص277.

2- نضال محمود الرمحي، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2013، ص345.

3- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة والتحليل المالي في الفنادق، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص426.

أ- **التدفقات النقدية الداخلة:** وتشمل ما يلي:

❖ المتحصلات من العملاء عن مبيعات السلع والخدمات؛

❖ الفوائد والتوزيعات المستلمة؛

❖ متحصلات أخرى عن عمليات منها على سبيل المثال، المتحصلات الناتجة عن تسويات الدعاوى القضائية.

ب- **التدفقات النقدية الخارجة:** وتشمل ما يلي:

❖ المدفوعات إلى الموردين عن بضائع وخدمات بما فيها المدفوعات للعاملين؛

❖ مدفوعات الفوائد؛

❖ مدفوعات ضرائب الدخل؛

❖ نفقات أخرى متعلقة بالعمليات التشغيلية منها على سبيل المثال، مدفوعات عن تسويات الدعاوى القضائية.

3- تفسير التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: وتكون كما يلي:

أ- يفيد قياس التدفقات النقدية من التشغيل في التعرف على مدى قدرة المؤسسة على توفير تدفقات نقدية ذاتيا وإمكانية إعادة تدويرها على الأنشطة أو استخدامها في التوسع في الأصول الرأسمالية أو سداد توزيعات الأرباح على المساهمين أو سداد القروض.

ب- كما تستخدم التدفقات النقدية من التشغيل كمؤشر على صدق الربحية فصافي التدفق النقدي السالب من التشغيل يشير بداية إلى أن عمليات التشغيل مستخدمة للنقدية و ليست منتجة للنقدية كما هو متوقع في الظروف العادية و تؤدي التدفقات النقدية السالبة من التشغيل و المصاحبة لوجود صافي الربح إلى الحكم على أن هذا الربح من نوعية رديئة، و أنه من المحتمل أن تكون المؤسسة قد استخدمت المرونة المتاحة لها في الاختيار بين الطرق و السياسات المحاسبية أو تغيير الطرق المستخدمة للوصول إلى رقم صافي الربح بغرض إظهار نتائج أعمال المؤسسة في صورة أقوى من الحقيقة، و يضاف إلى ذلك من ناحية أخرى أن التدفقات النقدية السالبة من التشغيل تشير إلى أن المؤسسة في حاجة ماسة إلى تدبير نقدية من أنشطة الاستثمار (عن طريق بيع الأصول الثابتة أو تصفية استثمارات مالية و هو ما ينعكس سلبا على احتمالات النمو المستقبلية للمؤسسة)، أو الحصول على نقدية من أنشطة التمويل مثل الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة، وهو ما يتطلب زيادة الضغط على العائد الذي يجب أن تحققه مستقبلا¹، أما التدفق النقدي الموجب

1- طارق عبد العال حماد، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص491.

من أنشطة التشغيل فهو يعتبر علامة جيدة للمؤسسة، وعلى المدى الطويل فإن أنشطة التشغيل يجب أن تكون المصدر الأساسي للنقدية¹.

ثانياً: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

يتم عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية كما يلي:

1- تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: يقصد بالأنشطة الاستثمارية بأنها "أنشطة اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل، والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية"²، وتكون التدفقات النقدية المستخدمة في النشاطات الاستثمارية عن تدفقات نقدية داخلية وخارجية تنشأ من الاكتساب والتخلي عن الأصول غير المتداولة، وعادة تسمى تلك التدفقات بالتدفقات النقدية الاستثمارية³.

2- أنواع التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: وتنقسم إلى ما يلي⁴:

أ- **التدفقات النقدية الداخلة:** وتشمل ما يلي:

- ❖ الإيرادات المتأتية من بيع الأصول الثابتة؛
- ❖ الإيرادات المتأتية من بيع الأوراق التجارية؛
- ❖ استرداد المبالغ المقرضة.

ب- **التدفقات النقدية الخارجة:** وتشمل ما يلي:

- ❖ مصاريف شراء الأصول الثابتة؛
- ❖ مصاريف شراء الأوراق التجارية؛
- ❖ المبالغ المقرضة للغير.

3- تفسير التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: تستخدم التدفقات النقدية من الاستثمار كمؤشر لاحتمالات النمو و الانكماش مستقبلاً، فصافي التدفق النقدي السالب من أنشطة الاستثمار يشير إلى احتمالات نمو مستقبلية و احتمالات الزيادة في الأرباح لأنه يعبر عن الزيادة في الأصول الثابتة (زيادة الطاقة الإنتاجية، أو زيادة مخزون منافع مستقبلية) و/أو زيادة الاستثمارات المالية وما تحمله من احتمالات الحصول على فوائد وأرباح في المستقبل، و على العكس من ذلك فإن صافي التدفق النقدي الموجب من

1- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والإفصاح، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص250.

2- أمين السيد أحمد لطفى، التحليل المالي: لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البوصة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص284.

3- نضال محمود الرمحي، مرجع سبق ذكره، ص346.

4- مؤيد عبد الرحمان النوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006،

الأنشطة الاستثمارية يشير إلى أن المؤسسة تلجأ إلى تسهيل أصولها الثابتة و استثماراتها المالية و ما يحمله ذلك من احتمالات الانكماش و تخفيض الطاقة الإنتاجية و/أو تخفيض العائد من استثماراتها المالية و هو ما يمثل احتمالات انخفاض صافي الدخل في المستقبل¹.

ثالثاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

يتم عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية كما يلي:

1- تعريف التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: الأنشطة التمويلية هي "التدفقات النقدية الناتجة عن النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على مواد تمويل الأصول، سواء من القروض أو إصدار الأسهم"²، وتكون التدفقات النقدية المستخدمة من النشاطات المالية عبارة عن تدفقات نقدية داخلية وخارجة مرتبطة بتوليد وإعادة دفع رأس المال وغالبا تسمى تلك التدفقات بالتدفقات النقدية المالية³.

2- أنواع التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: تنقسم إلى ما يلي⁴:

أ- التدفقات النقدية الداخلة: وتشمل ما يلي:

❖ المحصل من اصدار أسهم رأس المال العامل؛

❖ المحصل من إصدار سندات (أدوات دين)؛

❖ المتحصل من قروض من البنوك.

ب- التدفقات النقدية الخارجة: وتشمل ما يلي:

❖ مدفوعات توزيعات الأرباح للمساهمين؛

❖ سداد جزء من أدوات الدين الرئيسي شاملا التزامات الإيجار؛

❖ سداد القروض للبنوك والغير .

3- تفسير التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: تستخدم التدفقات النقدية من أنشطة التمويل كمؤشر لمدى توفر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض ومدى قيام المؤسسة بإجراء توزيعات على المساهمين⁵.

1- طارق عبد العال حماد، مبادئ المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص494.

2- كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 156.

3- نضال محمود الرمحي، مرجع سبق ذكره، ص346.

4- طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 100.

5- طارق عبد العال حماد، مبادئ المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص502.

المطلب الثاني: متطلبات، خطوات واعتبارات جدول تدفقات الخزينة

يتم عرض جدول تدفقات الخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية، حيث تستخدم طريقتان لعرض جدول تدفقات الخزينة هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة وذلك استناداً إلى مجموعة من المعلومات والخطوات.

أولاً: متطلبات وخطوات إعداد جدول تدفقات الخزينة

يتطلب إعداد جدول تدفقات الخزينة مجموعة من المعلومات واتباع مجموعة من الخطوات ويكون ذلك كما يلي:

1- متطلبات إعداد جدول تدفقات الخزينة: على العكس من القوائم المالية الأساسية التقليدية، لا يعد جدول تدفقات الخزينة من ميزان المراجعة بعد التسويات ولكنه يستمد بياناته من ثلاث مصادر وهي¹:

أ- **الميزانية العمومية المقارنة:** وهي توفر معلومات عن التغييرات التي تطرأ على عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية من بداية الفترة إلى نهايتها.

ب- **جدول حسابات النتائج للسنة الجارية:** وهو يساعد على تحديد التدفقات النقدية المستخدمة من أنشطة العمليات الجارية وتلك المتولدة منها خلال الفترة المحاسبية.

ج- **بيانات إضافية:** ويتم الحصول عليها من دفتر الأستاذ العام للحصول على مزيد من البيانات الإضافية التي تساعد في تحديد التدفقات النقدية.

2- خطوات إعداد جدول تدفقات الخزينة: إن إعداد جدول تدفقات الخزينة من المصادر الثلاث السابقة يتم وفق ثلاث خطوات متتالية²:

أ- **الخطوة الأولى:** تحديد التغير في النقدية كفرق بين رصيد النقدية في أول الفترة وآخرها، وهذا إجراء بسيط يستنتج مباشرة من أرصدة النقدية في الميزانيتين.

ب- **الخطوة الثانية:** تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وهذا إجراء معقد يتطلب تحليل جدول حسابات النتائج للسنة وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضاً مقارنة الميزانيتين وكذلك يتطلب بيانات من عمليات منتقاة، وفي هذه الخطوة يمكن تطبيق الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة، كما يمكن الاستفادة من الطريقتين وإعداد الطريقة الشاملة.

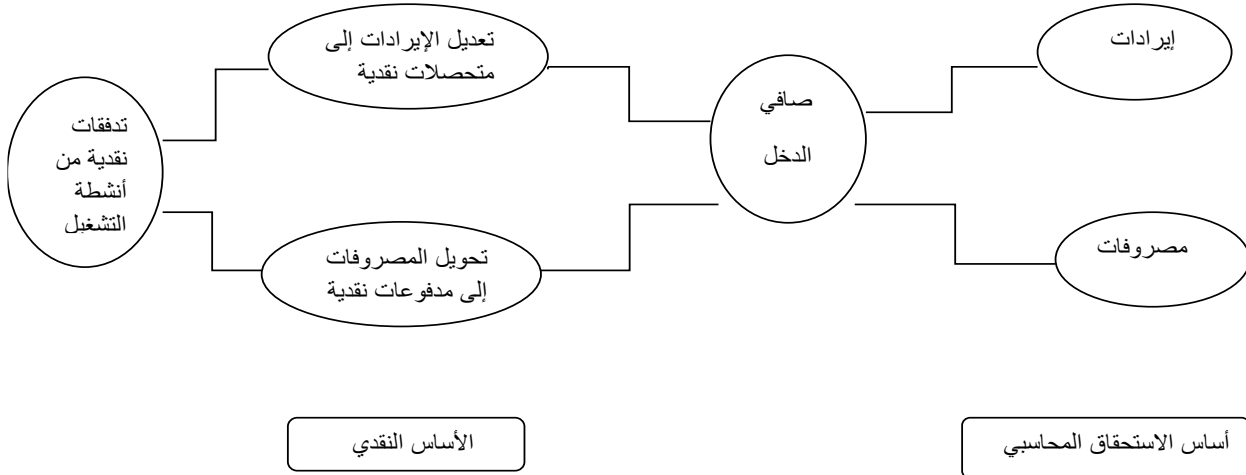
ج- **الخطوة الثالثة:** تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية، حيث يجب تحليل

1- عبد الفتاح حنفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 247-248.

2- رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص ص 135-136.

بقية التغيرات الأخرى في حسابات الميزانية لمعرفة أثرها على النقدية.

الشكل رقم (2-1): كيفية التحول من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي



المصدر: طارق عبد العال حماد، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 471.

ثانياً: الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد جدول تدفقات الخزينة

من بين الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد جدول تدفقات الخزينة ما يلي¹:

أ- تصنيف التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية كتشغيلية أو استثمارية أو تمويلية حسب واقعها ويجب الإفصاح عنها بشكل منفرد؛

ب- يجب ترجمة التدفقات النقدية المتعلقة بالشركة التابعة الأجنبية بأسعار الصرف السائد عند نشوء عملية التدفق النقدي؛

ج- فيما يتعلق بالتدفقات النقدية للشركات الزميلة والعقود المشتركة عند استخدام أسلوب الملكية، فإن جدول تدفقات الخزينة يجب أن يتضمن فقط التدفقات النقدية بين المستثمر والجهة المستثمر فيها باستخدام أسلوب التوحيد النسبي، ويجب أن يتضمن جدول تدفقات الخزينة حصة المتعاقد في التدفقات النقدية للجهة المستثمر فيها؛

د- بالنسبة للتدفقات النقدية الإجمالية المتعلقة باقتناء المنشآت التابعة والتخلص منها ووحدات الأعمال الأخرى يجب عرضها بشكل منفصل وتصنيفها كنشاطات استثمارية، مع إفصاحات إضافية تتعلق بإجمالي قيمة الشراء أو قيمة البيع، وكذلك إجمالي التدفقات النقدية المستلمة أو المدفوعة بعد استبعاد النقدية والنقدية

1- خالد جمال الجمارات، مرجع سبق ذكره، ص ص 140-142.

المعادلة التي تعتبر جزء من عمليات الاقتناء أو التخلص؛

هـ- يجب استثناء العمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخداماً للنقدية من قائمة التدفقات النقدية ولكن يجب الإفصاح عنها بشكل منفرد في مكان آخر في القوائم المالية؛
و- بالنسبة للنقدية والنقدية المعادلة الموجودة في المؤسسات والتي لا تكون قابلة للاستخدام فيجب الإفصاح عنها مع تعليق المؤسسة على ذلك؛

ز- لا تعتبر تجزئة الأسهم وتوزيعات الأسهم كأرباح من النشاطات النقدية؛

ح- يمكن تصنيف الفوائد والتوزيعات المستلمة والمدفوعة كتدفقات نقدية تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية، ويجب مراعاة الاتساق في تصنيفها من فترة لأخرى، وأما بالنسبة للتدفقات النقدية المتعلقة بضرائب الدخل فعادة ما يتم تصنيفها كنشاطات تشغيلية إلا إذا كانت مرتبطة بنشاطات استثمارية أو تمويلية؛

ط- يتم الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق ببعض النشاطات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية نظراً لأهميتها في فهم المركز النقدي؛

ي- أما فيما يتعلق بالمشتقات كالعقود المستقبلية والعقود الآجلة فيتم تصنيفها كنشاطات استثمارية، إما إذا كانت مقتناة للمتاجرة فيتم تصنيفها كأنشطة تشغيلية وإذا كانت لأغراض التمويل فيتم تصنيفها كنشاطات تمويلية؛

ك- يتم الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية بشكل منفصل، وذلك حتى تكتمل الصورة لدى قارئ قائمة التدفقات النقدية عن كافة النشاطات النقدية في المؤسسة.

المطلب الثالث: طرق إعداد جدول تدفقات الخزينة

سنتناول في هذا المطلب عرض جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقتين المباشرة والطريقة غير المباشرة بالإضافة إلى توضيح أوجه الاختلاف بينها.

أولاً: الطريقة المباشرة

يتم تحديد صافي التدفق النقدي بموجب هذه الطريقة أولاً بطرح المشتريات النقدية من المبيعات النقدية للوصول إلى صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل، بعدها يضاف صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار وصافي التدفق النقدي من عمليات التمويل للوصول إلى صافي التدفق النقدي خلال السنة، ثم يضاف إلى رصيد النقدية في بداية السنة¹.

1- اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

الجدول رقم (2-2): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
			المقبوضات من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			المدفوعات عن اقتناء تشييبات عينية أو معنوية المقبوضات عن عمليات التنازل عن تشييبات عينية أو معنوية المدفوعات عن اقتناء تشييبات مالية المقبوضات عن عمليات التنازل عن تشييبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل المقبوضات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التدفقات التي تم القيام بها المقبوضات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، من القرار المؤرخ بـ 25 مارس 2009، ص 35.

وفيما يلي سنقدم شرحاً لكيفية إعداد جدول تدفقات الخزينة من خلال الطريقة المباشرة عن طريق توضيح كيفية حساب البنود الموجودة في هذا الجدول.

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: بموجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي (المقبوضات) وتحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الخارجة من النشاط التشغيلي (المدفوعات) وبشكل منفصل كل على حدة، ثم تحديد الفرق بينهما وهو يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

أ- المقبوضات النقدية للأنشطة التشغيلية: تتمثل المقبوضات النقدية للأنشطة التشغيلية في المقبوضات من العملاء، متحصلات الفوائد والتوزيعات الناتجة عن الاستثمارات والمتحصلات الأخرى الناتجة من التشغيل.

❖ المقبوضات من الزبائن: وتحسب بالعلاقة التالية¹:

المقبوضات من الزبائن = حساب (70) المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة - ماعدا حساب (709) التخفيضات التجارية الممنوحة ± التغير في رصيد حساب (411) الزبائن والحسابات الملحقة وذلك من خلال الفرق بين رصيد آخر المدة ورصيد أول المدة.

ويمكن صياغتها على النحو التالي:

المقبوضات من الزبائن = صافي المبيعات ± التغير في المدينين وأوراق القبض.
حيث أن:

✓ صافي المبيعات = رقم الأعمال (70) - التخفيضات التجارية (709)

✓ التغير في المدينين وأوراق القبض = رصيد المدينين وأوراق القبض في نهاية المدة - رصيد المدينين وأوراق القبض في بداية المدة.

✓ إذا كان الرصيد موجب يطرح؛

✓ إذا كان الرصيد سالب يضاف.

ملاحظة: يجب أن يستثنى تأثير قيود الديون المشكوك فيها على حساب الذمم المدينة².

ب- المدفوعات النقدية للأنشطة التشغيلية: وتتمثل المدفوعات النقدية للأنشطة التشغيلية في المدفوعات النقدية للموردين والمستخدمين، الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة، الضرائب على النتائج المدفوعة بالإضافة إلى تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

1- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص137.

2- مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص278.

❖ المدفوعات النقدية للموردين والمستخدمين: وتضم ما يلي¹:

المدفوعات النقدية للموردين والمستخدمين = حساب (60) المشتريات المستهلكة ما عدا حساب (609) التخفيضات التجارية المتحصل عليها من المشتريات، حساب (61) الخدمات الخارجية، حساب (62) الخدمات الخارجية الأخرى، حساب (63) أعباء المستخدمين، ويستثنى منها (-): التغير في رصيد حساب (401) المورد والمخزونات والخدمات، التغير في رصيد حساب (467) الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة، التغير في حساب (42) المستخدمون والحسابات الملحقة، التغير في حساب (43) الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة.

✓ المدفوعات النقدية للموردين: وتحدد من خلال المعادلة التالية²:

المدفوعات النقدية للموردين = صافي المشتريات ± التغير في رصيد الدائنين.

حيث أن:

● صافي المشتريات = المشتريات المستهلكة - التخفيضات التجارية المتحصل عليها من المشتريات.

● التغير في رصيد الدائنين = رصيد الدائنين في نهاية المدة - رصيد الدائنين في بداية المدة.

● إذا كان الرصيد موجب يطرح؛

● إذا كان الرصيد سالب يضاف.

أما في حالة عدم توفر بيان بقيمة المشتريات في جدول حسابات النتائج وذلك في حالة إتباع طريقة الجرد المستمر للمخزون فيتم التعريف عنها في المعادلة أعلاه بدلالة تكلفة البضاعة المباعة لتصبح على النحو التالي:

✓ المدفوعات النقدية للموردين = تكلفة البضاعة المباعة ± التغير في رصيد المخزونات ± التغير في رصيد الدائنين.

حيث أن:

● التغير في المخزونات = رصيد المخزون في نهاية المدة - رصيد المخزون في بداية المدة.

● إذا كان الرصيد موجب يضاف؛

● إذا كان الرصيد سالب يطرح.

✓ المدفوعات النقدية للمستخدمين: وتحدد من خلال المعادلة التالية:

1- شعيب شنوف؛ التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، مرجع سبق ذكره، ص 173-174.

2- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية: مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، مرجع سبق ذكره، ص 359.

المدفوعات النقدية للمستخدمين = أعباء المستخدمين \pm التغير في رصيد المستخدمين والحسابات الملحقة \pm التغير في رصيد الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة.

● التغير في رصيد المستخدمين والحسابات الملحقة = رصيد المستخدمين والحسابات الملحقة في نهاية المدة - رصيد المستخدمين والحسابات الملحقة في بداية المدة.

● التغير في رصيد الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة = رصيد الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة في نهاية المدة - رصيد الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة في بداية المدة.

حيث أنه:

● إذا كان الرصيد موجب يطرح؛

● إذا كان الرصيد سالب يضاف.

❖ الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة: وتضم حساب (66) الأعباء المالية¹، وتحدد من خلال المعادلة التالية²:

مصرفات الفوائد المدفوعة خلال المدة = مصرفات الفوائد خلال المدة \pm التغير في رصيد الفوائد المستحقة \pm التغير في رصيد الفوائد المدفوعة مقدما.

✓ التغير في رصيد الفوائد المستحقة = رصيد الفوائد المستحقة بداية المدة - رصيد الفوائد المستحقة نهاية المدة.

✓ التغير في رصيد الفوائد المدفوعة مقدما = رصيد الفوائد المدفوعة مقدما نهاية المدة - رصيد الفوائد المدفوعة مقدما بداية المدة.

✓ إذا كان الرصيد موجب يطرح؛

✓ إذا كان الرصيد سالب يضاف.

❖ الضرائب على النتائج المدفوعة: تحسب كما يلي³:

مصرفات الضريبة المدفوعة خلال المدة = مصرفات الضريبة خلال المدة \pm التغير في رصيد الضريبة المستحقة \pm التغير في رصيد الضريبة المدفوعة مقدما.

✓ التغير في رصيد الضريبة المستحقة = رصيد الضريبة المستحقة بداية المدة - رصيد الضريبة المستحقة نهاية المدة.

1- شعيب شنوف؛ التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، مرجع سبق ذكره، ص174.

2- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص136.

3- نفس المرجع، ص136.

✓ **التغير في رصيد الضريبة المدفوعة مقدما = رصيد الضريبة المدفوعة مقدما نهاية المدة - رصيد الضريبة المدفوعة مقدما بداية المدة.**

❖ **تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية:** وتمثل الفرق بين حساب (77) الإيرادات غير العادية وحساب (67) الأعباء غير العادية¹.

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية تشمل بيع وشراء الموجودات طويلة الأجل، ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية²، والتي تشمل ما يلي:

- المدفوعات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية؛
- المقبوضات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية؛
- المدفوعات من اقتناء تثبيبات مالية؛
- المقبوضات من عمليات التنازل عن تثبيبات مالية؛
- الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية؛
- الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية على النحو التالي:

أ- **المقبوضات النقدية للأنشطة الاستثمارية:** وتشمل المقبوضات من عمليات التنازل عن التثبيبات العينية أو المعنوية، المقبوضات من عمليات التنازل عن التثبيبات المالية والحصص والأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة.

❖ **المقبوضات من عمليات التنازل عن التثبيبات العينية أو المعنوية:** وهي عبارة عن المتحصلات النقدية

الناجمة عن التنازل عن التثبيبات المعنوية والعينية ويمكن استنتاجها من العلاقة التالية:

المقبوضات من عمليات التنازل عن التثبيبات العينية أو المعنوية = التثبيبات العينية والمعنوية أول المدة + مشتريات التثبيبات العينية أو المعنوية خلال المدة + الأرباح الناتجة عن التثبيبات العينية أو المعنوية خلال المدة - الخسائر الناتجة عن التنازل عن التثبيبات العينية أو المعنوية خلال المدة - التثبيبات العينية أو المعنوية آخر المدة.

❖ **المقبوضات من عمليات التنازل عن التثبيبات المالية:** وهي عبارة عن المقبوضات النقدية الناتجة من

1- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، مرجع سبق ذكره، ص174.

2- فيصل محمود الشواربة، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص282.

التنازل عن الأصول الثابتة المالية، ويمكن حسابها انطلاقاً من العلاقة الآتية¹:

المقبوضات من التنازل عن التثبيتات المالية = التثبيتات المالية بداية المدة + مشتريات التثبيتات المالية خلال المدة + الأرباح الناتجة عن التنازل عن التثبيتات المالية خلال المدة - الخسائر الناتجة عن التنازل عن التثبيتات المالية خلال المدة - التثبيتات المالية نهاية المدة.

❖ الفوائد التي تم تحصيلها من التوظيفات المالية: الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال وتتمثل في حساب (76) الإيرادات المالية².

❖ الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

ب- المدفوعات النقدية للأنشطة الاستثمارية: المدفوعات النقدية من الأنشطة الاستثمارية تتمثل في المدفوعات من اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية، والمدفوعات من اقتناء تثبيبات مالية ويمكن حسابها من خلال العلاقات التالية:

❖ المدفوعات من اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية: ويتم حسابها من خلال العلاقة التالية:

المدفوعات من اقتناء التثبيتات العينية أو المعنوية = التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة العينية أو المعنوية³.

✓ التغير في التثبيتات المادية والمعنوية = قيمة التثبيتات المادية أو المعنوية في نهاية المدة - قيمة التثبيتات المادية أو المعنوية في بداية المدة.

❖ المدفوعات من اقتناء تثبيبات مالية: ويتم حسابها كما يلي:

المدفوعات من اقتناء التثبيتات المالية = التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المالية⁴.

✓ التغير في التثبيتات المالية = قيمة التثبيتات المالية في نهاية المدة - قيمة التثبيتات المالية في بداية المدة.

3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: تؤثر أنشطة التمويل على حساب القروض وحقوق الملكية، مثل السندات والقروض التي تحصل عليها المؤسسة والأسهم العادية والاحتياطات والأرباح المحتجزة⁵، ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية باستخدام المعادلات التالية:

1- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص138.

2- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، مرجع سبق ذكره، ص175.

3- نفس المرجع، ص175.

4- نفس المرجع، ص175.

5- طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف، الدار الجامعية، مصر، 2012، ص173.

أ- **المقبوضات النقدية للأنشطة التمويلية:** المقبوضات النقدية من الأنشطة التمويلية تتمثل في المقبوضات النقدية المتأتية من خلال إصدار أسهم بالإضافة إلى المقبوضات المتأتية من القروض.

❖ **المقبوضات النقدية من إصدار الأسهم:** تتمثل المقبوضات النقدية من إصدار أسهم في حساب (101) رأس المال بالإضافة إلى التغير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس المال المؤسسة، ونلخصها في المعادلة التالية:

النقد المتحصل عليه من زيادة رأس المال = الزيادة في قيمة رأس المال + الزيادة في علاوات الإصدار.

❖ **المقبوضات المتأتية من القروض:** المقبوضات المتأتية من القروض وتتمثل في التغير في حساب (16) القروض والديون المماثلة¹.

ويمكن تلخيصها في المعادلة التالية²:

المبالغ المقبوضة من القروض طويلة الأجل = القروض طويلة الأجل في نهاية المدة + القروض المسددة خلال المدة - القروض طويلة الأجل في بداية المدة.

ب- **المدفوعات النقدية للأنشطة التمويلية:** وتتمثل المدفوعات النقدية من الأنشطة التمويلية في الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها بالإضافة إلى تسديد القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

❖ **المدفوعات من الحصص والتوزيعات:** تتمثل الحصص والتوزيعات التي تم القيام بها في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة غير مسجلة في الاحتياطات³، ويمكن التعبير عنها من خلال المعادلة التالية:

الأرباح الموزعة = النتيجة الصافية ± التغير في الاحتياطات.

✓ إذا كان التغير موجب يطرح؛

✓ إذا كان التغير سالب يضاف.

❖ **المدفوعات النقدية من تسديد القروض:** وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية⁴، ونلخصها في المعادلة التالية:

المدفوعات النقدية من تسديد القروض = قيمة القروض في بداية المدة + القروض التي تم الحصول عليها خلال المدة - قيمة القروض في نهاية المدة⁵.

1- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، مرجع سبق ذكره، ص 175.

2- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 139.

3- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، مرجع سبق ذكره، ص 175.

4- نفس المرجع، ص 175.

5- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 139.

4- **مزايا الطريقة المباشرة:** تتمتع الطريقة المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة بمجموعة من المزايا أهمها¹:

أ- الإفصاح عن مصادر المتحصلات النقدية من الأنشطة التشغيلية ومجالات استخدام النقدية لفترات سابقة، مما يساعد في تقدير توقع التدفقات النقدية المستقبلية؛

ب- انسجام هذه الطريقة مع الهدف الرئيسي لقوائم التدفقات النقدية، حيث توفر معلومات ملائمة عن المقبوضات والمدفوعات التشغيلية؛

ج- تعتبر المعلومات التي توفرها الأرقام التفصيلية عن التدفق النقدي التشغيلي أكثر فائدة بالمقارنة مع الرقم الإجمالي للتدفق النقدي التشغيلي مما يساعد في تقييم قدرة المؤسسة على توفير سيولة كافية لسداد التزاماتها، إمكانية إعادة الاستثمار في عملياتها، وما هي التوزيعات النقدية المحتملة للمساهمين؛

د- تتميز المبالغ المحسوبة على أساس هذه الطريقة بموضوعية الاستخراج مما يمكن من التأكد من صحتها وسلامتها بكل سهولة ودون تحيز أو اجتهاد شخصي؛

هـ- توفر معلومات عن مقادير التدفق النقدي خلال الفترة والتي لا يمكن الحصول عليها باستخدام الطريقة غير المباشرة؛

و- تعتبر المعلومات المفصلة عن التدفق النقدي التشغيلي مفيدة للمحلل المالي في اشتقاق نسب ومؤشرات مالية أكثر وفرة وملائمة عن النشاط التشغيلي من تلك التي توفرها الطريقة غير المباشرة؛

ثانياً: الطريقة غير المباشرة

تقوم هذه الطريقة على تحويل صافي الربح إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، ويعود السبب إلى تعديل صافي الدخل إلى استخدام المؤسسات أساس الاستحقاق في المحاسبة، والذي يتطلب تسجيل إيرادات عند اكتسابها وتسجيل مصروفات عند تحملها، وقد تتضمن الإيرادات المكتسبة مبيعات آجلة لم تحصل نقداً، كما أن المصروفات التي تتحملها المؤسسة قد تتضمن مصروفات لم تسدد بعد، وعلى ذلك فإنه في ظل أساس الاستحقاق في المحاسبة فإن صافي الدخل لن يشير إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية².

1- محمد يوسف الهباش، مرجع سبق ذكره، ص32.

2- اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص90.

الجدول رقم (2-3): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي

السنة المالية N	السنة المالية N-1	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
			صافي نتيجة السنة المالية تصححات من أجل: -الإهلاكات والمؤونات -تغير المخزونات -تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين والديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مدفوعات عن اقتناء تسيّيات مقبوضات التنازل عن تسيّيات تأثير تغيرات محيط الإدماج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، من القرار المؤرخ بـ 25 مارس 2009، ص 36. وفيما يلي سنقدم شرحاً لكيفية إعداد جدول تدفقات الخزينة من خلال الطريقة غير المباشرة للأنشطة التشغيلية:

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: يتم بموجب هذه الطريقة تعديل رقم صافي الربح أو الخسارة بأثر العمليات غير النقدية وأية بنود مؤجلة أو مستحقة متصلة بمقبوضات أو مدفوعات سابقة أو مستقبلية

وكذلك بنود جدول حسابات النتائج أو النفقات المرتبطة بتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية¹، أي أن الطريقة غير المباشرة تنطوي على إجراء تعديلات أو تسويات على النتيجة الصافية بالنسبة للبنود التي أثرت على النتيجة الصافية ولكنها لم تؤثر على النقدية، وتضم هذه البنود²:

- التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين والدائنين من العمليات التشغيلية؛
- البنود غير النقدية كإهلاك الموجودات الثابتة، المخصصات، الضرائب المؤجلة، مكاسب وخسائر تحويل العملة غير المحققة، والأرباح غير الموزعة من شركات زميلة أو حقوق أقلية؛
- باقي البنود التي تعتبر آثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

ويمكن أن يظهر القسم المتعلق بالأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية وفقاً لهذه الطريقة على النحو التالي:

صافي الربح + المصاريف غير النقدية (مثلاً الإهلاك) = النقد من العمليات.

ومنه فإن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تكون كما يلي:

❖ **صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = النقد من العمليات ± التغير في المدينين، البضاعة، المدفوعات مقدما، الدائنين والمصاريف المستحقة + ضريبة الدخل المدفوعة.**

أما تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متماثل بين الطريقتين ولا يوجد اختلاف بينهما.

2- مزايا الطريقة غير المباشرة: تتمتع هذه الطريقة بمجموعة من المميزات³:

- أ- تركز على الفروق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، لذا فهي توفر علاقة جيدة ومفيدة بين جدول تدفقات الخزينة وجدول حسابات النتائج والميزانية العامة؛
- ب- تعتبر هذه الطريقة أقل تكلفة من الطريقة المباشرة لكنها مألوفة عند الكثير من المحاسبين الذين كانوا يتعاملون مع قائمة التغيرات في المركز المالي وفقاً لمفهوم رأس المال العامل؛
- ج- تكسب هذه الطريقة مستخدمي القوائم المالية القدرة على تحويل وتعديل القوائم لعدة فترات محاسبية بحيث تتوافر لديهم معلومات عن التدفقات النقدية لعدة فترات متتالية تكفي لإجراء تنبؤ على أساس سليم؛

1- المعيار المحاسبي الدولي السابع، المادة رقم 08، منشور على:

14 مارس، 2017، الساعة 10:30 http://ias-ifr.blogspot.com/2011/04/blog-post_4971.html

2- محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2012، ص58.

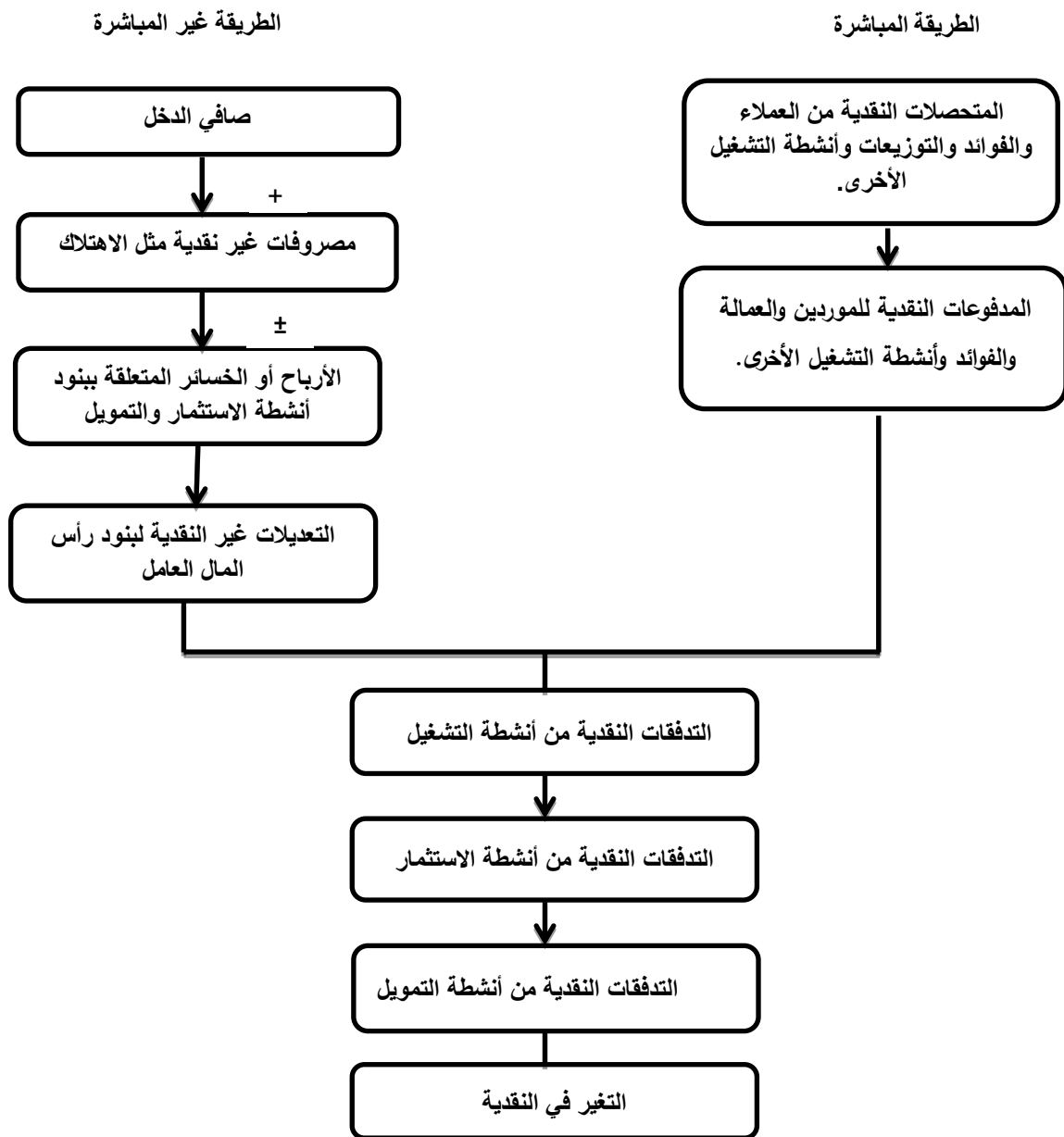
3- محمد يوسف الهباش، مرجع سبق ذكره، ص33.

د- تقدم هذه الطريقة معلومات تساعد مستخدم القوائم المالية في معرفة كيفية الانتقال من الأرقام المحاسبية وفق أساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلية وخارجية.

ثالثاً: الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة

إن الاختلاف بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة يقتصر فقط على كيفية حساب التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، إلا أن النتيجة واحدة في ظل الطريقتين، بينما لا يوجد أي اختلاف بين الطريقتين لقياس التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

الشكل رقم (2-3): الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة



المصدر: طارق عبد العال حماد، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 472.

المبحث الثالث: جدول تدفقات الخزينة كأداة لتحليل حالة الخزينة الصافية

تظهر أهمية جدول تدفقات الخزينة من خلال المعلومات المهمة التي يمكن أن يكشف عنها والتي لا تظهر في الميزانية وجدول حسابات النتائج، لذلك يعتبر صلة الوصل بين هاتين القائمتين، ويمكن الاستفادة من هذه المعلومات في اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تعتبر أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي.

المطلب الأول: تحليل مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة

يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي، وتحقيق المؤسسة لصافي دخل مرتفع لا يعني أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس، وإن تحقيق رقم مرتفع لصافي التدفق النقدي التشغيلي يعني ارتفاع نوعية أو جودة أرباح المؤسسة، وإن من بين النسب التي يمكن اشتقاقها لتقييم جودة أرباح المؤسسة ما يلي:

أولاً: نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

ويتم حسابها بالعلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إحتياجات النقدية الأساسية}}$$

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية؛

- مدفوعات أعباء الديون؛

- الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية؛

- سداد الديون المستحقة خلال العام.

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها النقدية الأساسية من خلال التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.

فكلما كان مؤشر هذه النسبة كبير كلما دل ذلك على قدرة وكفاءة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية لمقابلة احتياجاتها النقدية الأساسية، أما انخفاض هذه النسبة يدل على أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية كافة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، وأن تدفقاتها النقدية الخارجة أكبر من التدفقات النقدية الداخلة وأنها غير كافية للمساهمة في تغطية جزء من الأنشطة المتعلقة بالإنفاق

1- محمود داود عثمان، إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2007، ص191.

الرأسمالي، أي أنه يزيد من اعتماد المؤسسة على الدائنين والملاك في طلب التمويل الإضافي لتنفيذ برامج التوسع في الأصول الثابتة.

ثانياً: نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي المبيعات

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توليد صافي تدفقات نقدية تشغيلية من صافي المبيعات المحققة، وتعتبر هذه الأخيرة مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة. ويتم حسابها بالعلاقة التالية¹:

$$\frac{\text{صافي تدفقات نشاط التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}} =$$

والحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يبين كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها، فإذا كانت هذه النسبة تساوي "x" فهذا معناه أن زيادة صافي المبيعات بدينار واحد سيؤدي إلى زيادة صافي التدفقات النقدية التشغيلية بما قيمته x دينار، أما المؤشر المنخفض لهذه النسبة فهو يبين ضعف السياسة الائتمانية للمؤسسة في تحصيل النقدية وعدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من صافي مبيعاتها.

ثالثاً: نسبة صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى صافي الدخل

ويتم حساب هذه النسبة من خلال صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الربح كما يلي²:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل}} = \text{مؤشر النقدية التشغيلية}$$

تقيس هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، وهي نسبة مختلطة كما تبين النسبة أعلاه، فصافي التدفق النقدي التشغيلي يتم الحصول عليه من جدول تدفقات الخزينة بينما نحصل على صافي الدخل من جدول حسابات النتائج، والمؤشر العالي هو مؤشر إيجابي يبين النجاح الذي حققته الأرباح الصافية في توليد تدفقات نقدية تشغيلية، ويشير إلى الأداء الجيد للمؤسسة وقدرة الأرباح المحققة

1- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2006، ص 218.

2- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 164.

على توليد التدفق النقدي التشغيلي¹، أي أنه إذا كانت هذه النسبة تساوي "X" فهذا معناه أن زيادة صافي الدخل بدينار واحد سيؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية التشغيلية بما قيمته "X" دينار والعكس صحيح.

رابعاً: مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

ويحدد بالعلاقة التالية²:

$$\text{مؤشر العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تقيس هذه النسبة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل فإذا كانت هذه النسبة تساوي "X" فهذا معناه أن زيادة مجموع الأصول بدينار واحد سيؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية التشغيلية بما قيمته "X" دينار، وتشبه هذه النسبة معدل العائد على الموجودات باستثناء استخدام التدفقات النقدية بدلا من رقم صافي الربح، أما إذا انخفضت هذه النسبة دل ذلك على عدم كفاءة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

المطلب الثاني: تحليل مقاييس تقييم جودة سيولة المؤسسة

ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي التشغيلي موجب تتمكن المؤسسة من إجراء التوسعات وتسييد الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فتتجه نحو البحث عن مصادر لتمويل العجز³، ومن أهم النسب المفيدة في تقييم سيولة المؤسسة ما يلي:

أولاً: نسبة تغطية النقدية

ويتم حسابها بالعلاقة التالية⁴:

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية}}$$

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها من صافي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية من خلال صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فكلما كانت هذه

1 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 217-218.

2- عبد الناصر شحدة السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

3- محمود داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 191.

4- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 165.

النسبة مرتفعة كلما كان وضع المؤسسة مريح فيما يخص قدرتها على تغطية التدفقات النقدية الخارجة لعمليات الاستثمار والتمويل.

فالتدفقات النقدية الخارجة والتي تعتبر ضرورية للأنشطة التمويلية والاستثمارية تتمثل فيما يلي¹:

- الديون والقروض مستحقة الدفع؛
- الدفعات الإيجارية لعقود الإيجار الرأسمالية؛
- المبالغ المدفوعة في شراء الموجودات الثابتة؛
- توزيعات الأرباح.

ثانياً: نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون

وتحسب بالعلاقة التالية²:

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون} = \frac{\text{فوائد الديون}}{\text{التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}$$

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توفير التدفق النقدي اللازم من الأنشطة التشغيلية لدفع الفوائد المستحقة للديون، وارتفاع هذه النسبة مؤشر سيء وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون³.

ثالثاً: نسبة صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية

وتحسب بالعلاقة التالية⁴:

$$\text{صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل عن طريق صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية، حيث المؤشر العالي لهذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمؤسسة.

رابعاً: نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى إجمالي الالتزامات

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد كل التزاماتها من صافي التدفقات النقدية الناتجة عن

1- محمود داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص192.

2- مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، مرجع سبق ذكره، ص146.

3- محمود داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 192.

4- مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الرابحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص140.

الأنشطة التشغيلية وبدون الحاجة إلى تصفية الأصول المستخدمة في العمليات¹.
وتحسب بالعلاقة التالية²:

$$\frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{إجمالي الإلتزامات}} =$$

تختلف هذه النسبة عن سابقتها من حيث شمول المقام لكل الإلتزامات المستحقة على المؤسسة سواء كانت تلك الإلتزامات متداولة أو ثابتة، أما البسط فهو نفسه في النسبة السابقة وهو صافي تدفقات النشاط التشغيلي، فكلما كان الارتفاع لمؤشر هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا جيدا يبين قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها، لذا نرى أن أكثر من يلجأ إلى هذه النسبة هم المقرضون والمسؤولون في المؤسسات المالية عن منح القروض للعملاء.

خامسا: التدفقات النقدية الحرة

يبين المحاسبون أن النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية لا تؤخذ بعين الاعتبار حاجة المؤسسة للاستثمار في أصول ثابتة جديدة لغرض الحفاظ على المستوى الحالي للعمليات، كذلك فإن المؤسسات بحاجة إلى أقل تقدير للمحافظة على المستوى الحالي من توزيعات الأرباح لإرضاء المستثمرين³. وصافي النقدية الحرة تمثل النقدية القابلة للإنفاق على استثمارات جديدة، سداد الديون، شراء أسهم الخزنة، أو زيادة درجة السيولة، وهذا المقياس يوضح مستوى المرونة المالية للمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية⁴:

$$\text{صافي النقدية الحرة} = \text{صافي التدفقات من العمليات التشغيلية} - (\text{الإنفاق الرأسمالي} + \text{التوزيعات}).$$

المطلب الثالث: تحليل مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة

يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة مؤشرات مناسبة ومقارنتها بعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، ومن أهم النسب المفيدة في تقييم السياسات المالية للمؤسسة ما يلي:

أولاً: نسبة تدفقات النشاط التشغيلي إلى توزيعات الأرباح النقدية

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية كل توزيعات الأرباح من خلال صافي التدفق النقدي

1- مسعد محمود الشرفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 411.

2- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 214-215.

3- هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية: القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 501.

4- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 183-184.

التشغيلي، ويتم حسابها بالعلاقة التالية¹:

$$\frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{توزيعات الأرباح}} =$$

والمؤشر العالي لهذه النسبة يعتبر مؤشرا إيجابيا كما يمكن أن يطمئن المستثمرون والمساهمون على السياسة المتبعة من قبل إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح، ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة.

ثانيا: نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات

تقيس هذه النسبة مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية وهي تقاس بالنسبة التالية²:

$$\frac{\text{متحصلات الفوائد و التوزيعات}}{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}} = \text{نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات}$$

وتعكس هذه النسبة العوائد المحققة من القروض أو الاستثمارات في الأوراق المالية³.

ثالثا: نسبة الإنفاق الرأسمالي

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة مصادر التمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة، وتحسب بالعلاقة التالية⁴:

$$\frac{\text{الإنفاق الرأسمالي}}{\text{نسبة الإنفاق الرأسمالي}} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم و سندات و قروض طويلة الأجل}}{\text{نسبة الإنفاق الرأسمالي}}$$

إن انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون، وكذلك زيادة الاستثمارات المالية، ولذلك تعد هذه النسبة مؤشر للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة. إن استخدام النسب سابقة الذكر في تحليل قائمة التدفقات النقدية ومقارنتها بتلك الخاصة بالمؤسسات التي تعمل في نفس القطاع، إضافة إلى مقارنتها بالنتائج التي تظهرها عمليات تحليل جدول حسابات النتائج والميزانية العامة في المؤسسة سيمكن بلا شك من تقييم أداء المؤسسة بشكل أكثر موضوعية.

1- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 216-217.

2- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 167.

3- محمود داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 192.

4- اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

خلاصة

من خلال هذا الفصل قمنا بتسليط الضوء على جدول تدفقات الخزينة، الذي يعتبر من بين القوائم المالية الهامة التي تساعد مستخدميها في وضع قاعدة لتقييم قدرة المؤسسة على توليد السيولة، وتوضيح حركية النقدية المتاحة لدى المؤسسة بتجزئتها حسب الأنشطة الثلاث (التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية) وتوضيح مناطق القوة والضعف من خلالها، كما أنه ومن خلال جدول تدفقات الخزينة يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات والنسب المالية كمؤشرات السيولة والربحية، التي لها علاقة مع أهم دورة ألا وهي دورة الاستغلال والتي تعبر تدفقاتها عن أهمية الوظائف المولدة للنقدية والتي لها دور فعال في قياس قوة المركز النقدي للمؤسسة وإبراز الخلل الذي يمكن أن يصاحب رصيد الخزينة الصافي، التي تلعب دورا كبيرا في تحليل حالة الخزينة الصافية وتقييم المؤسسة الاقتصادية لإبراز مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها والتحكم في نفقاتها.

وسنحاول من خلال الفصل الموالي إسقاط ما توصلنا إليه في الجانب النظري على واقع مؤسس الخزف الصحي بالميلية وذلك من خلال الدراسة الميدانية.

الفصل الثالث: تحليل الخزينة الصافية لمؤسسة الخزف الصحي
بالميلية

تمهيد

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الخزف الصحي بالميلية

المبحث الثاني: تحليل الخزينة الصافية لمؤسسة الخزف الصحي
بالميلية انطلاقا من الميزانية الوظيفية

المبحث الثالث: تحليل الخزينة الصافية لمؤسسة الخزف الصحي
بالميلية انطلاقا من جدول تدفقات الخزينة

خلاصة

تمهيد

تحقق بعض المؤسسات أرباحاً كبيرة، لكنها لا تستطيع توليد نقدية موجبة من عملياتها كذلك قد لا يتناسب التدفق النقدي التشغيلي مع الأرباح المحققة خلال فترات كثيرة من السنة، لذلك استوجب على المؤسسات أن تقوم بإدارة وتحليل الخزينة بحرص وعناية، فقد قمنا في هذه الدراسة بالاعتماد على المعلومات الواردة في جدول تدفقات الخزينة للوقوف على حقيقة الوضعية المالية للخزينة وتحليلها وذلك بالاعتماد على مقاييس التدفقات النقدية.

وبعد ما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى الأسس النظرية للخزينة الصافية وجدول تدفقات الخزينة، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على واقع مؤسسة الخزف الصحي بالميلية ولاية جيجل من خلال دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الخزف الصحي بالميلية؛

المبحث الثاني: تحليل الخزينة الصافية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية انطلاقاً من الميزانية الوظيفية؛

المبحث الثالث: تحليل الخزينة الصافية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية انطلاقاً من جدول تدفقات الخزينة.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الخزف الصحي بالميلية

تعتبر مؤسسة الخزف الصحي بالميلية من بين أهم المؤسسات الوطنية التي استطاعت أن تحافظ على مكانتها في الاقتصاد الوطني، رغم الهزات التي تعرضت لها العديد من المؤسسات الوطنية، ذلك أنه ومنذ سنة 1998م وبعد حصول المؤسسة على استقلالية ووعي من مسيري المؤسسة بالتغيرات الحادثة في محيط المؤسسة، وكذلك للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة على المستوى الوطني وبالخصوص في مدينة الميلية، شرعت المؤسسة في تطبيق استراتيجية للجودة وهو ما نتج عنه حصول المؤسسة على شهادة الإيزو مما ساهم في زيادة مبيعات المؤسسة.

المطلب الأول: نبذة عن مؤسسة الخزف الصحي بالميلية

مرت مؤسسة الخزف الصحي بالميلية منذ نشأتها بمراحل مختلفة، كما أنها تحتل موقعا مميذا يسهل اتصالها بمختلف أسواقه.

أولاً: لمحة تاريخية عن المؤسسة

أنشأت وحدة الخزف الصحي بالميلية ولاية جيجل سنة 1971م غير أنها لم تشرع في إنتاج القطع الخزفية إلا في جويلية 1975م، وتعتبر هذه الأخيرة واحدة من بين خمس وحدات تابعة لمؤسسة الخزف الصحي بالشرق (ECE) الكائن مقرها الاجتماعي بقسنطينة وذلك بمقتضى المرسوم رقم 82/315 المؤرخ في 1982/10/23، وقد انبثقت هذه المؤسسة عند إعادة هيكلة الشركات الوطنية لمواد البناء (S.N.M.C) والوحدات المكونة لها (ابن زياد، واد العثمانية الميلية، العاشور وواد أمزور)، وفي ديسمبر 1997م قررت المؤسسة القابضة لمواد البناء Holding تحويل وحدة الخزف الصحي (E.C.E) إلى مؤسسة الخزف الصحي (S.C.S) و قد دخل هذا القرار حيز التطبيق الفعلي بتاريخ 1998/04/19م و هي الآن مؤسسة ذات أسهم رأسمالها 208.000.000,00 دج تابعة لمجمع الصناعات المحلية GIL DIVINDUS منذ سنة 2014، وفي سنة 2015 أصبحت المؤسسة تابعة إلى المجمع CERAM DIVINDUS بوهران، فحاليا تحتل مرتبة مشرفة من حيث الجودة، النوعية والكمية على المستوى الوطني حيث تصل طاقة إنتاجها السنوية إلى 472200 قطعة، يبلغ عدد عمال مؤسسة الخزف الصحي 414 عامل موزعون كما يلي:

- إطارات: 30، مهرة: 16، متعاقدون: 87، تنفيذيون: 230 الولاية: 6 فيفري 2017¹.

ثانياً: الموقع الاستراتيجي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية

تقع مؤسسة الخزف الصحي بالميلية في الجنوب الشرقي لمدينة الميلية الطريق الوطني رقم 43 الرابط

1- القانون الأساسي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

بين ولايتي جيجل وقسنطينة حيث تتربع على مساحة تقدر ب 9 هكتارات و 68 آر منها: 6 هكتار مغطاة والباقي 3 هكتارات و 68 آر غير مغطاة، كما تبعد عن ميناء جن جن بحوالي 40 كم أما عن مطار فرحات عباس فهي تبعد بحوالي 45 كم، وتقدر مساحة دائرة الإنتاج وحدها 3000 م²، و 3500 م² بالنسبة لباقي البيانات والمؤسسات كالإدارة والمطعم، وهذا الموقع المميز يسهل عليها الاتصال بمختلف أسواقها (أسواق رأس المال، العمالة، تجهيزات الإنتاج، المواد الأولية...) وأسواق تصريف منتجاتها¹.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية

لمؤسسة الخزف الصحي هيكل تنظيمي يترأسه المدير العام الذي يشرف على مجموعة من الأقسام منها أربعة مسؤولين ومديريتين بحيث كل مديرية تتفرع إلى مصالح ودوائر ولكل مصلحة وظيفة رئيسية تقوم بها، ويمكن توضيح هذه المصالح من خلال الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف الصحي.

من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة يظهر لنا جليا أن المؤسسة تتكون من مجموعة أقسام ومصالح متناسقة فيما بينها تقوم بوظائف وأعمال متكاملة مع بعضها البعض وذلك للمحافظة على النظام الداخلي وكذلك ضمان حسن سير نشاط المؤسسة الإنتاجي حيث تتكون من:

أولاً: المدير العام: وهو الرئيس العام للمؤسسة تتمثل وظيفته في القيام بإعداد السياسة العامة للمؤسسة وتحديد الاستراتيجيات والقيام بالتخطيط والتنسيق بين مختلف النشاطات.

ثانياً: مساعد المدير العام: وتتمثل مهامه في²:

- 1- الاهتمام بالمشاريع الجديدة مع مراقب إنجاز المشاريع الكبرى للمؤسسة؛
- 2- يسهر على تطبيق تعليمات المدير العام فيما يخص الإنتاج والصيانة؛
- 3- السهر على صيانة كل تجهيزات الإنتاج ولواحقها.

ثالثاً: مسؤول تسيير الجودة: تتلخص مهنته فيما يلي³:

- 1- تحديد جهاز تسيير النوعية للحصول على شهادة الجودة العالمية ISO؛
- 2- تحديد الأهداف العامة للمؤسسة وتوزيعها على مختلف مسؤولي المؤسسة؛
- 3- المساعدة في وضع وكتابة الاستراتيجية العامة للمؤسسة؛
- 4- خلق نظام تسيير الجودة والسهر على تطبيقه؛
- 5- يمثل المؤسسة على مستوى الوطن فيما يخص الجودة؛

1- الوثائق الداخلية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

2- مقابلة مع السيد حسيني بدر الدين مساعد المدير العام لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية، يوم 2017/03/28، على الساعة 10:00.

3- مقابلة مع مسؤول تسيير الجودة لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية، يوم 2017/03/28، على الساعة 10:00.

6- مقارنة جودة منتج المؤسسة مع منتجات المؤسسات الأخرى المنافسة.

رابعاً: المدقق الداخلي: تتلخص وظيفته فيما يلي¹:

1- إعداد وتنفيذ برنامج شامل لتقييم الرقابة الداخلية؛

2- القيام بتدخلات احتياطية؛

3- القيام بكل عمليات المراجعة التي تطلب من المديرية العامة.

خامساً: مصلحة الأمن: من مهامها السهر على سلامة أمن المؤسسة بشريا وماديا².

سادساً: مديرية الإدارة والمادية

يرأسها المدير المالي ويقوم بالإشراف على الدوائر التالية³:

1- دائرة التمويل والتجارة: تقوم بإعداد وتخزين وتطبيق سياسة المؤسسة وأهدافها المتعلقة بوظائف البيع

والشراء وتنقسم إلى مصلحتين هما:

أ- مصلحة التموين: ويتمثل دورها الأساسي في التكفل بشراء حاجيات المؤسسة من المواد الأولية وقطع

الغيار وكل احتياجات المؤسسة الأخرى؛

ب- المصلحة التجارية: تتمثل مهامها في عمليات البيع وتتكون هذه المصلحة من فرع البيع وورشة الشحن.

2- المكلف بالدراسات والمحاسبة: وتتمثل مهامه في مراقبة الاستغلال عن طريق المحاسبة العامة وإعداد

الموازنة التقديرية للسنوات المقبلة ومختلف الجداول الإحصائية ومقارنتها بالتوقعات وتتفرع بدورها إلى ثلاث

مصالح وهي: مصلحة المحاسبة العامة، مصلحة المحاسبة التحليلية والتقديرية، مصلحة محاسبة المواد.

3- دائرة الموارد البشرية: هي المصلحة التي تقوم بإعداد وتحديث وتطبيق سياسة وأهداف المؤسسة فيما

يخص الوظائف الخاصة بالمستخدمين والشؤون الاجتماعية، وتنقسم إلى:

أ- مصلحة المستخدمين: هي إحدى مصالح المؤسسة في العلاقات الإدارية والاجتماعية وهي مكلفة

بالتسيير الحسن للمؤسسة، تتكفل بالتوظيف، التكوين، الترقية، الانضباط؛

ب- مصلحة الشؤون الاجتماعية: تقوم هذه المصلحة بالتسهيلات للعامل مثل التكفل بالتعويضات بالتنسيق

مع الضمان الاجتماعي، وتحتوي على مطعم يقدم وجبات يومية للعامل مقابل ثمن رمزي، كما توجد

تعاضدية تقدم للعام مختلف السلع العامة بأثمان معقولة.

1- مقابلة مع السيد بوشريط سمير، المدقق الداخلي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية، 2017/03/28، على الساعة 10:00.

2- مقابلة مع السيد قلور زبير، مدير الإدارة والمالية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية، 2017/03/28، على الساعة 13:00.

3- مقابلة مع السيد قلور زبير، مدير الإدارة والمالية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية، 2017/03/28، على الساعة 13:30.

سابعاً: مديرية الاستغلال: تقوم بالإشراف على سير الأقسام والمصالح التالية¹:

1- دائرة الإنتاج: تتكفل بعمليات الإنتاج عبر مختلف مراحلها والتنسيق بين مختلف الورشات والمصالح كما تقوم بدورات يومية على كل الورشات من إعطاء التوجيهات كما تعمل على ضمان جودة المنتجات من خلال احترام معايير النوعية. وتنقسم إلى:

أ- مصلحة الإنتاج: تتمثل وظيفتها في مراقبة نشاط المصلحة وتبديل كل انحراف وإعطاء التعليمات ومراقبة شروط العمل؛

ب- المخبر: تتمثل مهمته في مراقبة درجة الحرارة والرطوبة في ورشة السكب وكذلك دراسة مكونات العجينة المقدمة إلى الورشة؛

ج- مراقبة الجودة: مساعدة مسؤول تسيير الجودة على مستوى الإنتاج كما يقوم بتحليل نتائج متابعة التطور الإنتاجي من حيث القطعة الفاسدة.

2- الدائرة التقنية: وتنقسم إلى مصلحتين:

أ- مصلحة الصيانة: هي المصلحة التي تقوم بصيانة كل عتاد الإنتاج من تجهيزات إنتاجية آلات، كما أن مصلحة الصيانة تطلب شراء الأدوات التي تدخل ضمن مهام المصلحة باختيار النوعية والمواصفات التي يتكفل بها فرع الشراء؛

ب- مصلحة الوسائل: توفر هذه المصلحة الوسائل المادية، احتياجات المؤسسة مثل وسائل النقل والمعدات التي لا تدخل لها في العملية الإنتاجية وتنقسم إلى: ورشة التجارة، مصلحة صيانة المباني، مصلحة الأمن.

المطلب الثالث: عملية الإنتاج في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية

تمر عملية الإنتاج في مؤسسة الخزف الصحي بعدة مراحل وذلك من أجل الحصول على منتج نهائي.

أولاً: مراحل الإنتاج

إن عملية التصنيع تقوم بها مصلحة الإنتاج عند الحصول على المواد الأولية حيث تتجه إلى الإنتاج وهو يمر بعدة مراحل²:

1- المرحلة الأولى: يتم فيها تحضير الخليط وذلك بتذويب المواد الأولية، الأرجين والكولان، الكوارس والكلس والماء داخل أحواض كبيرة دائمة الدوران.

1- مقابلة مع السيد زهاني بغداد، رئيس مديرية الاستغلال لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية، 2017/03/28، على الساعة 13:30.

2- الوثائق الداخلية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

- 2- المرحلة الثانية: بعد مزج المواد بالماء نحصل على عجينة متجانسة ترسل إلى ورشة السكب توضع في قوالب حسب النموذج المختار وتبقى هذه العجينة لمدة 24 ساعة في حرارة متوسطة حتى تتصلب.
- 3- المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يتم الحصول على شكل المواد وهو عبارة عن مجسمات تنتجها المؤسسة، ثم تنتقل إلى عملية الطلاء وترفع مرة أخرى إلى الفرن، تبدأ بدرجة حرارة منخفضة ثم تتصاعد في عملية متواصلة، وعند الإنهاء نحصل على الشكل النهائي للمنتج.

ثانيا: المنتجات

يمكن إدراج المنتجات الخزفية الموجهة للاستعمالات المختلفة ضمن ثلاثة أنواع رئيسية هي¹:

- 1- الطقم الكلاسيكي: شرعت المؤسسة في إنتاجها سنة 1975، هو نموذج إنتاج مستورد ويعتبر أكثر الأنواع رواجاً في السوق المحلية ويشمل مغسل 52 سم، مغسل 58 سم، ساق مغسل، حوض حمام، مغسل مطبخ بحوض واحد، مغسل مطبخ بحوضين، مرحاض إنجليزي مخرج أفقي، مرحاض إنجليزي مخرج عمودي، مرحاض أطفال إنجليزي، حوض ماء، حاملة صابون؛
- 2- طقم ميموزة: دخل هذا الطقم حيز التنفيذ سنة 1988م، وهو طراز جزائري ويشمل: مغسل بجميع أنواعه، ساق مغسل، حوض حمام، مرحاض إنجليزي مخرج عمودي؛
- 3- طقم سارة: دخل هذا الطقم حيز التنفيذ سنة 1994م، وهو يعتبر آخر ما دخل في سلسلة إنتاج المؤسسة ويشمل: مغسل بجميع الأنواع، ساق مغسل، حوض طرد، مرحاض إنجليزي، طقم مطبخ.

المبحث الثاني: تحليل الخزينة الصافية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية انطلاقاً من الميزانية الوظيفية للفترة 2010-2015

سنقوم في هذا المبحث بحساب وتحليل الخزينة الصافية، انطلاقاً من الميزانية الوظيفية وبالاعتماد على مؤشري التوازن المالي المتمثلين أساساً في رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، ومقارنة نتائجها مع نتائج الخزينة المتحصل عليها من جدول تدفقات الخزينة للوقوف على أهمية جدول تدفقات الخزينة في تحليل الخزينة الصافية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية طيلة سنوات الدراسة.

المطلب الأول: إعداد الميزانية الوظيفية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية للفترة 2010-2015

يتم بناء الميزانية الوظيفية التي تهدف إلى تحليل نشاط المؤسسة وفقاً لمراحل العمليات فيها، من خلال إجراء بعض التعديلات على عناصر أصول وخصوم الميزانية المالية لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015، ويتم إعداد الميزانية الوظيفية لهذه الأخيرة كما يلي:

1- الوثائق الداخلية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

الجدول رقم (3-1): استخدامات الميزانية الوظيفية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة

2015-2010

2015	2014	2013	2012	2011	2010	الاستخدامات
				13400.00	7884.33	الإستخدامات المستقرة
157852650.04	175631046.30	187213184.90	186038505.75	203804474.30	214629399.73	التثبيتات غير المادية
274436.00	274436.00	274436.00				التثبيتات المادية
113653679.82	120261293.91	124530396.95				أراضي
43924534.22	55095316.39	62408351.95				مباني
511246199.90	13638196.74	2427341.89	83362.50	83362.50	13772974.93	تثبيتات مادية أخرى
104613715.73	102493221.98	79542830.14	73462497.58	160809886.94	154427571.12	تثبيتات جاري إنجازها
				55847389.36	52245658.51	التثبيتات المالية
						المساهمات الأخرى
						والحسابات الدائنة
						الملحقة
86920158.49	86920158.49	63969766.65	55969766.65	87469766.65	84689181.68	القروض والأصول
						المالية الأخرى غير
						الجارية
17693557.24	15573063.49	15573063.49	15492730.93	17492730.93	17492730.93	ضرائب مؤجلة أصول
773712565.67	291762465.02	269183356.93	259584365.83	364711123.74	382837830.11	مجموع الاستخدامات
						الثابتة
139575709.93	146499127.55	214140305.10	207197811.23	180806370.93	135138839.28	إستخدامات الإستغلال
60488298.15	85769770.42	99249007.66	83319323.83	7758618.45	12696757.53	المخزونات والمنتجات
23469688.09	16837834.44	15730748.80	8488748.69	43037447.74	64137988.50	قيد الإنتاج
223533696.17	249106732.41	329120061.56	299105883.75	231602437.13	211973584.96	الزبائن
						الضرائب
						مجموع استخدامات
						الإستغلال
						إستخدامات خارج
						الإستغلال
15068395.32	14008962.68	12987607.22	18199466.44	14527245.57	20195895.74	المديون الآخرون
15068395.32	14008962.68	12897607.22	18196466.44	14527245.57	20195825.24	مجموع استخدامات
						خارج الإستغلال
242000000.00	189000000.00	242000000.00	302000000.00	302000000.00	302000000.00	إستخدامات الخزينة
548584419.37	1100481472.26	71259482.46	109311408.81	139587950.49	113818059.69	توظيفات وأصول مالية
790584419.37	1289481472.26	313259482.46	411311408.81	441587950.49	415818059.69	جارية
						الخزينة
1029186510.9	1566255009.40	475367151.24	728616759.00	687717633.19	647987469.99	مجموع استخدامات
						الخزينة
						مجموع الاستخدامات
						المتداولة
1802899076.5	1844008511.78	924550508.17	988201124.83	1052428756.9	1030825300.10	مجموع الاستخدامات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مجموع استخدامات المؤسسة في تذبذب مستمر، حيث شهدت ارتفاع طفيف سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 وهذا راجع أساسا إلى الزيادة في استخداماتها المتداولة الناتجة عن الزيادة في استخدامات الاستغلال واستخدامات الخزينة، وعلى العكس من ذلك فخلال سنتي 2012، 2013 حققت المؤسسة انخفاضا لمجموع استخداماتها وهذا راجع لانخفاض استخداماتها الثابتة الناتجة عن انخفاض كل من التثبيات المادية والمالية مع انعدام التثبيات غير المادية، ليواصل الانخفاض سنة 2013 ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض الاستخدامات المتداولة الناتجة عن انخفاض كل من الاستخدامات خارج الاستغلال واستخدامات الخزينة، أما سنة 2014 فقد حققت المؤسسة ارتفاع كبير في مجموع استخداماتها، وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في استخداماتها المتداولة الناتج عن ارتفاع استخدامات الخزينة والاستخدامات خارج الاستغلال بالإضافة إلى الارتفاع في استخداماتها الثابتة الناتجة عن ارتفاع التثبيات المالية، أما سنة 2015 فقد حققت المؤسسة انخفاض ملحوظ في إجمالي استخداماتها وهذا راجع إلى انخفاض الاستخدامات المتداولة الناتجة عن انخفاض كل من استخدامات الخزينة، استخدامات الاستغلال وخارج الاستغلال.

الجدول رقم (3-2): موارد الميزانية الوظيفية لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015

الموارد	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الموارد الدائمة	388283837.33	419509339.36	593154378.91	554830370.39	543632874.34	491751374.69
الأموال الخاصة	208000000.00	208000000.00	208000000.00	208000000.00	208000000.00	208000000.00
رأس المال الصادر	214855788.26	226488111.29	243480900.47	243480900.47	243480900.47	246208100.93
العلاوات واحتياطات	40002323.03	49491989.18	29979290.84	(6425050.24)	2712200.46	(51881499.65)
النتيجة الصافية	(74574273.96)	64470761.11	111694187.60	109774520.16	89424773.41	89424773.41
رؤوس الأموال	61656388.22	46742757.74	20796192.93	4065867.23	938392627.45	932528006.08
الخاصة الأخرى	2018404.98	2018404.98	2018404.98	2018404.98	928215002.00	928215002.00
الخاصة الغير	59637983.22	44724352.76	18777787.95	2047462.25	101777625.45	4313004.08
جارية						
القروض والديون						
المالية						
المؤونات والمنتجات						
المدرجة في						
الحسابات سلفا						
مجموع الموارد الدائمة	449940225.55	466252097.10	613950571.84	558896237.62	1482025501.79	1424279380.77
موارد الاستغلال	522796567.11	527558993.85	336825497.69	32908843.50	324925210.62	340757726.18
موارد خارج الاستغلال	58088507.45	58617665.98	37425055.30	36565427.05	36102801.18	37861969.58
موارد الخزينة	-	-	-	-	954998.19	-
مجموع الموارد المتداولة	580885074.56	586176659.83	374250552.99	365654270.55	361983009.99	378619695.76
مجموع الموارد	1030825300.10	1052428756.93	988201124.83	924550508.17	1844008511.78	1802899076.53

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الموارد الإجمالية لمؤسسة الخزف الصحي ارتفعت سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 وهذا راجع لارتفاع مواردها الدائمة الناتجة عن ارتفاع الأموال الخاصة ، وعلى العكس من ذلك خلال سنتي 2012، 2013 حققت المؤسسة انخفاض في حجم مواردها الإجمالية نتيجة انخفاض مواردها المتداولة الناتج عن انخفاض كل من مواردها الدائمة للاستغلال وخارج الاستغلال، في حين حققت المؤسسة خلال سنة 2014 ارتفاع كبير لمواردها الإجمالية نتيجة لارتفاع مواردها الدائمة الناتج عن ارتفاع الخصوم غير الجارية بالإضافة إلى الارتفاع الطفيف في الموارد المتداولة الناتج عن موارد الخزينة، أما سنة 2015 حققت المؤسسة انخفاض طفيف لمجموع مواردها وانخفاض الموارد الدائمة الناتجة عن انخفاض كل من الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التوازن الوظيفي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية للفترة 2010-2015

بعد عرضنا في المطلب السابق للميزانية الوظيفية سنقوم في هذا المطلب بحساب وتحليل مؤشرات التوازن الوظيفي المتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية، وذلك بالاعتماد على مخرجات الميزانية الوظيفية من أجل الحكم على مدى التوازن المالي للمؤسسة.

أولاً: تحليل رأس المال العامل لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية للفترة 2010-2015

سنحاول من خلال الجدول الموالي توضيح النتائج المتحصل عليها من حساب رأس المال العامل لمؤسسة الخزف الصحي ومختلف التغيرات التي طرأت عليه للفترة 2010-2015.

الجدول رقم (3-3): تطور رأس المال العامل لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الموارد الدائمة (1)	449940225.53	466252097.10	613950571.84	558896237.62	1482025501.79	1424279380.77
الاستخدامات المستقرة (2)	382837830.11	364711123.74	259584365.83	269183356.93	291762465.02	773712565.67
رأس المال العامل (1)-(2)	67102395.42	101540973.36	354366206.01	289712880.69	1190263036.77	650566815.10
التغير	34438577.94	252825232.65	(64653325.32)	900550156.08	(539696221.67)	-

المصدر: من إعداد الطالبتين.

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤسسة الخزف الصحي حققت رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة 2010-2015، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية استخداماتها المستقرة كاملة عن طريق أموالها الدائمة مع بقاء فائض مالي، كما يدل على قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل عن طريق استخداماتها المتداولة، وبالرغم من أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة إلا أنه تميز بالتذبذب وعدم الاستقرار.

حيث شهدت المؤسسة ارتفاعا كبيرا ومستمرًا لرأس المال العامل خلال الثلاث سنوات الأولى والذي قدر سنة 2010 بمبلغ 67102395.42 دج ليرتفع سنة 2011 بمقدار 34438577.94 دج وهذا راجع إلى زيادة الأموال الخاصة التي يقابلها انخفاض كبير في قيمة التثبيات الجاري إنجازها، أما في سنة 2012 فقد استمر رأس المال العامل في الارتفاع بقيمة 252825232.65 دج ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة الموارد الدائمة وبالأخص الأموال الخاصة من جهة وانخفاض التثبيات المالية من جهة أخرى، مع انعدام قيمة التثبيات غير المادية، وعلى العكس من ذلك فخلال سنة 2013 انخفض رأس المال العامل إلى مبلغ 289712880.69 دج، أي انخفاض بمقدار 64653325.32 دج نتيجة لانخفاض الخصوم غير الجارية والأموال الخاصة من جهة وارتفاع التثبيات الجاري إنجازها من جهة أخرى، ليعاود الارتفاع من جديد سنة 2014 بمقدار 900550156.08 دج، وذلك راجع لارتفاع الخصوم غير الجارية، أما خلال سنة 2015 شهد رأس المال العامل انخفاضا بمقدار 539696221.67 دج، وذلك راجع لانخفاض الخصوم غير الجارية والأموال الخاصة من جهة والارتفاع الكبير في التثبيات الجاري إنجازها من جهة أخرى.

ثانيا: تحليل احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية للفترة 2010-2015

تعتبر احتياجات رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل فهي تمثل رأس المال العامل الأمثل للهيكل المالي للمؤسسة، وسنحاول من خلال الجدول الموالي توضيح النتائج المتحصل عليها من حساب احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة الخزف الصحي ومختلف التغيرات التي طرأت عليه خلال الفترة 2010-2015.

الجدول رقم (3-4): تطور احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة

2010-2015

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	(3108222982.15)	(295956556.72)	(37719613.94)	31218.06	(76677976.58)	(117224030.02)
احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال	(37892682.11)	(44090420.41)	(19225588.86)	(23577819.83)	(22189338.31)	(22793574.25)
احتياجات رأس المال العامل	(348715664.27)	(340046977.13)	(56945202.80)	(23546601.77)	(98263437.30)	(140017604.27)
التغير	8668687.14	283101774.33	33398601.03	(74718635.53)	(41754166.95)	-

المصدر: من إعداد الطالبتين.

نلاحظ من خلال الجدول أن احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة الخزف الصحي كانت سالبة خلال

سنوات الدراسة وهذا راجع إلى وجود فائض في تمويل دورة الاستغلال، وهذا يعني أن موارد دورة الاستغلال أصبحت لا تمول احتياجات دورة الاستغلال فقط بل هناك فائض في التمويل، كما نلاحظ وجود تذبذب في احتياجات رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة.

حيث شهدت احتياجات رأس المال العامل ارتفاع مستمر خلال السنوات الأربعة الأولى، والتي قدرت سنة 2010 بمبلغ 348715664.27 دج، لتشهد سنة 2011 ارتفاع بمبلغ 8668687.14 دج، لتواصل الارتفاع سنة 2012 بمبلغ 283101774.33 دج، ليستمر احتياج رأس المال العامل بالارتفاع سنة 2013 حيث قدرت قيمة الزيادة بمبلغ 33398601.03 دج، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الاستخدامات المتداولة عن الموارد المتداولة وذلك بسبب ارتفاع المخزونات والمنتجات قيد الإنتاج من جهة وانخفاض موارد الاستغلال وخارج الاستغلال من جهة أخرى، إلا أن المؤسسة لم تستطع مواصلة هذا الارتفاع حيث حققت خلال السنتين الأخيرتين انخفاض احتياجاتها في رأس المال العامل، حيث قدرت سنة 2014 بمبلغ 98263437.30 دج إي انخفاض بقيمة 74716835.53 دج، ليواصل الانخفاض سنة 2015 بمبلغ 41754166.95 دج، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض الاستخدامات المتداولة عن الموارد المتداولة وذلك راجع لانخفاض المخزونات والمنتجات قيد الإنتاج بالإضافة إلى انخفاض معدل دوران الزبائن من جهة وارتفاع موارد الاستغلال وخارج الاستغلال من جهة أخرى.

ثالثاً: تحليل الخزينة الصافية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية للفترة 2010-2015

تمثل الخزينة مؤشراً مهماً للتوازن المالي قصير الأجل وذلك من خلال الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل لكي تكون هناك نظرة واضحة حول التوازن المالي للمؤسسة، والجدول الموالي يوضح النتائج المتحصلة عليها من حساب الخزينة الصافية لمؤسسة الخزف الصحي ومختلف التغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة 2010-2015.

الجدول رقم (3-5): تطور خزينة مؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
650566815.10	1190263036.77	289712880.69	354366206.01	101540973.36	67102395.42	رأس المال العامل
(140017604.27)	(98263437.30)	(23546601.77)	(56945202.80)	(340046977.13)	(348715664.27)	احتياجات رأس المال العامل
790584419.37	1288526474.07	313259482.46	411311408.81	441587950.49	415818059.69	الخزينة
-	(497942054.70)	975266991.61	(98051926.35)	(30276541.68)	25769890.80	التغير

المصدر: من إعداد الطالبتين.

نلاحظ من خلال الجدول أن خزينة مؤسسة الخزف الصحي كانت موجبة خلال سنوات الدراسة، وهذا راجع إلى وجود فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل ويظهر هذا الفائض في

شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من استخداماتها المتداولة والتي قد تفوق الموارد المتداولة، إلا أن الفائض في رأس المال العامل قد شهد تذبذباً ملحوظاً طيلة سنوات الدراسة مما جعل الخزينة تتميز بالارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى.

حيث قدرت خزينة المؤسسة سنة 2010 بمبلغ 415818059.69 دج، لترتفع سنة 2011 بقيمة 25769890.80 دج، وهذا راجع إلى أن الزيادة في رأس المال العامل أكبر من الزيادة في احتياجات رأس المال العامل، لتشهد سنة 2012 انخفاضاً بمبلغ 30276541.68 دج وهذا راجع إلى أن الارتفاع في احتياجات رأس المال العامل كان أكبر من الارتفاع في رأس المال العامل، لتواصل الانخفاض سنة 2013 بمقدار 98051926.35 دج الناتج عن انخفاض رأس المال العامل المصاحب لارتفاع احتياجات رأس المال العامل، وعلى العكس من ذلك فخلال سنة 2014 حققت خزينة المؤسسة ارتفاعاً بمقدار 975266991.61 دج الناتج عن ارتفاع رأس المال العامل المصاحب لانخفاض في احتياجات رأس المال العامل، لتعاود الانخفاض من جديد سنة 2015 بمبلغ 497942054.70 دج وذلك راجع إلى أن الانخفاض في رأس المال العامل كان أكبر من الانخفاض في احتياجات رأس المال العامل.

وعموماً فإن الخزينة موجبة وعلى الرغم من وجود خلل في التوازن المالي للمؤسسة على المدى الطويل إلا أن هذه الأخيرة تعد في حالة توازن مالي على المدى القصير، وهذا يعني أن المؤسسة تستطيع أن تغطي احتياجات الاستغلال بواسطة مواردها، ولكن ليس من صالح المؤسسة الاحتفاظ بخزينة موجبة لفترة طويلة لكي تتمكن المؤسسة من استمرار التشغيل ولا تتعرض لمخاطر التوقف أو صعوبات مالية قصيرة الأجل.

المبحث الثالث: تحليل الخزينة الصافية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية انطلاقاً من جدول تدفقات الخزينة للفترة 2010-2015

سنقوم في هذا المبحث بتحليل جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية والمعد وفقاً للطريقة المباشرة، باعتباره قائمة من القوائم المالية الضرورية التي توضح كيفية تشكل الخزينة وذلك من خلال تقسيمه إلى أنشطة الاستغلال، الاستثمار والتمويل والاعتماد عليه في اشتقاق مجموعة من النسب والمؤشرات وتحليلها لأجل الوقوف على جوانب قوة وضعف المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: التحليل الأفقي لجدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015

سنعرض في هذا المطلب التحليل الأفقي لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية لغرض توضيح مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخزينة انطلاقاً من الأنشطة السابقة الذكر، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة الخزف الصحي للفترة الممتدة 2010-2015.

أولاً: تحليل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال الفترة 2010-2015

سيتم من خلال الجدول الموالي عرض صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة الخزف الصحي مع إيضاح مختلف التغيرات التي طرأت عليه خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 كالتالي:

الجدول رقم (3-6): تطور صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة الخزف الصحي خلال

الفترة 2010-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
(360008737.35)	140453720.08	804889.40	(62295535.51)	99297517.05	(1116040.82)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
-	(500462457.43)	139648830.68	63100424.91	(161593052.50)	100413557.87	التغير

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود اختلاف كبير في مبلغ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال الفترة 2010-2015 وكذا إشارتها، حيث حققت المؤسسة صافي تدفق نقدي تشغيلي سالب خلال السنوات 2010، 2012، و2015، على العكس من ذلك في السنوات 2011، 2013 و2014 حققت المؤسسة تدفق نقدي تشغيلي موجب؛

❖ إن السبب الرئيسي الذي جعل مؤسسة الخزف الصحي تحقق صافي تدفق نقدي تشغيلي سالب سنة 2010 راجع إلى قيمة المتحصلات النقدية من الزبائن المقدر بـ: 351202.50 دج فقط مقارنة بمبيعاتها التي قدرت بمبلغ 545003673.47 دج أي أن المؤسسة لم تحصل نقدية سائلة من الزبائن بالشكل الذي يغطي احتياجاتها من المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة والمقدرة بمبلغ 1467243.32 دج، كما أن السبب في ذلك راجع إلى التغير الذي شهدته المؤسسة في نظامها المحاسبي حيث انتقلت من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي خلال هذه السنة¹، أما في سنة 2011 حصلت المؤسسة بمبالغ نقدية معتبرة من الزبائن بقيمة 633429527.24 دج بالإضافة إلى تدفقات نقدية داخلية ناتجة عن عمليات في انتظار المعالجة والتمثلة في بعض المعاملات التي قامت بها المؤسسة مع فرع من فروع المجمع التابعة له بمبلغ 330080.80 دج والتي غطت مختلف التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية وهو ما جعل صافي التدفق النقدي موجبا، والذي استطاع تغطية العجز الذي حققته في سنة 2010 وخلق تدفق نقدي موجب بمبلغ 100413557.87 دج؛

1- مقابلة مع السيد بوشريط سمير، المدقق الداخلي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية، 2017/03/28، على الساعة 10:00.

❖ في سنة 2012 حققت المؤسسة تدفق نقدي تشغيلي سالب رغم أنها حصلت كل مستحققاتها من الزبائن بمبلغ 524754204.24 دج بالإضافة إلى تحصيل مبلغ 294412.80 دج إلا أنها لم تغطي كل التدفقات النقدية الخارجة المقدرة بمبلغ 591452121.32 دج والتي كانت أكبر من التدفقات النقدية الداخلة مما أدى إلى حدوث عجز في صافي التدفق النقدي التشغيلي، بالمقابل حققت المؤسسة تدفق نقدي تشغيلي موجب سنة 2013 هذا الذي غطى العجز في السنة الماضية بمبلغ قدره 63100424.91 دج، ويمكن القول أن السبب الذي أدى بالمؤسسة إلى تحقيق تدفق نقدي تشغيلي موجب هو قيمة الحسابات المالية المقدرة بمبلغ 60000000.00 دج؛

❖ أما في سنة 2014 حققت المؤسسة كذلك تدفق نقدي تشغيلي موجب وهذا راجع إلى قدرة المؤسسة على تحصيل جميع مستحققاتها من الزبائن المقدرة بمبلغ 577199309.52 دج بالإضافة إلى المبلغ الذي تحصلت عليه المؤسسة من طرف المؤسسات المرتبطة الذي أثر بشكل كبير على النتيجة والمقدر بمبلغ 53000000.00 دج، أما في السنة الأخيرة فقد حققت المؤسسة تدفق نقدي سالب ناتج عن تسديد مبلغ 53000000.00 دج الذي تحصلت عليه المؤسسة في السنة الماضية أي أن التدفقات النقدية الخارجة كانت أكبر بكثير من التدفقات النقدية الداخلة لهذه السنة، وعلى الرغم من أن المؤسسة حققت صافي تدفق نقدي تشغيلي موجب سنة 2014 إلا أنها لم تستطع تغطية العجز الذي حققته سنة 2015 وانخفض التدفق النقدي التشغيلي بمبلغ (500462457.43) دج مقارنة بسنة 2014.

ثانياً: تحليل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية خلال الفترة 2010-2015

يبين الجدول التالي صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة الخزف الصحي مع إيضاح مختلف التغيرات التي طرأت عليه خلال سنوات الدراسة 2010-2015 كالتالي:

الجدول رقم (3-7): تطور صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية لمؤسسة الخزف الصحي

خلال الفترة 2010-2015

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	(52085.00)	6308512.66	38881724.99	(26856815.75)	(21672439.63)	(190352058.03)
التغير	6360597.66	32573212.33	(65738540.74)	(5184376.12)	(168679618.40)	-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015.

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية وكذلك قيمة التغيرات الحاصلة على مستواه خلال الفترة 2010-2015 نلاحظ أن مؤسسة الخزف الصحي حققت صافي

تدفق نقدي سالب من الأنشطة الاستثمارية في سنة 2010، لكنها وخلال سنتي 2011، 2012 تمكنت المؤسسة من الصعود وتحقيق صافي تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة الاستثمارية، وبالرغم من ذلك فإن المؤسسة لم تتمكن من مواصلة هذه النتائج الموجبة وعادت إلى ما كانت عليه في السنوات الأولى، حيث حققت تدفقات نقدية سالبة متتالية في السنوات الأخيرة 2013، 2014، 2015؛

❖ إن تحقيق المؤسسة لتدفق نقدي سالب من الأنشطة الاستثمارية سنة 2010 راجع أساساً لقيام المؤسسة باقتناء تثبيبات عينية ومعنوية بمبلغ قدره 52085.00 دج دون أن تقوم بتحصيل أية نقدية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة، بالمقابل حصلت المؤسسة خلال سنة 2011 فوائد عن التوظيفات المالية بمبلغ قدره 7444125.00 دج استطاعت من خلاله تغطية التدفقات النقدية الخارجة المتمثلة في شراء تثبيبات عينية ومعنوية بمبلغ قدره 1135612.34 دج، الأمر الذي جعل بالتدفق النقدي من النشاط الاستثماري موجب، إن ارتفاع صافي التدفق النقدي لسنة 2011 مقارنة بسنة 2010 غطى العجز الذي حققته المؤسسة في هذه الأخيرة والحصول على فائض نقدي لصافي التدفق النقدي الاستثماري بمبلغ قدره 6360597.66 دج؛

❖ أما في سنة 2012 حققت المؤسسة تدفق نقدي موجب من الأنشطة الاستثمارية وذلك راجع إلى قدرة المؤسسة على تغطية التدفقات النقدية الخارجة، والمتمثلة في اقتناء تثبيبات عينية ومعنوية بمبلغ قدره 1390675.41 دج بواسطة التدفقات النقدية الداخلة المتمثلة في متحصلات نقدية ناتجة عن التنازل عن التثبيبات العينية والمعنوية بمبلغ قدره 315000000.00 دج، بالإضافة إلى مبلغ ناتج عن فوائد من التوظيفات المالية قدره 8772400.40 دج، نتيجة لتحقيق المؤسسة لتدفقات نقدية موجبة متتالية خلال سنتي 2011 و 2012 والارتفاع الذي شهده التدفق النقدي خلال هذه الأخيرة مقارنة بسنة 2011 أدى ذلك إلى تحقيق فائض نقدي قدره 32573212.33 دج؛

❖ أما في السنوات 2013، 2014، 2015 ونتيجة لمحاولة المؤسسة الزيادة والصعود باستثماراتها قامت بدفع مبالغ نقدية لاقتناء تثبيبات عينية ومعنوية بقيمة 23443415.75 دج، 195819605.35 دج، 7659647.79 دج على التوالي، بالإضافة إلى دفع مبالغ نقدية لاقتناء تثبيبات مالية بقيمة 8000000 دج، 23510555.92 دج خلال سنتي 2013 و 2014 على التوالي، وقابلت هذه التدفقات النقدية الخارجة تدفقات نقدية داخلة متمثلة في متحصلات الفوائد الناتجة عن التوظيفات المالية والتي قدرت بمبالغ نقدية على التوالي كما يلي: 4586600.00 دج، 8937600.00 دج، 5467547.32 دج، بالإضافة إلى مبلغ 560164.08 دج ناتج عن التنازل عن التثبيبات المالية خلال سنة 2014، إلا أن هذه الأخيرة كانت

معتبرة وغير كافية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية مما أدى إلى حدوث عجز خلال هذه السنوات وتحقيق المؤسسة لصافي تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة الاستثمارية.

ثالثا: تحليل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية خلال الفترة 2010-2015

سنحاول من خلال الجدول الموالي عرض صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية مع إيضاح مختلف التغيرات التي طرأت عليه خلال فترة الدراسة 2010-2015 كما يلي:

الجدول رقم (3-8): تطور صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لمؤسسة الخزف الصحي خلال

الفترة 2010-2015

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	-	(2846991.22)	(6881517.56)	(12000000.00)	909485711.16	(581259.32)
التغير	-	(4034526.34)	(5118482.44)	921485711.16	(910066970.48)	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لمؤسسة الخزف الصحي معدومة لسنة 2010، أما خلال السنوات 2011، 2012، 2013 و 2015 فكانت سالبة، وعلى العكس من ذلك فصافي التدفق النقدي الموجب والوحيد كان فقط خلال سنة 2014 بمبلغ قدره 909485711.16 دج.

❖ إن السبب الرئيسي الذي أدى بالمؤسسة إلى تحقيق صافي تدفق نقدي سالب من الأنشطة التمويلية في السنوات الثلاث الأولى راجع أساسا إلى المدفوعات النقدية التي قامت بها المؤسسة، حيث وخلال سنة 2011 قامت بتسديد قيمة القروض والديون الأخرى المماثلة بقيمة (2846991.22) دج، لينخفض سنة 2012 بمبلغ (4034526.34) دج، ليواصل الانخفاض سنة 2013 بقيمة (5118482.44) دج، وهذا راجع لقيام المؤسسة بدفع حصص وتوزيعات للمساهمين خلال سنتي 2012، 2013 المقدر بمبلغ (6881517.56) دج، (12000000.00) دج على التوالي، دون أن تتلقى أي تدفق نقدي داخلي لتغطية وتعويض التدفقات النقدية الخارجة.

❖ أما سنة 2014 فقد شهدت التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية ارتفاع بمبلغ 921485711.16 دج الناتج عن المقبوضات النقدية المتأتية من القروض المقدر بمبلغ 928215002.00 دج والذي غطى قيمة الحصص والتوزيعات التي قامت بها المؤسسة والمقدر بمبلغ 18729290.84 دج وتحقيق فائض بمبلغ

909485717.16 دج، ورغم أن المؤسسة حققت فائضا نقديا خلال سنة 2014 إلا أنها لم تتمكن من مواصلة هذه النتيجة الموجبة، وانخفضت سنة 2015 بمبلغ 910066970.48 دج، لتحقيق بذلك صافي تدفق نقدي سالب، وهذا راجع أساسا إلى تسديدها لبعض القروض أو الديون دون أن يقابل ذلك أي تدفقات نقدية داخلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة.

رابعا: تحليل تغير أموال الخزينة خلال الفترة لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015

سنحاول من خلال الجدول الموالي عرض تغيرات أموال الخزينة من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية مع إيضاح مختلف التغيرات التي طرأت عليها خلال فترة الدراسة 2010-2015 كما يلي:

الجدول رقم (3-9): تطور التغير في أموال الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1)	(1116040.82)	99297517.05	(62295535.51)	804889.40	140453720.08	(360008737.35)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (2)	(52085.00)	6308512.66	38881724.99	(26856815.75)	(21672439.63)	(190352058.03)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية (3)	-	(2846991.22)	(6881517.56)	(12000000.00)	909485711.16	(581259.32)
تغير أموال الخزينة خلال الفترة (3+2+1)	(1168125.82)	102759038.49	(30295328.08)	(38051926.35)	1028266991.61	(550942054.70)
التغير	103927164.31	(133054366.5)	(7756598.27)	1066318917.96	(1579209046.31)	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤسسة الخزف الصحي حققت تغيرا موجبا في أموال الخزينة فقط خلال سنتي 2011 و2014 أما وخلال السنوات 2010، 2012، 2013 و2015 فقد حققت المؤسسة تغيرا سالبا في أموال الخزينة، أما فيما يخص التغيرات التي طرأت عليه خلال فترة الدراسة فقد شهدت تذبذبا مستمرا حيث كان سالبا خلال سنة 2011، 2012 و2014 أما الارتفاع في تغيرات أموال الخزينة فقد كان خلال سنتي 2010، 2013 فقط؛

❖ إن السبب الذي أدى بحدوث عجز في خزينة المؤسسة سنة 2010 راجع إلى أن المؤسسة كانت عاجزة على تمويل احتياجاتها التشغيلية، بالمقابل فإن الاستثمارات التي قامت بها أكبر من النقدية المتوفرة لديها،

وعلى العكس من ذلك ظهر فائض في الخزينة سنة 2011 وهذا ناتج عن قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها عن طريق المقبوضات النقدية من الزبائن ومختلف الفوائد المالية التي تحصلت عليها لكن وبالرجوع إلى التدفقات النقدية الاستثمارية فإن المؤسسة لجأت إلى تسهيل أصولها وبيع أوراقها المالية وهو ما يمثل اتجاه مستقبلي نحو الانكماش، حيث أن التغيير في خزينة المؤسسة سنة 2012 شهد أيضا ارتفاعا مقارنة بسنة 2011 وهذا ما يعبر عن زيادة مردودية المؤسسة وكفاءتها في تغطية احتياجاتها؛

❖ لم تتمكن المؤسسة من المحافظة على خزينة موجبة وحققت خزينة سالبة لسنتين متتاليتين 2012 و2013 وهذا راجع إلى عدم قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها التمويلية والتشغيلية سنة 2012 وزيادة نفقات المؤسسة وخاصة لاقتناء استثمارات جديدة لمحاولة التوسع في نشاطها سنة 2013 ورغم أن المؤسسة حققت تغير في الخزينة سالب، ويفضل صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب فإن لدى المؤسسة احتمالات نمو مستقبلية ممتازة وهو ما يشير إلى احتمالات نمو متوقعة في الإيرادات، وكذلك سداد للديون وتوزيعات للأرباح على المساهمين؛

❖ إن سبب الفائض في خزينة المؤسسة الذي حققته سنة 2014 راجع إلى الارتفاع الكبير في صافي تدفقاتها النقدية لأنشطتها التشغيلية أي أن المؤسسة قادرة على توليد تدفقات نقدية ذاتيا وإمكانية تدويرها على باقي الأنشطة، لكن وخلال سنة 2015 حققت المؤسسة تغير سالب في أموال الخزينة راجع إلى تحقيق المؤسسة لصافي تدفقات نقدية سالبة لجميع أنشطتها، مما أدى بانخفاض التغيرات في أموال الخزينة لسنة 2014 مقارنة بسنة 2015، وهذا يدل على أن التدفقات النقدية التشغيلية مستخدمة للنقدية وليست منتجة لها، أما التدفقات النقدية الاستثمارية فهي تشير إلى احتمالات نمو مستقبلية واحتمالات الزيادة في الأرباح لأنه يعبر عن الزيادة في الأصول الثابتة.

خامسا: مقارنة الخزينة الصافية لمؤسسة الخزف الصحي من وجهة نظر الميزانية الوظيفية وجدول تدفقات الخزينة للفترة 2010-2015

سنحاول من خلال الجدول الموالي إجراء مقارنة بين الخزينة الصافية التي تم حسابها من خلال مؤشرات التوازن الوظيفي والخزينة الصافية المحسوبة انطلاقا من جدول تدفقات الخزينة، لمؤسسة الخزف الصحي خلال سنوات الدراسة 2010-2015.

الجدول رقم (3-10): مقارنة الخزينة الصافية لمؤسسة الخزف الصحي من وجهة نظر الميزانية الوظيفية

وجداول تدفقات الخزينة خلال الفترة 2010-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
790584419.37	1288526474.07	313259482.46	411311408.81	441587950.49	415818059.69	الخزينة الصافية انطلاقاً من مؤشرات التحليل الوظيفي
(550942054.70)	1028266991.61	(38051926.35)	(30295328.08)	102759038.49	(1168125.82)	الخزينة الصافية انطلاقاً من جدول تدفقات الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبتين.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود اختلاف كبير في خزينة مؤسسة الخزف الصحي من وجهتي نظر كل من الميزانية الوظيفية و جدول تدفقات الخزينة، حيث سجلت المؤسسة خزينة صافية موجبة خلال سنوات الدراسة وذلك بالاعتماد على مؤشرات التوازن الوظيفي، وعلى العكس من ذلك وانطلاقاً من جدول تدفقات الخزينة لوحظ وجود تذبذب في مبلغ وإشارة خزينة المؤسسة، حيث تم تسجيل سنة 2010، 2012، 2013، 2015 خزينة موجبة حسب مؤشرات التوازن الوظيفي وخزينة سالبة حسب جدول تدفقات الخزينة حيث قدر الفرق بينهما بمبلغ 416986185.51 دج، 441606736.89 دج، 351311408.81 دج، 1341526474.10 دج على التوالي، أما خلال سنتي 2011، 2014 فقد تم تحقيق خزينة موجبة حسب كل من مؤشرات التوازن الوظيفي و جدول تدفقات الخزينة مع وجود فرق بينهما بمقدار 338828912 دج، 260259482.46 دج على التوالي، من خلال ما سبق نلاحظ وجود فرق كبير في خزينة المؤسسة حسب مؤشرات التوازن الوظيفي و جدول تدفقات الخزينة خلال سنوات الدراسة، وهذا راجع إلى أن مؤشرات التوازن الوظيفي يتم حسابها انطلاقاً من الميزانية الوظيفية التي يتم اعدادها بالاعتماد على أساس الاستحقاق الذي يقوم على مبدأ تسجيل الإيرادات والمصاريف عند حدوث العملية بغض النظر عن توقيت القبض أو الدفع الفعلي للنقود، فقد تكون هناك إيرادات أو مصاريف تم تسجيلها خلال هذه السنة لكن تاريخ التحصيل أو السداد يكون في سنوات سابقة أو لاحقة، وهو ما أحدث لنا الفرق، وعلى العكس من ذلك فجدول تدفقات الخزينة ظهر ليعالج القصور في أساس الاستحقاق وذلك باعتداده على الأساس النقدي في الاعداد حيث يهتم بالدفع والقبض الفعلي للنقود، وهذا ما يثبت أهمية جدول تدفقات الخزينة لأنه يعكس الصورة الحقيقية للوضع المالي للمؤسسة.

كما يمكن أن ننسب هذا الاختلاف إلى تحفظ المؤسسة وعدم إفصاحها لنا عن جميع المعلومات المحاسبية، فهناك بعض الوثائق والمعلومات المحاسبية لم تقم بالإفصاح عنها.

المطلب الثاني: تحليل مقاييس جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية للفترة 2010-2015

بالإضافة إلى التحليل الأفقي لجدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي هناك إمكانية تحليله بالاعتماد على مجموعة من النسب، والتي يتم حسابها انطلاقاً من الميزانيات و جدول حسابات النتائج للمؤسسة بالإضافة إلى جدول تدفقات الخزينة.

أولاً: تحليل مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة للفترة 2010-2015

لتقييم جودة أرباح المؤسسة هناك أربعة نسب يمكن اشتقاقها من جدول تدفقات الخزينة وهي: نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية، نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي المبيعات، بالإضافة إلى مؤشر النقدية التشغيلية ومؤشر العائد على الأصول.

1- نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية: ثم حساب هذه النسبة انطلاقاً من معطيات جدول تدفقات الخزينة للفترة 2010-2015، لتوضيح ما إذا كانت أعمال المؤسسة توفر نقدية كافية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية، الإنفاق الرأسمالي و سداد أقساط الديون طويلة الأجل، ويمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-11): نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة

2015-2010

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
926667912.88	489745589.44	619280465.98	591452121.32	534462090.99	1467243.32	التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية (1)
195819605.35	31170203.71	31443415.75	1390675.41	1135612.34	52085.00	الإنفاق الرأسمالي (2)
581259.32	-	-	-	2846991.22	-	سداد الديون المستحقة (3)
1123068777.55	520915793.15	650753881.73	592842796.73	538444694.55	1519328.32	احتياجات النقدية الأساسية (4) = (3+2+1)
566659175.53	630199309.52	620085355.38	526470259.81	633759608.04	351202.50	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية (5)
% 50.45	% 120.97	% 95.28	% 88.80	%117.70	%23.11	نسبة كفاية التدفقات النقدية (4)/(5)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة كفاية التدفقات النقدية كانت سيئة ومنخفضة جداً خلال سنة 2010 والتي قدرت بـ: %23.11 أي أنها أقل بكثير من النسبة المثلى المقدرة بـ100%، أما في سنة 2015 فقد كانت متوسطة حيث قدرت بنسبة %50.45، وهذا يدل على أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية كافة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، ويرجع السبب في ذلك إلى تحقيق المؤسسة

لصافي تدفق نقدي سالب من الأنشطة التشغيلية أي أن تدفقاتها النقدية الخارجة كانت أكبر من التدفقات النقدية الداخلة وأنها غير كافية للمساهمة في تغطية جزء من الأنشطة المتعلقة بالإفناق الرأسمالي، أي أنه زاد من اعتماد المؤسسة على الدائنين والملاك في طلب التمويل الإضافي لتنفيذ برامج التوسع في الأصول الثابتة، أما في سنتي 2012، 2013 حققت المؤسسة ارتفاع ملحوظ لهذه النسبة والتي قدرت بـ: 88.80% و95.28% على التوالي، إلا أنها غير كافية لتغطية كل الاحتياجات النقدية، لكن وباتجاه المصروفات الرأسمالية نحو الارتفاع من سنة لأخرى فإن انخفاض هذه النسبة عن 100% لا يسبب إزعاجا للمؤسسة إلا إذا استمرت في الانخفاض لأكثر من فترة محاسبية، أما بالنسبة لسنتي 2011، 2014 فقد حققت المؤسسة نسبة عالية جدا قدرت بـ: 117.70% و120.97% على التوالي، وهذا يبين قدرة وكفاءة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية لمقابلة احتياجاتها النقدية الأساسية خلال السنتين أي أن اتجاه النسبة يسير إلى التحسن من جهة ومواجهة احتياجات ملحة لمزيد من التمويل الإضافي من الدائنين والمساهمين لمواجهة متطلبات التوسع واستبدال الأصول من جهة أخرى.

2- نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي المبيعات: يتم حساب هذه النسبة بقسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على صافي المبيعات المستخرجة من جدول حسابات النتائج، لمعرفة مدى كفاءة سياسة ائتمان المؤسسة في تحصيل النقدية، وسيتم توضيحها في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-12): نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي المبيعات لمؤسسة الخزف الصحي

خلال الفترة 2010-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
(360008737.35)	140453720.08	804889.40	(62295535.51)	99297517.05	(1116040.82)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1)
461885905.09	485965397.88	476323694.56	505117290.08	542700629.49	545003673.47	صافي المبيعات (2)
%(77.94)	%28.90	%0.16	%(12.33)	%18.29	%(0.20)	نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي المبيعات (1) (2)/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة وجدول حساب النتائج لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي المبيعات كانت سالبة وضعيفة خلال السنوات 2010، 2012 و2015 وبالأخص السنة الأخيرة التي شهدت فيها هذه النسبة انخفاضا كبيرا وغير مرغوب فيه، وذلك راجع للتدفق النقدي السالب من الأنشطة التشغيلية الذي حققته المؤسسة خلال هذه السنوات، وعلى العكس من ذلك فخلال السنوات 2011، 2013، 2014 حققت

المؤسسة معدلات موجبة، حيث قدرت سنة 2013 بـ: 0.16% وهي نسبة ضعيفة وغير مرغوب فيها، وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على توليد نقدية كافية من صافي المبيعات أي أنه يوجد ضعف واضح في سياسة الائتمان المتبعة، والمؤسسة لم تستطع توفير أكبر من 0.16% من كل دينار مبيعات خلال هذه السنة، أما خلال سنتي 2011 و 2014 فقد عرفت هذه النسبة ارتفاعا والتي قدرت بـ: 18.29% و 28.90% على التوالي، ومع ذلك تبقى هذه المعدلات ضعيفة، إذن هذه النسبة تعكس مدى ضعف كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية من قبل المؤسسة على اعتبار أن المبيعات مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة إلى المؤسسة كما تدل على عدم كفاءة المؤسسة على توليد النقدية وانخفاض جودة أرباحها.

3- نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي الدخل: يتم حساب هذه النسبة بقسمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية على صافي الربح، حيث تقيس هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-13): نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي الدخل لمؤسسة الخزف الصحي

خلال الفترة 2010-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
(360008737.35)	140453720.08	804889.40	(62295535.51)	99297517.05	(1116040.82)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1)
(51881499.65)	2727200.46	(6425050.24)	29979290.84	49491989.18	40022323.03	صافي الدخل (2)
%693.90	%5150.10	%(12.52)	%(207.79)	%200.63	%(2.78)	نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي الدخل (2)/(1)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة وجدول حساب النتائج لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015. نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مؤشر النقدية التشغيلية والتي تبين قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، والتي كانت سالبة خلال السنوات 2010، 2012، 2013 بسبب تحقيق المؤسسة لصافي تدفق نقدي تشغيلي سالب سنتي 2010 و 2012 أو بسبب الخسائر التي حققتها المؤسسة سنة 2013 وهو ما يعكس انخفاض ربحية المؤسسة وخاصة سنة 2012 والتي كانت فيها هذه النسبة منخفضة جدا، أما خلال السنوات 2011، 2014، 2015 فكانت هذه النسبة موجبة حيث قدرت بـ: 200.63%، 5150.10%، 693.90% على التوالي، ويدل هذا المؤشر على أن المؤسسة في حالة جيدة وبالتالي فهو يبين قدرة الأرباح المحصلة من النشاط الأساسي في المؤسسة ألا وهو الإنتاج في تحقيق تدفق نقدي تشغيلي مرتفع، وأن أي تذبذب في قيمة هذه النسبة وبالأحرى قيم صافي الدخل سيؤدي إلى تحسن أو سوء قدرة المؤسسة على توليد نقدية تشغيلية.

4- مؤشر العائد على الأصول: سنحاول من خلال هذه النسبة معرفة ما إذا كانت أصول المؤسسة قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، ويتم حسابها بقسمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية على مجموع أصول المؤسسة، وسيتم توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-14): مؤشر العائد على الأصول لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1)	(1116040.82)	99297517.05	(62295535.51)	804889.40	140453720.08	(360008737.35)
مجموع الأصول (2)	1030825300.10	1052428756.93	988201124.83	924550508.17	1844008511.78	1802899076.53
مؤشر العائد على الأصول (1)/(2)	%(0.10)	%9.43	%(6.30)	%0.08	%7.61	%(19.96)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة والميزانية العامة لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل العائد على الأصول كان سالبا وضعيفا خلال السنوات 2010، 2012، 2015 وخاصة في السنة الأخيرة بسبب تحقيق المؤسسة لصافي تدفق نقدي تشغيلي سالب ومنخفض، أما خلال السنوات 2011، 2013، 2014 فقد كانت هذه النسبة موجبة، حيث قدرت سنتي 2013، 2014 ب: 0.08% و 7.61% على التوالي، والتي كانت ضعيفة مقارنة بسنة 2011 فقد كانت نسبة مساهمة الأصول في تحقيق تدفق نقدي تشغيلي تقدر ب: 9.43% وهي بذلك تسجل أعلى نسبة لها، وهذا يعني أن أصول المؤسسة ساهمت في النشاط التشغيلي مساهمة جيدة خلال هذه السنة، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه النسبة استمرت في الانخفاض من سنة لأخرى وهذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها ومنبه على نقص الاستثمار في المستقبل.

أظهرت نتائج التحليل أن مؤشرات تقييم جودة الربحية في تذبذب مستمر خلال سنوات الدراسة، وهذا راجع أساسا لعدم قدرة مؤسسة الخزف الصحي على توليد نقدية كافية من نشاطها التشغيلي، وهو ما انعكس سلبا على جودة الأرباح وانخفاض كفاءة المؤسسة مما قد يعرضها إلى مخاطر الإفلاس.

ثانيا: تحليل مقاييس تقييم جودة سيولة المؤسسة للفترة 2010-2015

تعتبر السيولة في المؤسسة شيء ضروري تسعى كل مؤسسة لتحقيقه والحفاظ عليه، وفي جدول تدفقات الخزينة فإن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يوفر السيولة للمؤسسة، ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة، نسبة تغطية النقدية، نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات ونسبة التدفق النقدي التشغيلي الحر.

1- نسبة تغطية النقدية: سنحاول من خلال هذه النسبة معرفة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية كافية لمواجهة التزاماتها التمويلية والاستثمارية من النشاط التشغيلي ويتم حسابها بقسمة هذه الأخيرة على جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية والاستثمارية وسيتم إيضاحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-15): نسبة تغطية النقدية لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
(360008737.35)	140453720.08	804889.40	(62295535.51)	99297517.05	(1116040.82)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1)
196400864.67	49899494.55	43443415.75	8272192.97	3982603.56	52085.00	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية (2)
%(183.30)	% 281.47	% 1.85	%(753.07)	%2493.28	%(2142.72)	نسبة تغطية النقدية (2)/(1)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تغطية النقدية كانت سالبة وضعيفة جدا خلال السنوات 2010، 2012، 2015 وذلك راجع لتحقيق تدفق نقدي تشغيلي سالب، أي أن النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي والمفترض أن تكون المصدر الأساسي لنقدية المؤسسة لم تساهم في تغطية الالتزامات التمويلية والاستثمارية، مما يعني عدم وجود فائض نقدي لدى المؤسسة وأنها بحاجة للبحث عن مصادر التمويل لتغطية هذا العجز إما عن طريق الاقتراض أو عن طريق أدوات الملكية، وهنا مؤشر السيولة لا يوفر جانب أمان مما يعني وجود ضعف في سيولة المؤسسة ويؤكد أن السيولة المتوفرة في الحقيقة هي نقدية عاطلة وليست متولدة خلال الدورة من النشاط الرئيسي للمؤسسة، لكن في المقابل حققت المؤسسة خلال السنوات 2011، 2013، 2014 معدلات إيجابية حيث قدرت سنة 2013 ب: 0.01% وهو معدل ضعيف وغير كافي لتغطية التزامات المؤسسة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، أما في سنتي 2011، 2014 فإن كل ما تحتاجه المؤسسة لعمليات الاستثمار والتمويل مغطى 24.93 دج و 2.81 دج من العمليات التشغيلية، وهو مؤشر جيد يعبر عن الوضعية المالية المريحة للمؤسسة، ودليل على سيولة المؤسسة وقدرتها على الاستمرار في أنشطتها الرئيسية، لكن على العموم وبما أن هذه النسبة تميزت بالتذبذب المستمر فإن وضع المؤسسة غير مريح فيما يخص قدرتها على تغطية التدفقات النقدية الخارجة الضرورية لعمليات الاستثمار والتمويل.

2- نسبة التدفق النقدي من العمليات التشغيلية: سنحاول من خلال هذه النسبة معرفة ما إذا كانت المؤسسة قادرة على توليد النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات قصيرة الأجل حيث يتم حسابها بقسمة صافي النقدية التشغيلية على الخصوم المتداولة، وسيتم توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-16): نسبة التدفق النقدي من العمليات التشغيلية لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2015-2010

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
(360008737.35)	140453720.08	804889.40	(62295535.51)	99297517.05	(1116040.82)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1)
378619695.76	361983009.99	365654270.55	374250552.99	586176659.83	580885074.57	الخصوم المتداولة (2)
%(95.08)	%38.80	%0.22	%(16.64)	%16.93	%(0.19)	نسبة التدفق النقدي من العمليات التشغيلية (2)/(1)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة والميزانية العامة لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2015-2010.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت خلال السنوات 2010، 2012 و 2015 نسب سالبة وضعيفة وبالأخص في السنة الأخيرة، وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لتغطية التزاماتها الجارية وهذا يعني أن سيولة المؤسسة سيئة خلال هذه السنوات، وعلى العكس من ذلك فخلال السنوات 2011، 2013 و 2014 حققت المؤسسة نسبة موجبة حيث قدرت بـ: 16.93%، 0.22%، 38.80% على التوالي ولكنها تبقى ضعيفة وغير كافية لتغطية التزاماتها الجارية وعلى المؤسسة البحث عن سبل الرفع من مبلغ التدفقات النقدية التشغيلية لتجنب المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على السداد في الآجال المحددة، لكن وعلى العموم فإن مؤشر هذه النسبة كان ضعيفا ويعبر على السيولة المنخفضة للمؤسسة.

3- نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات: يتم حساب هذه النسبة بقسمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية على إجمالي الالتزامات وسيتم توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-17): نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات لمؤسسة الخزف الصحي

خلال الفترة 2015-2010

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
(360008737.35)	140453720.08	804889.40	(62295535.51)	99297517.05	(1116040.82)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
1311147701.84	1300375637.44	369720137.78	395046745.92	632919417.57	642541462.77	إجمالي الالتزامات
%(27.45)	%10.80	%0.21	%(15.76)	%15.68	%(0.17)	نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2015-2010.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤسسة الخزف الصحي حققت نسبة سالبة خلال السنوات 2010، 2012 و 2015 وهذا راجع إلى صافي التدفق النقدي التشغيلي السالب، أما وخلال السنوات 2011، 2013 و 2014 فقد حققت نسبة موجبة قدرت بـ 15.68%، 0.21% و 10.80% على التوالي، وهذا يبين

المتوفر الذي يمكن استخدامه في اقتناء أصول جديدة للتوسع وقدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها من صافي التدفقات النقدية التشغيلية دون الاضطرار إلى تصفية الأصول المستخدمة في العمليات حيث تساعد المقرضون والمسؤولون في المؤسسة على منح القروض للعملاء، وعلى العموم وبما أن هذه النسبة مضطربة فهذا يدل على سيولة المؤسسة المنخفضة مثلها مثل النسبة السابقة.

4- نسبة التدفقات النقدية الحرة: سنحاول من خلال هذه النسبة معرفة مدى قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها النقدية، وتحدد عن طريق خصم الإنفاق الرأسمالي والتوزيعات من صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية، وسيتم توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-18): نسبة التدفقات النقدية الحرة لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (1)	(1116040.82)	99297517.05	(62295535.51)	804889.40	140453720.08	(360008737.35)
الإنفاق الرأسمالي (2)	52085.00	1135612.34	1390675.41	31443415.75	31170203.71	195819605.35
توزيعات الأرباح (3)	-	-	6881517.56	12000000	18729290.84	-
التدفق النقدي الحر (1)-(2)+(3)	(1168125.82)	98161904.71	(70567728.48)	(42638526.35)	90554225.53	(555828342.70)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة خلال السنوات 2010، 2012، 2013، 2015 حققت تدفقا نقديا حرا سالبا بمبالغ قدرها (1168125.82) دج، (70567728.48) دج، (42638526.35) دج، (555828342.70) دج على التوالي، مما يشير إلى أن المؤسسة لم تغطي التزاماتها النقدية المخطط لها، وليس لديها نقدية كافية للتوسع في حجم أصولها، وهذا يعني انخفاض المرونة المالية للمؤسسة وهو يشكل خطرا عليها في حال استمر الوضع قد تضطر إلى الاقتراض أو التنازل عن استثماراتها، وعلى العكس من ذلك فخلال السنوات 2011 و 2014 حققت المؤسسة تدفقا نقديا حرا موجبا وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها النقدية ووجود نقدية كافية قابلة للإنفاق على استثمارات جديدة، سداد الديون وتوزيعات الأرباح وزيادة درجة السيولة.

أظهرت نتائج التحليل لمؤشرات جودة السيولة، أن جميع هذه المؤشرات كانت سالبة خلال السنوات 2010، 2012، 2015 وهذا يشير إلى عدم قدرة مؤسسة الخزف الصحي على توليد تدفقات نقدية كافية من نشاطها الرئيسي لتغطية التزاماتها النقدية المختلفة، وهنا مؤشر السيولة لا يوفر جانب أمان مما يعني ضعف في سيولة المؤسسة، إلا أنه وخلال السنوات 2011، 2013، 2014 حققت المؤسسة نسب موجبة، لكن على العموم هذه النسب تميزت بالتذبذب المستمر وعدم الاستقرار خلال سنوات الدراسة، وهذا يعني أن

الوضعية المالية لمؤسسة الخزف الصحي سيئة من حيث السيولة.

ثالثاً: تحليل مقاييس تقييم السياسة المالية للمؤسسة للفترة 2010-2015

يمكن اشتقاق مجموعة من النسب من جدول تدفقات الخزينة للتعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال سياسات التمويل، ومن بين هذه النسب نجد: نسبة التوزيعات النقدية، نسبة الإنفاق الرأسمالي، نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات.

1- نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى توزيعات الأرباح النقدية: سنحاول من خلال هذه الأخيرة معرفة نسب المبالغ المراد توزيعها على المساهمين من صافي التدفقات النقدية التشغيلية، وذلك بقسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على توزيعات الأرباح كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-19): نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى توزيعات الأرباح النقدية لمؤسسة الخزف

الصحي خلال الفترة 2010-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
(360008737.35)	140453720.08	804889.40	(62295535.51)	99297517.05	(1116040.82)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
-	18729290.84	12000000.00	6881517.56	-	-	توزيعات الأرباح
-	%749.91	%6.70	%905.25	-	-	نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى توزيعات الأرباح النقدية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة خلال السنوات 2010، 2011، 2015 لم تقم بأي توزيعات نقدية، أما وخلال سنة 2012 فقد حققت نسبة سالبة قدرت بـ (905.25) % وذلك راجع للتدفق النقدي السالب من الأنشطة التشغيلية، وبالمقابل في سنتي 2013، 2014 حققت المؤسسة نسبة موجبة والتي قدرت بـ: 6.70% و 749.91% على التوالي، وهذا يدل على كفاءة التدفقات النقدية التي وفرتها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح والتوسع أو سداد الديون طويلة الأجل أو النقدية الحرة لمواجهة فرص مفاجئة ولكن خلال هاتين السنتين فقط، لكن على المدى البعيد فإن المؤسسة غير قادرة على توفير نقدية تشغيلية كافية للاستمرار في توزيعات الأرباح من فترة لأخرى.

2- نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات: سنحاول من خلال هذه النسبة معرفة مدى مساهمة متحصلات الفوائد والتوزيعات المقبوضة من قبل المؤسسة في الرفع من التدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة، وتحسب هذه النسبة بقسمة متحصلات فوائد وتوزيعات المؤسسة على صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية، وسيتم توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-20): نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-

2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
5467547.32	937152602.00	4586600.00	8772400.40	7444125.00	-	متحصلات الفوائد والتوزيعات (1)
566659175.53	630199309.52	620085355.38	526470259.81	633759608.04	351202.50	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية (2)
%0.96	%148.70	%0.73	%1.66	%1.17	-	نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات (2)/(1)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي.

نلاحظ أن نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات كانت موجبة ومتقاربة خلال سنوات الدراسة حيث قدرت خلال سنتي 2011، 2012 ب: 1.17% و 1.66% على التوالي، لتشهد بعد ذلك انخفاض طفيف سنة 2013 حيث قدرت ب: 0.73% لترتفع من جديد سنة 2014 إلى 148.70% أما سنة 2015 فقدرت ب: 0.96%، لكن تبقى هذه النسبة ضعيفة وذلك بسبب انخفاض الفوائد والتوزيعات المقبوضة من طرف المؤسسة، وتعكس هذه النسبة عدم مساهمة التوزيعات المقبوضة في تحقيق تدفقات نقدية تشغيلية كافية وضعف العوائد المحققة من القروض والاستثمارات في الأوراق المالية للمؤسسة.

3- نسبة الإنفاق الرأسمالي: سنحاول من خلال هذه النسبة معرفة مدى مساهمة مصادر التمويل طويلة الأجل لمؤسسة الخزف الصحي في تمويل الأصول الثابتة، وسنحاول توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-21): نسبة الإنفاق الرأسمالي لمؤسسة الخزف الصحي خلال الفترة 2010-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
195819605.35	31170203.71	31443415.75	1390675.41	1135612.34	52085.00	الإنفاق الرأسمالي (1)
-	928215002.00	-	-	-	-	التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل (2)
-	%3.35	-	-	-	-	نسبة الإنفاق الرأسمالي (2)/(1)

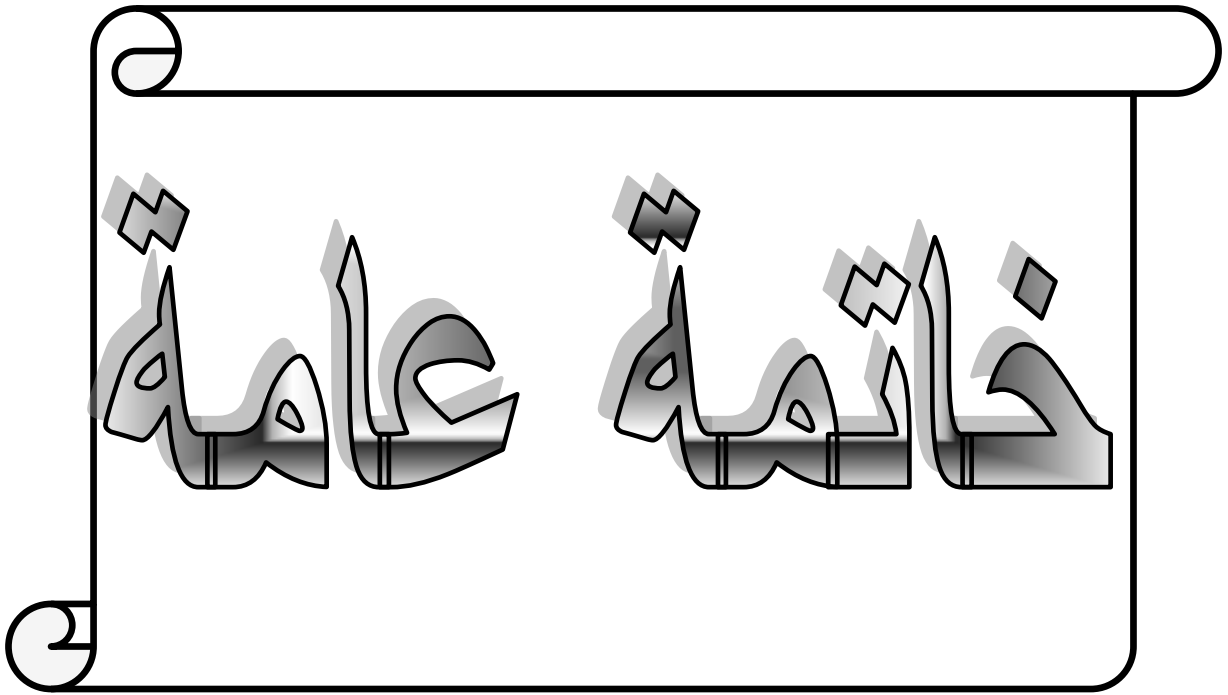
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015.

نلاحظ أن المؤسسة خلال السنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2015 لم تقم بإصدار أسهم أو سندات أو منح قروض طويلة الأجل، أما خلال سنة 2014 فقد قدر الإنفاق الرأسمالي بنسبة 3.35%، وهذه النسبة تبين مدى مساهمة التمويل طويل الأجل في تمويل الأصول الثابتة، وبالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها نستنتج عدم أهمية مصادر التمويل الخارجية بالنسبة للمؤسسة المفروض أن تكون مستعملة في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة.

من خلال تحليل مقاييس تقييم سياسات توزيع الأرباح نلاحظ أن جميع هذه المؤشرات كانت ضعيفة وغير مقبولة، وهذا راجع إلى التدفق النقدي التشغيلي السالب بالإضافة إلى الخسائر التي حققتها المؤسسة خلال السنوات 2010، 2011، 2015 باستثناء سنة 2014 التي كانت فيها جميع المؤشرات مقبولة، وهذا راجع أيضا إلى التدفق النقدي التشغيلي الموجب والكبير الذي حقق خلال السنة، لكن على الرغم من ذلك فإن المؤسسة غير قادرة على توفير نقدية تشغيلية كافية للاستمرار في توزيعات الأرباح على المدى البعيد.

خلاصة

بعد إجراء الدراسة التطبيقية على واقع مؤسسة الخزف الصحي للفترة 2010-2015 بالاعتماد على القوائم المالية الأساسية والمتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة، قمنا بحساب الخزينة الصافية من وجهتي نظر كل من الميزانية الوظيفية وجدول تدفقات الخزينة، وأثبتت النتائج المتوصل إليها وجود اختلاف بين الطريقتين، فحساب الخزينة الصافية من وجه نظر الميزانية الوظيفية عن طريق مؤشرات التوازن الوظيفي يعطينا خزينة موجبة وهي وضعية جيدة للمؤسسة، أما من وجهة نظر جدول تدفقات الخزينة فقد أثبت العكس، حيث سجلت معظم سنوات الدراسة خزينة سالبة أي وجود عجز في الخزينة وهي وضعية سيئة للمؤسسة، كما قمنا بتدعيم النتائج المتوصل إليها بحساب مجموعة من المؤشرات المشتقة من جدول تدفقات الخزينة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث سجلت المؤسسة تذبذبا لهذه المؤشرات خلال سنوات الدراسة، وأن أغلب هذه المؤشرات كانت سالبة وغير مرغوب فيها، بالإضافة إلى وجود صافي تدفق نقدي سالب من الأنشطة التشغيلية مما أثر سلبا على هذه المؤشرات والتي أثبتت ضعف سيولة وجودة ربحية مؤسسة الخزف الصحي، وهذا ما يثبت أهمية جدول تدفقات الخزينة، ليصبح بذلك مؤشرا مهما يعتمد عليه في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة.



من خلال دراستنا تبين لنا أن جدول تدفقات الخزينة هو عبارة عن إضافة هامة للقوائم المالية ذات الأهمية الكبيرة للمؤسسات الاقتصادية، لأنه يوفر معلومات تساعد المسيرين والدائنين وغيرهم في تحليل نقدية الخزينة، عن طريق توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية. ومن خلال دراستنا تبين لنا أن لجدول تدفقات الخزينة أهمية كبيرة في الحكم على الوضعية المالية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية، وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

1- نتائج الدراسة النظرية

❖ يعد جدول تدفقات الخزينة من القوائم المالية الهامة والإجبارية في النظام المحاسبي المالي الجديد، والتي تهدف إلى توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية؛

❖ يتميز جدول تدفقات الخزينة عن باقي القوائم المالية، فقائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج يتم اعدادهما على أساس الاستحقاق، فهما يعبران عن الوضعية المالية لا غير، إلا أن الوضعية النقدية للمؤسسة مهمة أيضاً من أجل تحديد الاستثمارات وتوزيع الأرباح على المساهمين، مما حول الاهتمام إلى جدول تدفقات الخزينة، وأصبح اهتمام مستخدمي القوائم المالية ليس فقط مقابلة التكاليف مع الإيرادات بل تعدها إلى مقابلة التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة، مما اعطى بعد آخر للقوائم المالية، وهنا تظهر أهمية الاعتماد على جدول تدفقات الخزينة؛

❖ إن جدول تدفقات الخزينة ليس بديل للميزانية وجدول حسابات النتائج إنما مكمل لها ولا يمكن للتحليل المالي الاستناد عليه فقط؛

❖ يوضح جدول تدفقات الخزينة الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة وكذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية وأوجه استخدامها، وهذا التقييم يعتبر بمثابة الترجمة الحقيقية للمنظور الوظيفي الحديث للمؤسسة، ويتيح لمستخدمي المعلومات إمكانية التعرف على صافي التدفقات النقدية الناتجة عن كل نشاط على حدى وبصورة مستقلة؛

❖ يمكن اشتقاق مجموعة من المؤشرات والنسب المالية من جدول تدفقات الخزينة لتقييم سيولة وجودة أرباح المؤسسة، وتزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تمكنهم من معرفة قدرة المؤسسة على توليد النقدية وحاجة المؤسسة لاستخدام النقدية لأغراض التوسع و سداد الالتزامات، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد الحاجة إلى التمويل الخارجي في الأوقات المناسبة؛

❖ نستنتج أن جدول تدفقات الخزينة يعتبر أداة ضرورية لتوضيح كيفية تشكل الخزينة وذلك بتصنيف نشاط المؤسسة إلى ثلاث أنواع من العمليات، العمليات التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية وهو ما يسمح بالحكم على وضعية الخزينة من خلال حساب وتحليل المؤشرات المشتقة منه وبالتالي التعرف على مواطن القوة والضعف وكشف حالات الفائض والعجز في الخزينة.

2- نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات

❖ من خلال قيامنا بالدراسة الميدانية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية توصلنا إلى أن هذه المؤسسة تعتمد في التحليل المالي بشكل كبير على الميزانية وجدول حسابات النتائج، ولا يتم الاعتماد على جدول تدفقات الخزينة بالشكل المطلوب؛

❖ من خلال التحليل الوظيفي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية للفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 توصلنا إلى ما يلي:

✓ حققت مؤسسة الخزف الصحي رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة وهذا يعني قدرة المؤسسة على تغطية استخداماتها المستقرة كاملة عن طريق أموالها الدائمة مع بقاء فائض مالي؛

✓ حققت مؤسسة الخزف الصحي احتياج في رأس المال العامل بإشارة سالبة وهذا يدل على عدم وجود احتياج في رأس المال العامل بل هناك فائض في تمويل دورة الاستغلال؛

✓ حققت مؤسسة الخزف الصحي خزينة موجبة وهذا يدل على وجود فائض في السيولة أكثر من اللازم يتعين على إدارة المؤسسة ضرورة توظيفه، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

❖ أظهر نتائج التحليل الأفقي لجدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية للفترة الممتدة 2010-2015 ما يلي:

✓ صافي التدفقات النقدية التشغيلية لمؤسسة الخزف الصحي كانت سالبة خلال السنوات 2010، 2012، 2015 وهذا دليل على قدرة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية على تغطية التدفقات النقدية الخارجة منها، وذلك بسبب انخفاض المتحصلات النقدية من الزبائن، وهو يعكس الوضعية السيئة للسيولة في المؤسسة، أما خلال السنوات 2011، 2013، 2014 فقد حققت المؤسسة صافي تدفق نقدي تشغيلي موجب وهذا راجع لارتفاع التدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة والمتمثلة أساسا في ارتفاع المتحصلات المقبوضة من الزبائن، وتغطيتها للتدفقات النقدية الخارجة، وهذا يدل على الوضعية الجيدة للسيولة؛

✓ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية لمؤسسة الخزف الصحي كانت سالبة خلال السنوات 2010، 2013، 2014 و 2015 ويعود السبب إلى عدم قدرة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية

على تغطية التدفقات النقدية الخارجة، وهذا يبين قدرة المؤسسة على التوسع واحتمالات النمو المستقبلية واحتمالات الزيادة في الأرباح، أما بالنسبة لسنتي 2011، 2012 فقد حققت المؤسسة تدفق نقدي موجب من الأنشطة الاستثمارية، وهذا راجع إلى قدرة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية على تغطية التدفقات النقدية الخارجة، وهذا يدل على أن المؤسسة تتبع سياسة انكماشية بلجائها إلى تسهيل أصولها الثابتة واستثماراتها المالية؛

✓ صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية لمؤسسة الخزف الصحي كان معدوم خلال سنة 2010 وهذا راجع لعدم قيام المؤسسة بأي نشاط تمويلي، أما خلال السنوات 2011، 2012، 2013 و 2015 فقد سجلت المؤسسة صافي تدفق نقدي تمويلي سالب، وهذا لعدم قدرة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تغطية التدفقات النقدية الخارجة، وهذا يعتبر مؤشر على استخدام النقدية من قبل المؤسسة عن طريق قيامها بإجراء توزيعات على المساهمين وتسديد القروض، وعلى العكس من ذلك فخلال سنة 2014 حققت المؤسسة صافي تدفق نقدي موجب من الأنشطة التمويلية وهذا دليل على توفر النقدية لدى المؤسسة الناتجة عن المقبوضات المتأتية من القروض؛

✓ سجلت الخزينة الإجمالية للمؤسسة الخزف الصحي عجز خلال السنوات 2010، 2012، 2013 و 2015 بسبب عدم قدرة التدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة على تغطية التدفقات النقدية الخارجة منها، وعلى العكس من ذلك فخلال سنتي 2012، 2014 حققت المؤسسة خزينة موجبة أي أن المؤسسة استطاعت تغطية التزاماتها النقدية بصورة كافية من خلال التدفق النقدي المتأتي من الأنشطة التشغيلية، وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

❖ عند تحليلنا للخزينة الصافية لمؤسسة الخزف الصحي من وجهتي نظر الميزانية الوظيفية وجدول تدفقات الخزينة لاحظنا وجود اختلاف كبير بينهما خلال سنوات الدراسة، فتحليل الخزينة الصافية من وجهة نظر الميزانية الوظيفية أعطانا نتائج مظلمة عن الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بسبب الأساس الذي تعتمد عليه في الإعداد ألا وهو أساس الاستحقاق، أما جدول تدفقات الخزينة فيتم إعداده على أساس نقدي والذي يهتم بالدفع والقبض الفعلي للنقد، وهذا ما يثبت أهمية جدول تدفقات الخزينة لأنه يعكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة؛

كما يمكن أن ننسب هذا الاختلاف إلى تحفظ المؤسسة وعدم إفصاحها لنا عن جميع المعلومات المحاسبية، فهناك بعض الوثائق والمعلومات المحاسبية لم تقم بالإفصاح عنها؛

❖ من خلال تحليلنا لمؤشرات تقييم جودة الربحية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية لاحظنا وجود تذبذب كبير لهذه المؤشرات خلال سنوات الدراسة 2010-2015 كما يلي:

✓ نسبة كفاية التدفقات النقدية كانت منخفضة سنتي 2010، 2015 وهو ما يبين عدم قدرة المؤسسة على تغطية كافة احتياجاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، لتشهد هذه النسبة ارتفاع ملحوظ سنتي 2012، 2013، لتتحقق سنتي 2011، 2014 نسبة مرتفعة وهذا دليل على قدرة وكفاية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية لمقابلة احتياجاتها النقدية الأساسية؛

✓ أما نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي المبيعات فقد أثبت ضعف كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية، وانخفاض جودة أرباحها خلال سنوات الدراسة؛

✓ نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي الدخل كان سالب خلال السنوات 2010، 2012، 2013 وهو ما يعكس انخفاض ربحية المؤسسة، وعلى العكس من ذلك فخلال السنوات 2011، 2014، 2015 ثم تحقيق نسبة موجبة ومرتفعة والتي تبين قدرة أرباح المؤسسة في تحقيق تدفق نقدي تشغيلي مرتفع؛

✓ مؤشر العائد على الأصول لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية يبين عدم كفاية المؤسسة في استخدام أصولها ومنبهة على نقص الاستثمار في المستقبل؛

✓ من خلال ما سبق نستنتج أن جودة ربحية مؤسسة الخزف الصحي في تذبذب مستمر وهذا راجع أساساً لعدم قدرتها على توليد نقدية كافية من نشاطها التشغيلي، هذا ما انعكس سلباً على جودة أرباح المؤسسة، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

❖ أما من خلال تحليلنا لمؤشرات جودة السيولة لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية للفترة 2010-2015 توصلنا إلى ما يلي:

✓ نسبة تغطية النقدية لمؤسسة الخزف الصحي كانت سالبة خلال السنوات 2010، 2012، 2015 وهذا بسبب تحقيق المؤسسة لتدفق نقدي تشغيلي سالب، وهنا مؤشر السيولة لا يوفر جانب أمان مما يعني وجود ضعف في سيولة المؤسسة، أما خلال السنوات 2011، 2013، 2014 حققت المؤسسة نسب موجبة، أي أن النقدية المتوفرة من النشاط التشغيلي غطت جميع الالتزامات التمويلية والاستثمارية خلال سنتي 2011، 2014 أما سنة 2013 فكانت هذه النسبة ضعيفة وغير كافية لتغطية التزامات المؤسسة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية؛

✓ نسبة التدفق النقدي من العمليات التشغيلية لمؤسسة الخزف الصحي كانت سالبة خلال السنوات 2010، 2012، 2015 مما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لتغطية

التزاماتها الجارية، وهذا يعني أن سيولة المؤسسة سيئة، أما خلال السنوات 2011، 2013، 2014 حققت المؤسسة معدلات موجبة لكنها تبقى ضعيفة وغير كافية على تغطية التزاماتها الجارية، وعلى العموم فإن مؤشر هذه النسبة كان ضعيف ويعبر على السيولة المنخفضة للمؤسسة؛

✓ نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات كانت سالبة خلال السنوات 2010، 2012، 2015 وهذا راجع إلى التدفق النقدي السالب من الأنشطة التشغيلية، وعلى العكس من ذلك فخلال السنوات 2011، 2013، 2014 حققت المؤسسة نسبة جيدة وموجبة وهو يبين قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها من صافي التدفق النقدي التشغيلي دون اللجوء إلى مصادر أخرى للتمويل؛

✓ نسبة التدفقات النقدية الحرة كانت سالبة خلال السنوات 2010، 2012، 2015 وهذا راجع إلى التدفقات النقدية السالبة من الأنشطة التشغيلية، وهو يدل على انخفاض المرونة المالية للمؤسسة، وعلى العكس من ذلك فخلال السنوات 2011، 2013، 2014 حققت المؤسسة نسبة جيدة وموجبة وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها النقدية مع وجود فائض يمكن استخدامه في التوسع؛

✓ من خلال ما سبق لاحظنا أن جميع نسب السيولة كانت سالبة خلال السنوات 2010، 2012، 2015، وموجبة خلال السنوات 2011، 2013، 2014، وعلى العموم هذه النسب تميزت بالتذبذب المستمر وعدم الاستقرار خلال سنوات الدراسة، وهذا يعني أن الوضعية المالية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية سيئة من حيث السيولة، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

❖ من خلال تحليلنا لمؤشرات تقييم سياسة توزيع الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2010-2015 توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى توزيعات الأرباح النقدية فخلال السنوات 2010، 2011، 2015 لم تقم المؤسسة الخزف الصحي بأي توزيعات نقدية، أما في سنة 2012 حققت نسبة سالبة وهذا راجع لعدم قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على تغطية هذه التوزيعات، أما خلال سنتي 2013، 2014 حققت المؤسسة نسبة موجبة، وهذا يدل على كفاءة التدفقات النقدية التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح والتوسع، وهو يعكس سياسة توزيع الأرباح المتبعة من قبل إدارة المؤسسة؛

✓ نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات كانت معدومة سنة 2010 وذلك لعدم قيام المؤسسة بتحصيل الفوائد والتوزيعات، أما خلال السنوات 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 حققت المؤسسة معدلات موجبة لكنها تبقى ضعيفة وذلك بسبب انخفاض الفوائد والتوزيعات المقبوضة من قبل المؤسسة، وهي تعكس ضعف العوائد المحققة من القروض والاستثمارات المالية للمؤسسة؛

✓ نسبة الانفاق الرأسمالي كانت معدومة خلال السنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2015 وذلك راجع لعدم قيام المؤسسة بإصدار أسهم أو سندات أو منح قروض طويلة الأجل، أما خلال سنة 2014 حققت المؤسسة نسبة موجبة وهي تبين مدى مساهمة التمويل طويل الأجل في تمويل الأصول الثابتة؛

✓ وإن استمرت المؤسسة في تحقيق معدلات متذبذبة وغير مستقرة فإنها لن تكون قادرة على توفير نقدية تشغيلية كافية للاستمرار في توزيعات الأرباح من فترة إلى أخرى.

ثانياً: الاقتراحات

- ❖ على مؤسسة الخزف الصحي إعطاء أهمية كبيرة لجدول تدفقات الخزينة نظراً لأهميته في توفير معلومات أكثر دقة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة؛
- ❖ على مؤسسة الخزف الصحي ضرورة الاعتماد على المؤشرات والنسب المشتقة من جدول تدفقات الخزينة والمبنية على الأساس النقدي، لأنها أعطت لنا العديد من المؤشرات السلبية، وبالتالي ضرورة تحسينها بالإضافة إلى قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛
- ❖ على إدارة المؤسسة إعادة النظر في أدائها المالي والبحث عن السبل المثلى لتحسينه، ومحاول زيادة كفاءة وفعالية أنشطتها التشغيلية لتجنب مخاطر السيولة والربحية؛
- ❖ على المؤسسة البحث في سبل تحقيق تدفقات نقدية تشغيلية موجبة ومحاولة رفعها، وتجنب الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق صافي تدفق نقدي تشغيلي سالب.

فائمة المراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية

- 1- أحمد نور، المحاسبة المالية: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 2- اسماعيل عرباجي، اقتصاد وتسيير المؤسسة، الطبعة الثالثة، موفم للنشر.
- 3- إسماعيل يحيى التكريتي، عبد الوهاب حبش الطعمة وآخرون، أسس ومبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 4- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 5- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي: لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البوصة، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 6- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة والتحليل المالي في الفنادق، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 7- باديس بن يحيى بوخلوة، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 8- بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 9- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 10- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 11- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 12- دريد كمال آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 13- رضا إسماعيل البسيوني، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- 14- رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس وآخرون، أسس المحاسبة المالية: قياس بنود قائمة المركز المالي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

- 15- رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 16- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 17- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
- 18- طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف، الدار الجامعية، مصر، 2012.
- 19- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والإفصاح، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- 20- طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 21- طارق عبد العال حماد، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 22- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 23- عبد الحليم كراجه، علي ربابعة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 24- عبد الغفار حنفي، إدارة المواد والإمداد: المشتريات والمخازن، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 25- عبد الفتاح حنفي، القياس والتقييم في المحاسبة المالية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008.
- 26- علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 27- علي عباس، عبد الله بركات وآخرون، وظائف منظمات الأعمال مبادئ الإدارة II، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2001.
- 28- عليان الشريف، رشاد العصار، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 29- عمر وصفي عقيلي، منعم زمزير الموسوي وآخرون، إدارة المواد: الشراء والتخزين من منظور كمي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 30- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

- 31- كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
- 32- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 33- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 34- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 35- محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 36- محمد مطر، التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2000.
- 37- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية: مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 38- محمود حمزة الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- 39- محمود داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2007.
- 40- محمود عزت اللحام، محمود ابراهيم نور وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 41- مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 42- مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 43- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 44- منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999.
- 45- منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

- 46- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2006.
- 47- مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الراجية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 48- مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 49- ناجي معلا، رائف توفيق، أصول التسويق: مدخل تحليلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- 50- ناصر دادي عدون، التحليل المالي، الدار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
- 51- نجوى إبراهيم البدالي، عقد الإيجار التمويلي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2005.
- 52- نضال محمود الرمحي، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2013.
- 53- نهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديد للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
- 54- هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية: القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

ثانيا: الكتب باللغة الفرنسية

1- Brigitte Doriath, Michal Lazoto Et Autre, comptabilité et gestion des organisations, dunod, 6 e Edition, paris, 2008.

ثالثا: الأطروحات والرسائل

أ- رسائل الماجستير

- 1- حمزة شباح، تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014/2013.
- 2- حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007.
- 3- سهيلة بن الموفق، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005.

4- عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008.

5- محمد أمين خنيوة، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.

6- محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، 2012/2011.

7- محمد يوسف الهباش، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، رسالة ماجستير، غزة، 2006 اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.

ب- مذكرات الماستر

1- فاطمة الزهراء بوطبة، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، 2015/2014.

رابعاً: الملتقيات

1- مداني بن بلغيت، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول (IAS) النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، جامعة ورقلة، 12-13 ديسمبر 2012.

خامساً: القوانين والجرائد الرسمية

1- القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، من القرار المؤرخ بـ 25 مارس 2009.

سادساً: المواقع الإلكترونية

1- المعيار المحاسبي الدولي السابع، منشور على موقع:

[http:// www.ascasociety.org/page.aspx?pagekey=ifrsummery&lang=ar](http://www.ascasociety.org/page.aspx?pagekey=ifrsummery&lang=ar)

سابعاً: المقابلات

- 1- مقابلة مع السيد بدر الدين حسيني مساعد المدير العام لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية.
- 2- مقابلة مع السيد بغداد زهاني، رئيس مديرية الاستغلال لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية.
- 3- مقابلة مع السيد زبير قلور، مدير الإدارة والمالية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية.
- 4- مقابلة مع السيد سمير بوشريط، المدقق الداخلي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الحكم على الوضعية المالية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية من خلال تحليل خزيتها الصافية عن طريق جدول تدفقات الخزينة.

من أجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيمها إلى قسمين نظري وتطبيقي، أما القسم النظري فقد تناولنا فيه أساسيات حول الخزينة الصافية بالإضافة إلى الإطار المفاهيمي لجدول تدفقات الخزينة وكيفية استخدامه في تحليل حالة الخزينة الصافية.

في الجاني التطبيقي أجرينا دراسة ميدانية بمؤسسة الخزف الصحي بالميلية من أجل الوقوف على أهمية جدول تدفقات الخزينة في الحكم على وضعيتها المالية، وقد توصلنا إلى أن جدول تدفقات الخزينة يأخذ الإيرادات المحصلة فعلا والنفقات المسددة فعلا مقارنة بصافي الدخل، مما أدى إلى اختلاف نتائج التحليل الذي يقوم على أساس الاستحقاق عن نتائج التحليل باستخدام جدول تدفقات الخزينة حيث كانت الأولى جيدة وتساعد المؤسسة في النمو والاستقرار على عكس الثانية، حيث أظهرت النتائج عدة مؤشرات سلبية وضعيفة للسيولة والربحية قد تشكل خطرا على السيولة في المستقبل، بالإضافة إلى ضعف سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح وعدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية تشغيلية كافية لمواجهة احتياجاتها.

الكلمات المفتاحية: جدول تدفقات الخزينة، الخزينة الصافية، التدفقات النقدية.

Abstract:

The objective of this study's to determine the financial status of the Palmyra Ceramic Porcelain Foundation by analyzing its net reserves by means of the table of treasury flows.

In order to achieve the objective of the study, we divided it into two theoretical and applied sections. The theoretical section dealt with the fundamentals of the net treasury as well as the conceptual framework of the treasury flows table and how to use it in analyzing the net treasury situation.

On the practical side, we conducted a field study at the Milia Ceramic Ceramics Foundation in order to understand the importance of the table of treasury flows in determining its financial situation. We concluded that the treasury flows table takes the actually collected revenues and the actual expenditures compared to the net income, On an accrual basis for the results of the analysis using the table of treasury flows where the first was good and helps the enterprise to grow and stabilize. whereas the second is opposite The results showed several weak and negative indicators of liquidity and profitability which may have a risk to future liquidity, in addition to the weakness of the institution's policy in the distribution of profits and the inability to generate sufficient operating cash flows to meet their needs.

Keywords: Table of Treasury Flows, Net Treasury, Cash Flows.